تصحيح العقائد

حاشية شرح العقائد

تأليف أبي محمد أمين الله البشاوري

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله أما بعد:

فإن أفضل شئ على الإطلاق هو الإيمان بالله سبحانه وتعالى بذاته وأسمائه الحسنى وصفاته العلى.

وإن أحسن ما يشتغل المرء بتعلمه وتعليمه هو البحث والتحقيق فيما يجوز على رب السموات والأرض وما لا يجوز تحريا للتعظيم والإجلال وأدبا مع من يجب علينا توقيره وتبجيله باثبات صفات الكمال.

وإن أفضل الجهاد هو الدفاع عن العقيدة السليمة وصفات ذي الجلال وإنه قد تعرض أقوام لبيان صفات رب الأنام فأخطأوا طريق الحق وصحيح المرام، وأساءوا الأدب مع الخلاق العلام.

واعرضوا في هذا الباب عن السنة والقرآن وكذلك ضلوا عن الحق والتبيان.

وقد جرت عادة الله سبحانه وتعالى بتعويض زبالة الأذهان وكناسة الأراء والهذيان لمن أعرض عن الدليل والبرهان.

فمن ترك عبادة ربه شغل بعبادة المخلوق ومن ترك التعب لله شغل في تعب المخلوق ومن ترك السنة ابتلى بذكر من لايعود عليه بفائدة.

ولذلك ورد في حديث الترمذي **(ومن ابتغى الهدى في غيره أضله الله)** وهذا الحديث وان كان فيه مقال ولكن معناه صحيح ثابت.

فقيض الله سبحانه وتعالى للدعوة إلى كتابه وسنة نبيه من خيرة خلقه وصفوة أولياءه من يقدم الكتاب والسنة على جميع أقوال الأمة سواء كان قول العالم أو المجتهد أو فلان وفلان لأنه ليس في قلوبهم إلا تعظيم الخالق الديان.

أوقول رسوله المبعوث بالبرهان عليه الصلاة و السلام.

فأسال الله السبحان أن يجعلنا منهم بمنه وكرمه إنه عزيز السلطان.

أما بعد:

سبب التأليف

فإن كتاب شرح العقائد النسفية, كتاب متداول بين العلماء والطلاب وهو كتاب فيه إغلاق وزيغ عن الحق في كثير من مباحثه فأردت أن أبين صحيحه من سقيمه وجيده من رديئه بمشورة بعض الإخوة الصادقين ومن يحسن بنا قبول دعوته لأنه من المخلصين إن شاءالله تعالى.

أبحاث الكتاب

فنقول هذه الرسالة مشتملة على ثلاثة أبحاث.

١. البحث الأول في ترجمة النسفي والتفتازاني رحمهما الله تعالى.

٢. البحث الثاني في بيان حال كتابيهما.

٣. البحث الثالث: في تمييز الصحيح من السقيم وبيان الراجح من المرجوح في هذين الكتابين مع ذكر الدليل بتوفيق الله وعونه.

(١) البحث الأول في ترجمة موجزة للإمام النسفي رحمه الله والإمام التفتازاني رحمه الله.

فالنسفي: هو عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل بن محمد بن لقمان مفتي الثقلين نجم الدين أبوحفص النسفي.

والنسف بفتحتين قرية من بلاد ما وراء النهر.

ولد بنسف سنة إحدى وستين وأربعمائة وتوفى في سنة سبع وثلاثين وخمسمائة بسمرقند وله كتب عديدة.

مذهبه: كان حنفيا في الفروع ماتريديا في العقائد و لم يكن على مذهب السلف كما ستعرف إن شاء الله وأخذ الفقه عن صدر الإسلام أبي اليسر البزدوي ولقى جارالله الزمخشري.

قال القاري: كان يعلم الإنس والجن ولذلك سمى مفتي الثقلين, كذا قال, والله أعلم بحقيقة الحال.

(انظر الفوائد البهية ١٤٩ - ١٥٠ والماتريدية للشمس السلفي رحمه الله ج١/٢٨٥)

أما التفتازاني: فهو العلامة المسعود بن عمر الملقب بسعد الدين التفتازاني والتفتازان بلدة بخراسان ولد فيها في صفر سنة إثنتين وعشرين وسبعمائة وتوفى يوم الإثنين الثاني والعشرين من المحرم سنة إثنتين وتسعين وسبعمائة بسمرقند ونقل إلى سرخس.

مذهبه: الصحيح أنه كان حنفيا جلدا في الفروع وما تريديا صلبا في العقائد.

وكان مقربا عند السلطان تيمور الأعرج.

وكان يميل إلى الشيعة والباطنية.

انظر الماتريدية للشمس السلفي ج١/٢٩٣ والفوائدالبهية ١٣٤/ ١٣٥ والنبراس ص٣

وقوله وكان يميل في "الماتريدية" فقط. والدليل على ذلك ما سيأتي في هذه الرسالة ص ٨٧

(٢) البحث الثاني: في بيان حال الكتاب (العقائد) وشرحه

أما العقائد فهو كتاب مختصر في العقيدة الماتريدية وهو تلخيص لكتاب تبصرة الأدلة لأبي معين النسفي وهو لب لباب العقيدة الماتريدية وقد اهتم به الحنفية الماتريدية فجعلوه في المنهج الدراسي طيلة القرون إلى يومنا هذا في مدارسهم

مع شرحها للتفتازاني وهو كتاب كانه النص القاطع عند الحنفية في الهند ومصر وباكستان وافغانستان.

وقد اكبوا عليه وكثير منهم لايعرفون ما فيه من الزيغ.

وله عدة شروح تبلغ مائة شرح وشرح الشرح والحواشي والنكات. انظر الماتريدية. ١/ ٢٨٥

ولم أرأ أحدا منهم تعرض فيما علمت الى نقده تقليدا وجاء التفتازاني فزاد الإبالة على الضغث ولم يميز مافيه من النقص إلا ان صديق حسن خان قد رد في كتابه بغية الرائد بعض الشئ من المتن فشمرت أنا ساق الجد فعلقت عليه ما ستراه من التحقيق وميزت ما فيه من الصحيح والسقيم بالتدقيق بتوفيق الله تعالى.

(٣) البحث الثالث

في نسف العقائد الزائغة في هذا الكتاب والأقوال الردية فيهه, وهذا البحث منقسم الى قسمين:

١- القسم الأول في ذكر العقائد الزائغة الخطيرة إجمالا.

٢- القسم الثاني في الردود التفصيلية على عقائده وعباراته وإشاراته.

العقائد الزائغة في هذا الكتاب إجمالا

أما العقائد الزائغة الخطيرة فهى كثيرة:

١ - منها قولهم: إن لله تعالى سبع صفات وهي مسماة بصفات الأفعال والصفات الأزلية وصفات المعاني والصفات العقلية, ويعرفون بأنها: صفات يوصف بها الله ولا يوصف بضدها وهذه هي الذاتية, وإن جاز وصفه بها وبضدها فهي من الصفات الفعلية ويؤلون باقي الصفات غير هده السبع أو الثمان.

٢- ومنها قولهم بالكلام النفسي واللفظي الذي لم يعرفه النبي صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه ولا التابعون لهم بإحسان رضي الله عنهم جميعا. وإنما هو شيء أحدثه أبو محمد عبدالله بن سعيد بن كلاب المتوفي بعد ٢٤٠ .

٣- ومنها: إنكارهم عن رؤية الله تعالى يوم القيامة في جهة وعلو .

٤- ومنها: إنكارهم عن علو الله تعالى على جميع خلقه الثابت بالكتاب والسنة والعقل والفطرة.

٥- ومنها: تلقيهم العقيدة عن الحجج العقلية التي يرونها قطعية ويعدون النصوص الشرعية عن هذا الميدان وإنما يذكرونها للإعتضاد لا للإعتماد وهو الباعث الوحيد على زيغهم عن الصواب والحق في كثير من المسائل كما سياتي إيضاحه إن شاء الله تعالى.

٦- ومنها: تأويلاتهم لآيات الصفات وأحاديثها التي تشبه التحريف المعنوي حرفا بحرف وتناقضهم في إثبات بعضها وإنكار بعضها.

٧- ومنها: جعلهم توحيد الألوهية هو توحيد الربوبية فوقعوا في مفاسد.

٨- ومنها قولهم: إن ظواهر نصوص الصفات موهمة للتشبيه ولذلك يؤلون في صفة العلو والإستواء والوجه واليدين والنزول والكلام ونحو ذلك وهذا القول باطل وتفصيله في الماتريدية لشمس الدين رحمه الله. ٤٩٥/١

ولهم عقائد أخرى غير صحيحة فراجع المصدر المذكور.

الرد التفصيلي على الكتاب

وأما القسم الثاني: ففي الردود التفصيلية على العقائد الزائغة والأقوال الردية في هذا الكتاب مع ذكر الدليل. فنقول وبا لله التوفيق.

قوله في صـ٢ : الحمد لله المتوحد بجلال ذاته:

أقول: ترك الشارح والماتن كلاهما خطبة الحاجةالتي وردت في السنة المطهرة في سبعة أحاديث وكلها صحيحة فالعدول عنها إلى خطبة إختراعية لا يناسب للمسلمين لأنّ خير الأمور ماكان سنة وشر الأمور المحدثات البدائع.

قوله في ص٢ والصلاة على نبيه محمد المؤيد بساطع حججه وواضح بياناته:

أقول: الماتريدية والأشعرية الذين هم أقرب الناس إلى أهل السنة لا يجعلون الكتاب

والسنة هما المصدر للعقيدة الصحيحة وإنما يذكرون الأية والحديث للتبرك والإعتضاد فقط لا للإعتماد وإلا لما وقعوا في التعطيل والتحريف والأباطيل.

فقول الشارح (بساطع حججه) عبارة فقط لا حقيقة تحتها.

قوله في ص٢ وبعد:

أقول: السنة الثابتة أن يأتي المرء في خطبته بكلمة (أمابعد) دون (وبعد) لأن الإمام البخاري قال باب أما بعد ١٢٦/١ ثم ذكر الأحاديث من فعله صلى الله عليه وسلم بأنه كان يتلفظ بكلمة أما بعد! ولذلك لاترد الإيرادات على كلمة أمّا بعد بخلاف كلمة "وبعد" فإنهم يقولون أتى بالفاء على توهم أما أو على أن (بعد) متضمن لمعنى الشرط ونحو ذلك ولو عمل الشارح بالسنة لما أحتيج إلى التكلفات.

قوله في ص٣ الموسوم بالكلام المنجي عن غياهب الشكوك وظلمات الأوهام.

تسمية الكلام بالتوحيد بدعة

أقول: من سمى علم التوحيد بالكلام؟ وإنما هي تسمية بدعية وليس علم الكلام منجيا عن غياهب الشكوك بل هو سبب للوقوع في الشكوك وسوء الأدب مع الله سبحانه وتعالى, وأكثر علماء علم الكلام أشد الناس حيرة في الدين وأقلهم يقينا كما سترى تحير الشارح فيما سيأتي راجع شرح الفقة الأكبر ص ٦ بل قال شيخ الاسلام رحمه الله ٣٣٦/١١ و١٣٤/١٩ الجدال بالعقل في علم العقائد يسمى كلاماً وقال ايضا في ١٢/ ٤٦٠ - ٤٦١ "أهل الكلام" صار حقيقة عرفية فيمن يتكلم في الدين بغير طريقة المرسلين.

قوله في ص٣ على غرر الفرائد ودر الفوائد:

أقول: كلا بل فيه حق وباطل فكان للشارح أن يميز الحق من باطله ولكنه قلده وكلاهمامن بيت واحد.

قوله في ص٣ ضمن فصول أي للدين قواعد وأصول واثناء نصوص:

أقول: قدم القواعد على النصوص لأنها هي المعتمدة لدي المتكلمين دون النصوص وإلا فأي حاجة إلى وضع القواعد الفلسفية بعد النصوص الشرعية الوافية بالعقيدة السلفية التي ترضي رب السموات العلى والأرض السفلية وتدخل الجنة العلية ولكنهم شغفوا بالكلام والتأويلات الباطلة التي يسموها بتحقيق المقام ومن أخذ بظاهر القرآن جعلوه من العوام بل من الأنعام فإلى الله المشتكى من هؤلاء الأنام.

علم الكلام ليس مداراً للشرع ومعنى أهل الكلام

قوله في ص٢ وأساس قواعد عقائد الإسلام هو علم التوحيد والصفات الموسوم بالكلام قال الشارح الخيالي: القواعد جمع قاعدة وهي الأساس وأساس العقائد الإسلامية هو الكتاب والسنة لأنُ العقائد يجب أن يستفاد من الشرع ليعتدها وهما يتوقفان على المسائل الكلامية الخ قال السيالكوتي: لأن الكتاب والسنة يتوقفان على إثبات الصانع والنبوة وإثبات الصانع والنبوة يتوقفان على المسائل الكلامية وقال بعضهم علم الكلام مسمى برئيس الشرع والشريعة كما في حاشية شرح العقائد.

أقول: كلا وحاشا! لا يمكن ان يكون علم الكلام الذى يوقع المسلمين في شكوك وشبهات رئيسا ومدارا للكتاب والسنة.

بل القرآن نفسه قد اتى بالبراهين القاطعة والأدلة الدامغة التي تكفى في معرفة الحق ولا يحتاج معها الى شئي من علم الفلسفة والكلام وقد دخل هذا الزعم الفاسد في اذهان كثير من الناس فاذا قيل لهم ان الكتاب والسنة الصحيحة كافيان في العقائد والأحكام اجابوك بان الكتاب والسنة متوقفان على المنطق والكلام فما قدروا كتاب الله حق قدره ولا عظموا سنة نبيهم حق تعظيمها، وهذا من خذلان الله إياهم لأنهم لما أعرضوا عن كتابه خذلهم الله ففي الحديث (ومن إبتغى الهدى في غيره أضله الله) رواه الترمذي في حديث طويل كما فى مشكاة المصابيح ١/١٨١.

الإستدلال بالجوهر والعرض بدعة

أما طريقة المتكلمين في اثبات وجود الصانع فغير صحيحة لأنهم يستدلون بمسألة الجوهر والعرض على حدوث العالم وذلك أن أجرام العالم واجسامها لاتخلو عن الأعراض الحادثة وما لا يخلو عن الحادث حادث واذا ثبت ان العالم حادث والحادث جائز اذ يجوز تقدير عدمه بدلا عن وجوده فلما اختص العالم بالوجود الممكن بدلا عن العدم الجائز افتقر الى مخصص وهو الصانع تعالى كما في الإرشاد للجويني.

بطلان هذا الإستدلال

وهذه الطريقة في اثبات الصانع غير صحيحة لوجوه:

الوجه الأول: ان هذه الطريقة لم تكن معروفة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين بل هي طريقة مبتدعة مأخوذة من الفلسفة اليونانية بل انكر السلف الكلام في الجواهر والأعراض.

الوجه الثاني: ان مقدماتها ونتائجها غير مستقيمة لأنها لاتسلم من الاعتراضات وقد فندها شيخ الاسلام في كتابه تلبيس الجهمية وكذلك ابن رشد في كتابه مناهج الأدلة.

الوجه الثالث: انها صعبة الفهم حتى على المتخصصين فكيف بجمهور الناس انظر تعليق محمد بن ربيع على كتاب الحجة في بيان المحجة للأصبهاني (ص١/٩٩/١٠٠).

فإن قلت: فما هي طريقة السلف في الإستدلال على وجود الله؟

فالجواب: هي طريقة القرآن الكريم وهي الأستدلال بخلق الإنسان نفسه كما كرره القرآن اذ هو الدليل والدعوى **(وفي أنفسكم افلا تبصرون)** الذاريات: (٢١).

ثم ما يشاهده الإنسان من المخلوقات العظيمة كالسموات والأرض والجبال والبحار والماء والنبات ولفت نظره الى روعة الصنع والإتقان وحسن التدبير فيستدل

بذلك على وجود خالق مبدع مدبر لهذا الكون العظيم وقد كرر الله الأدلة العقلية الدالة على وجود الله بل على حكمته البالغة وعلمه التام ما يشفي العليل ويروي الغليل ويطهر قلوب المؤمنين ويزيل شبهات الشاكين. انظر الحجة في بيان المحجة ج١/١٠٠.

قال شيخ الاسلام رحمه الله في الفتاوي ١٩/١٦٣ والمقصود ان هؤلاء الغالطين الذين اعرضوا عما في القرآن من الدلائل العقلية والبراهين اليقينية لا يذكرون النظر والدليل والعلم الذي جاء به الرسول والقرآن مملوء من ذلك والمتكلمون يعترفون بأن في القرآن من الأدلة العقلية الدالة على اصول الدين ما فيه لكنهم يسلكون طرقا أخر كطريق الاعراض ومنهم من يظن ان هده طريق ابراهيم الخليل عليه السلام وهو غالط (نعوذ بالله من هذا الزعم الباطل).

والمتفلسفة يقولون القرآن جاء بالطرق الخطابية والمقدمات الإقناعية التي تقنع الجمهور ويقولون ان المتكلمين جاءوا بالطرق الجدلية ويدعون الهم اهل البرهان اليقيني الخ ثم قال بعد تفصيل جميل: والمقصود هنا التنبيه على ان القرآن اشتمل على اصول الدين التي تستحق هذا الاسم وعلى البراهين والأيات والأدلة اليقينية بخلاف ما أحدثه المتكلمون والملحدون كما قال الرازي مع خبرته بطرق هؤلآء: لقد تأملت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية فما وجدهما تشفى عليلا ولا تروي غليلا ورأيت اقرب الطرق طريقة القرآن أقرأ في الإثبات (**إليه يصعد الكلم الطيب**) فاطر: (١١). (**الرحمن على العرش استوى**). طه: (٥).

واقرأ في النفي (**ليس كمثله شيء**) الشورى: (١١). (**ولايحيطون به علما**) طه: (١١٠). قال. ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي.

والخير والسعادة والكمال والفلاح منحصر في نوعين: في العلم النافع والعمل الصالح.

وقد بعث الله محمدا صلى الله عليه وسلم بأفضل ذلك وهو الهدى ودين الحق

أ ح

وقد أتي رحمه الله بالعجب العجاب في هذا الباب.

فبعد هذا التحقيق عرفت ان قولهم ان علم الكلام هوالموقوف عليه للكتاب والسنة او المنطق موقوف عليه باطل بل هو زيغ عن الحق ودليل على فساد القلوب والإعراض عن كلام علام الغيوب. وسياتي تحقيق ذلك في موضعه ان شاء الله وبالله التوفيق.

قوله في ص٣ وتحقيق للمسائل: أقول : التحقيق هو اثبات المسئلة بالدليل ولكن ما المراد بالدليل؟ فالدليل عند الشرع هو الكتاب والسنة وأما الدليل عند المتكلمين فعقول الفلاسفة وآراء المتكلمة. فالمصنف لم يذكر الأدلة الشرعية في أكثر مسائل الكتاب وانما اتي بزبالة اذهان المعتزلة والماتريدية والأشعرية .

قوله في ص٣ وتدقيق للدلائل. أقول التدقيق هو اثبات الدليل بالدليل و لم يف بهذا الوعد.

تقسيم الأحكام إلى أصلية وفرعية بدعة

قوله في ص٣ اعلم ان الاحكام الشرعية منها ما يتعلق بكيفية العمل وتسمى فرعية وعملية و منها ما يتعلق بالاعتقاد وتسمى اصلية واعتقادية. الخ.

أقول: تقسيم الأحكام الشرعية إلى اصلية وفرعية غير صحيح لأن هذا اصطلاح حادث لم يعرفه اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وجماهير ائمة الاسلام وما قسموا المسائل الى مسائل الأصول ويكفر بانكارها ومسائل الفروع ولا يكفر بانكارها والتفريق بين نوع من المسائل وتسميته بمسائل الأصول والتفريق بين نوع أخر وتسميته مسائل الفروع فليس له اصل لا عن الصحابة ولا عن التابعين لهم باحسان ولا عن ائمة الاسلام وانما هو مأخوذ عن المعتزلة وأمثالهم من اهل البدع وعنهم تلقاه المصنف ومن ذكره من الفقهاء في كتبهم وهو تفريق متناقض فانه يقال لمن فرق بين النوعين ماحد مسائل الأصول التي يكفر المخطئي فيها؟ وما الفاصل بينها وبين مسائل الفروع؟ فان قال: مسائل الأصول هى مسائل الإعتقاد ومسائل الفروع هي مسائل العمل قيل له: فتنازع الناس في محمد صلى الله عليه وسلم هل

رأى ربه أم لا وفي ان عثمان افضل من علي ام علي افضل منه أو في كثير من معاني القرآن وتصحيح بعض الأحاديث هي من المسائل الاعتقادية العلمية ولا كفر فيها بالإتفاق ووجوب الصلاة والزكاة والصيام والحج وتحريم الفواحش والخمر هى من المسائل العملية والمنكر له يكفر بالإتفاق.

وان قال الأصول: هي المسائل القطعية قيل له: كثير من مسائل العمل قطعية وكثير من مسائل العلم ليست قطعية وكون المسالة ظنية او قطعية هي من الامور الإضافية وقد تكون المسألة عند رجل قطعية لظهور الدليل القاطع له كمن سمع النص من رسول الله صلى الله عليه وسلم وتيقن مراده منه وعند رجل لا تكون ظنية فضلا عن ان تكون قطعية لعدم بلوغ النص إياه او لعدم ثبوته عنده او لعدم تمكنه من العلم بدلالته. راجع مجموع الفتاوي لشيخ الاسلام بالتفصيل ٢٣/٣٤٣-٣٤٥ وفتاوي الدين الخالص ٢/١١٢ لأبي محمد.

قوله في ص٤ والعلم المتعلق بالأولى يسمى علم الشرائع والأحكام لانها لا تستفاد إلا من جهة الشرع:

اقول: هذا الكلام صحيح ولكنه الزام على الشارح وعلى المقلدين جميعا, لأن الشرع هو الكتاب والسنة.

قال الله تعالى: (**شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا اليك وما وصينا به ابراهيم وموسى وعيسى ان اقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه**) الأية.

فجعل الدين ما شرعه الله في كتابه وما شرعه على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم وما أوحى اليه. وليس وراء ذلك شرع مقبول فلم تأتون بالمسائل الكثيرة المولدة التي لا دليل عليها لا من الكتاب ولا من السنة في كتب الفقه.

واستفدتم كثيرا من المسائل من الأراء وما التفتم في ذلك الى هذه القاعدة (ان الأحكام الشرعية لاتستفاد الا من الشرع).

القياس للضرورة والرد على المسائل الفرضية

فإن قلت: اليس القياس بحجة؟ قلت: نعم ولكن القياس للضرورة وأي ضرورة الى هذه التفريعات والمسائل المخترعات الفرضيات. في كتب الفقه.

قوله في: ص٤ وقد كانت الأوائل من الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم اجمعين لصفاء عقائدهم ببركة صحبة النبي صلى الله عليه وسلم وقرب العهد بزمانه ولقلة الوقائع والإختلافات وتمكنهم من المراجعة الى الثقات مستغنين عن تدوين العلمين وترتيبهما ابوابا وفصولا وتقرير مقاصدهما فروعا واصولا.

اقول: لا ملازمة بين هذه الأصول وتصفية العقيدة لأن هذه الأصول والفروع والأبواب والفصول التي وضعها المتكلمون قد افسدت اكثر مما اصلحت وقد احدثت العقائد الباطلة والأراء الكاسدة ما عرفها العلماء ورد عليها المحققون الأذكياء فكيف تصفي العقيدة بهذه الكتب التي وضعها المتكلمون والمتأخرون من المتفقهة بل هم اكثر الناس تحيرا في العقائد قال شيخ الاسلام في الفتاوي د/٢٩١ولهذا تغلب عليهم (يعني اهل الكلام) الحيرة والإرتياب والشك والاضطراب.

وايضا كانت عقائد الصحابة رضي الله عنهم صافية فمن اين أخذوها؟ فلابد ان تقول: أخذوها من الكتاب والسنة. فنقول فهل نسخ الكتاب والسنة ام احرقت تلك العقائد الصافية منهما فلم يجد المتكلمون والمتأخرون فيهما ما يشفيهم ويكفيهم: (**أولم يكفهم انا انزلنا عليك الكتاب بتلى عليهم ان في ذلك لرحمة وذكرى للمومنين**) العنكبوت: (٥١).

فالعقائد الصافية موجودة الى يوم القيامة في الكتاب والسنة لمن اشتغل بهما وتوجه اليهما واعرض عما سواهما ولكن كثيرا من المتكلمين لم يعتقدوا ان الكتاب والسنة يكفيان في هذا الباب.

بل جعلوهما ادلة لفظية لا تفيد اليقين كما سيأتي قولهم ولذلك اضطروا الى وضع القواعد البدعية والأراء المحدثة. وايضا هذه القواعد التي وضعتموها لا يعرفها

اكثر المسلمين فهل عقائدهم صحيحة أم باطلة؟ وهل هم من اهل الجنة اذا ماتوا على ذلك أو من أهل النار؟

فلا بد ان تقول هم على الحق وعقائدهم صحيحة صافية وهم من أهل الجنة فلم تبق حاجة (ولله الحمد) إلى قواعدكم هذه.

وقوله في ص٤ ولقلة الوقائع والاختلافات

غير صحيح لأن الإختلافات لا تنتهي بهذه الكتب والقواعد التي وضعها المتكلمون بل تزيد بذلك وانما تنتهي الإختلافات بالرجوع الى الكتاب والسنة قال تعالى (**فإن تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر**) النساء: (٥٩).

قوله في ص٤ وسموا ما يفيد معرفة الأحكام العملية عن ادلتها التفصيلية بالفقه:

الرد على بعض كتب الفقه

أقول: كتب الفقه لم تذكر فيها ادلة تفصيلية بل ليس على اكثر مسائله أدلة.

ولذلك رد الإمام الشوكاني في تفسير قوله تعالى: (**ولا تقف ما ليس لك به علم**) بني إسرائيل: (٦٣). على هذه الكتب المدونة في الفروع فقال: فالعمل بالرأي في مسائل الشرع ان كان لعدم وجود الدليل في الكتاب والسنه فقد رخص فيه النبي صلى الله عليه وسلم كما في قوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ لما بعثه قاضيا ((بما تقضي؟ قال: بكتاب الله قال: فان لم تجد؟ قال: فبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: فان لم تجد؟ قال اجتهد رأي)) وهو حديث صالح للاحتجاج به كما اوضحنا ذلك في بحث مفرد.

واما التوثب على الرأي مع وجود الدليل في الكتاب أوالسنة ولكنه قصر صاحب الرأي عن البحث فجاء برأيه فهو داخل تحت هذا النهي (**ولا تقف**) دخولا اوليا لأنه محض الرأي في شرع الله وفي الناس عنه غنى بكتاب الله سبحانه وبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم و لم تدع اليه حاجة على أن الترخيص في

الرأي عنه عند عدم وجود الدليل انما هو رخصة للمجتهد يجوز له ان يعمل بـه ولم يدل دليل على انه يجوز لغيره العمل به وينـزله مترلة مسائل الشرع.

وبهذا يتضح لك اتم اتضاح ويظهر لك اكمل ظهور أن هذه الأراء المدونـة في الكتب الفروعية ليست من الشرع في شئ والعامل بها على شفا جـرف هـار فالمجتهد المستكثر من الرأي قد قفا ما ليس له به علم والمقلد المسكين العامل بـرأي ذلك المجتهد قد عمل بما ليس له به علم ولا لمن قلـده ظلمـات بعضـها فـوق بعض.راجع فتح القدير للشوكاني رحمه الله ٣/٢٢٧.

قوله في ص ٥ ولأن مسئلة الكلام كانت اكثرمباحثه.

اقول: قد تقدم في ص ٤ ان الشارح قال: لما أن ذلك (التوحيد والصفـات) اشهر مباحثه ففي كلامه تناقض وان أجاب عنه صاحب النبراس بتأويلات بعيـدة وكأنهم يجعلون الشارح عالما لا يخطئ.!

قوله في صـه حتى ان بعض المتغلبة قتل كثيرا من اهل الحق لعدم قولهم بخلق القرآن.

اقول: هذا كلام فيه تلبيس على العوام لأن اهل الحق الذين قتلوا انما كـانوا يعتقدون ان القرآن كلام الله لفظا ومعنى وأما الماتريدية والاشعرية فقد خـالفوهم لانهم قالوا: القرآن مخلوق لفظا غير مخلوق نفسا.

قوله في ص ٥ ولأنه اول ما يجب من العلوم.

لا يستحب علم الكلام

اقول: تعلم الكلام لا يستحب فضلا عن الوجوب بل السلف كرهوا علـم الكلام ونهوا عنه اشد النهي. كما في شرح الفقة الأكبر ص٤-٦ بـالتفصيل. وفي شرح الطحاوية ص ٧٥ .

قوله في ص ٥ ولأنه اكثر العلوم نزاعا وخلافا. قال احمد جند: كون الكلام اكثر نزاعا محل تردد.

المذاهب غير منحصرة في الأربعة

اقول: قول احمد جند صحيح وأما جواب عبيد الله القندهاري المبتدع بأن ما اشتهر من المذاهب لأهل القبلة في العقائد فثلاث وسبعون والمشهور من المذاهب في المسائل فاربعة ولا عبرة بغير المشهورة في الجانبين فلا تردد فغير صحيح لأن المذاهب المشهورة في المسائل اكثر من مائة وتخصيص المسائل في المذاهب الاربعة بدعة وضلالة بل هو ظلم على الاسلام واحتقار لجميع علماء الأمة لأن الاسلام غير منحصر في المذاهب الأربعة لأن كثيرا من المسائل الشرعية الصحيحة قد ثبتت في السنة المطهرة و لم يقل بها الأئمة الأربعة لعدم بلوغ ذلك اليهم او لوجوه اخرى مبسوطة في غير هذا الموضع.

فمن حصر الاسلام في المذاهب الأربعة فهو ضال جاهل ومن فعل ذلك عن علم فهو كافر لإنكاره أحكام الدين التي لم يقل بها الأئمة الأربعة.

وأما ان هذا القول احتقار لعلماء الأمة فلأنه يتضمن ان العلماء غير الأربعة لا يعتد بقولهم وفتواهم واحاديثهم كالبخاري ومسلم وائمة الحديث والفقهاء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم كسعيد بن المسيب وعطاء بن ابي رباح والزهري وسفيان بن عيينة والثوري والأوزاعي واسحاق بن ابراهيم وابن شبرمة وداود وابن حزم والحسن البصري وقتادة وشعبة بن الحجاج وغيرهم رحمهم الله وانظر سيرهم وسير غيرهم في تذكرة الحفاظ وسير اعلام النبلاء للذهبي رحمه الله.

فمن قال ان مسائل الاسلام محصورة في المذاهب الاربعة فقد ظلم الاسلام وعلماء الأمة وهولآء المبتدعون ينقموننا بسوء الأدب مع العلماء وهم في الحقيقة يسيئون الأدب مع الأئمة وفقهاء الحديث وعلماء الأمة غير من قلدوه فتدبر في هذا الكلام.

قول في ص ٥ ولأنه لإبتنائه على الأدلة القطعية المؤيدة اكثرها بالأدلة السمعية كان اشد العلوم تأثيرا في القلب.

أقول: في هذه العبارة مؤاخذات

١- الأولى: انه جعل الأدلة القطعية هي الأدلة العقلية التي خرجت من أذهانهم وافكار الفلاسفة اليونانيين وجعل الأدلة السمعية (أي الكتاب والسنة)تائيدات والحجة اقوى من التائييد فجعل زبالة الأذهان اقوى من السنة والقرآن وهذه حال اكثر المتكلمين والمقلدين في كل زمان.

واعلم ان الماتريدية وإخوانهم الاشاعرة يجعلون العقل حاكما في الإلهيات والنقل تابعا فيها فإن كان النقل موافقا للعقل قبلوه وإلا ردوه او أولوه بشتى التاويلات التي هي في الحقيقة تحريفات.

أما في باب الشرعيات فجعلوا النقل حاكما والعقل عاطلامع ان من مذهب اهل السنة انه لامنافاة بين العقل السليم الصريح والنقل الصحيح اصلا. راجع الماتريدية لشمس الدين رحمه الله ١/٥٣٧-٥٣٩.ومنهج الاشاعرة في العقيدة للدكتور سفر الحوالي ٥٥ ودفع تعارض العقل والنقل لشيخ الاسلام.

اقول: انهم يعتمدون على العقل في باب الصفات .فعلى عقل من يعتمدون؟ فإن العقول متفاوتة فإن اعتمدوا على عقل النبي صلى الله عليه وسلم الذي هو اعقل العالم فهو صحيح وهو الذي أخبر بهذه الصفات الكريمات و لم يؤولها بهذه التحريفات ولا أباح ذلك فكيف يقدمون العقل على النقل.

وان اعتمدوا على عقل غيره فهل يعتمدون على عقل التفتازاني او الجرجاني او الرازي؟ او عقول علماء السلف ومتبعى القرآن والآثار (**فاعتبروا يا أولي الأبصار**) الحشر: (٢). ثم رأيت في الماتريدية نحوه ٢/٣٩ قال الذهبي في سير الأعلام ٤/٤٧٢ قال ابو قلابة: اذا حدثت الرجل بالسنة فقال دعنا من هذا وهلت كتاب الله فاعلم أنه ضال علق الذهبي على هذا بقوله: واذا رأيت المتكلم المبتدع يقول: دعنا من الكتاب وأحاديث الأحاد وهات العقل فاعلم انه ابو جهل واذا رأيت السالك التوحيدي يقول دعنا من النقل والعقل وهات الذوق والوجد فأعلم

ان ابليس قد ظهر بصورة بشر أو قد حل فيه فإن جنبت فاهرب منه وإلا فاصرعه و أبرك على صدره واخنقه واقرأ عليه اية الكرسي.

٢- الثانية في قوله: المؤيد اكثرها أقول: اذا كان اكثرها مؤيدا بالنقل فأين الدليل على القليل وايضا هذه دعوى مجردة بل اكثر هذه العقليات التي يذكرونها في كتبهم لم يؤيدها النقل بل خالفها ولذلك يؤلونه ويحرفونه

٣- الثالثة: في قوله كان اشد العلوم تاثيرا.

اقول: ليس هو اشد العلوم تاثيرا على اصحاب القلوب الطاهرة وانما يؤثر على من قدمه على القرآن والسنة واشد العلوم تاثيرا على القلوب إنما هو علم القرآن قال تعالى: **(لو انزلنا هذا القرآن على جبل لرأيته خاشعا متصدعا من خشية الله)** الحشر: (٢١). فعلمكم هذا لم يؤثر على السلف بل ردوه وانكروه وابطلوه . وانما يؤثر عليكم لتأثركم بالفلسفة وآراء اليونانيين. وبالله التوفيق.

قوله في ص٥ وهذا كلام القدماء ومعظم خلافياته مع الفرق الاسلامية خصوصا المعتزلة لأنهم اول فرقة اسسوا قواعد الخلاف.

أقول:قد رد احمد جند هذا الكلام فقال: لاخفاء في ان مجرد كونهم اول الفرقة على تقدير الثبوت لا يفيد المطلوب.

أقول: فقد اشار الى أنهم ليسوا اول فرقة بل الفرقة الأولى الشيعة الذين حدثوا على عهد علي بن ابي طالب رضي الله عنه وكذلك الخوارج على عهده والقدرية كما جاء في حديث مسلم١/٢٧ ان اول من تكلم في القدر معبد الجهني بالبصرة.أنظر حديث إبن عمر

وايضا لو سلمنا انهم اول فرقة فكما يجب الرد عليهم يجب على من بعدهم فلم تركهم القدماء مع أنهم كانوا موجودين على عهدهم.؟

قوله في ص٥ لما ورد به ظاهر السنة وجرى عليه جماعة الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين .

أقول: وانتم كذلك خالفتم ظاهرالسنة بل ظاهر القرآن فإن من شبهة المعطلة وفيهم الماتريدية انهم قالوا: ان ظاهر نصوص الصفات تشبيه لله تعالى بخلقه ولو تركنا هذه النصوص على ظاهرها بدون تفويض او تأويل واثبتنا ما تدل عليه دلالة حقيقية من العلو والاستواء والنزول والوجه واليدين والغضب والرضى ونحوها و لم نصرفها الى المعاني المجازية يلزم من ذلك تشبيه وهذا يخالف التنزيه.

أصولهم الثلاثة الفاسدة في باب الصفات

وهذه الشبهة هي اصل اصولهم الثلاثة الأخرى .

١- ان العقل يستحيل ما تدل عليه ظواهر هذه النصوص وهي ظواهر ظنية في معارضة البراهين القطعية العقلية فنقدم عليها البراهين العقلية.

٢- اما هذه الظواهر الظنية فهي اما نفوض معانيها الى الله تعالى كما فعله السلف (في زعمهم الباطل).

٣- واما نوؤلها بانواع من المجازات الى معان توافق البراهين العقلية.انظر التفصيل في الماتريدية ١/٤٦٥.

فهم يردون قول المعتزلة وفي ضمن ذلك يردون على انفسهم وهم لايشعرون.

قوله في ص٦ ونفي الصفات القديمة عنه.

أقول: وقد فعل نحو ذلك الماتريدية والأشعرية كما سياتي فلا فرق.

قوله في ص٦ فسموا اهل السنة والجماعة قال الرومي في الحاشية هذا هو المشهور في ديار خراسان والعراق والشام وفي ديار ما وراء النهر أهل السنة والجماعة هم الماتريدية الخ.

الماتريدية والأشعرية ليسوا من أهل السنة المحضة

اقول : ولكن اهل السنة والجماعة عند اهل الحق ليسوا هؤلاء قال الدكتور شمس الدين رحمه الله ١/٣٩٥.

البحث الثاني: في بيان ان الماتريدية وزملاءهم الاشعرية فرقة مبتدعة كلامية من اهل القبلة وليسوا من اهل السنة المحضة.

لقد تقدم ان الماتريدية والاشعرية يدعون أنهم يمثلون اهل السنة وأنهم على مذهب السلف الصالح وانهم فرقة ناجية الى أخر ما يزعمون ولما كانت هذه الدعوى كاذبة خلاف الواقع وانه لا صلة لهم بالسلف الصالح في منهجهم واصولهم في كثير من ابواب العقيدة وان الاشعرية لا تصح نسبتهم الى الامام ابي الحسن الاشعري كما ان الماتريدية لا صلة لهم بعقيدة الامام ابي حنيفة رحمه الله ثم ذكر ان للأشعرى ثلاث احوال أخرها انه كان يثبت جميع الصفات والأشعرية يخالفونه في ذلك كما يدل على ذلك كتابه الإبانة ورسالة أهل الثغر.

وأما الماتريدية فربما تخفي على كثير من الناس حقيقة أمرهم وتروج عليهم سلعتهم فنذكر نماذج لخروج الماتريدية على معتقد اهل السنة وتكون شواهد لما قلنا: انها كزميلتها (الاشعرية) كلتاهما من تلامذة الجهمية الاولى منشقة عن المعتزلة تحمل افكار المرجئة وانها فرقة كلامية مبتدعة من فرق اهل القبلة وليست لها صلة بالإمام ابي حنيفة رحمه الله خاصة وباهل السنة المحضة عامة ثم ذكر التفصيل فراجعه فإنه مهم جدا (انتهى ملخصا).

فثبت ان تسمية كثير من الناس اياهم باهل السنة كما يفعله المتأخرون غير صحيح بل ينبغي ان يسموا بأهل البدعة و بأهل الكلام فقط.

قوله في ص٦ فخلطوا بالكلام كثيرا من الفلسفة ليحققوا مقاصدها فيتمكنوا من ابطالها.

أعظم ضلال المتكلمين

اقول: ما ابطلوها بل تأثروا بها وعجزوا عن معارضة الفلاسفة في كثير من المسائل

قال شيخ الاسلام: فلما وقع بين المتكلمين تقصير وجهل كثير بحقائق العلوم الشرعية وهم في العقليات تارة يوافقون الفلاسفة على باطلهم وتارة يخالفونهم في

حقهم صارت المناظرات بينهم دولا وان كان المتكلمون اصح مطلقا في العقليات الألهية والكلية كما انهم اقرب الى الشرعيات من الفلاسفة فان الفلاسفة كلامهم في الالهيات والكليات العقلية قاصر جدا وفيه تخليط كثير وانما يتكلمون جيدا في الأمور الحسية الطبيعية وفي كلياتهم فكلامهم فيها في الغالب جيد الخ انظر ١٧/٣٣٤-٣٣٥.

وقال ايضا في ١٣/٣٠٦ وهؤلآء كان من اعظم اسباب ضلالهم مشاركتهم للفلاسفة وتلقيهم عنهم فإن اولئك القوم من ابعد الناس عن الإستدلال بماجاء به الرسول صلى الله عليه وسلم الخ مفصلا.

قوله في ص٧ وبالجملة هو اشرف العلوم لكونه اساس الاحكام الشرعية ورئيس العلوم الدينية وكون معلوماته العقائد الاسلامية وغايته الفوز بالسعادات الدينية والدنيوية وبراهينه الحجج القطعية المؤيد اكثرها بالأدلة السمعية.

أقول: قال احمد جند في الحاشية قوله وبالجملة أي حاصل ما فيه الكلام اعني بيان الشرف، وانت خبير بأن قوله وبالجملة ليس بواقع موقعه اذ فيه اشارة الى وجه الشرف باعتبار المسائل والغاية والأدلة ولم يكن له فيما سبق عين ولا أثر أقول: هذا اعتراض صحيح فتدبره وباقي العبارة قد رددنا عليها فيما سبق الا أن قوله بالسعادات الدينية والدنيوية نرده الآن ، فنقول: ليس في كلامكم هذا سعادة البتة بل هو علم مبتدع مشكك يزلزل عقائد المسلمين والطلاب الجاهلين.

وأيضا ليس فيه سعادة دنيوية بل فيه متاعب دنيوية من اضاعة الاوقات وتخريب الدماغ وتصديع الرأس واضاعة الأوراق والأموال، فتدبر.

وما قاله عبيد الله القندهاري في الحاشية من ان فيه لذة النفس ولاسعادة فوق لذة النفس، غلط لأن لذة النفس تحصل بالزنا وبشرب الخمر فهل ذلك هو سعادة، بل علم الكلام شهوة ذهنية كالمنطق.

قوله في ص ٧ وما نقل عن السلف من الطعن فيه والمنع منه فانما هو للمتعصب في الدين والقاصر عن تحصيل اليقين.

النهي عن علم الكلام وتأويل الشارح الباطل

اقول: ليس الأمر كذلك بل مراد السلف انما هو كلام المتأخرين المخلـــوط بالأدلة العقلية والعلوم الفلسفية كما اشار اليه عبيد الله القندهاري ولكنه لم يفـــهم بكلام نفسه لأنه رده هنا في الحاشية ورغب في علم الكلام فيما سياتي في شـــرح العقائد ص ٧٦ .

فإنه قال وصية: أوصيكم ايها الطلاب المتعلمون بقراءة هذا الكتاب من اول الى آخره بالتسديد والتحقيق ولا تعجلوا فيه فإنه دينكم وفيه عقائد اهـــل السـنة والجماعة فان كان لا بدلكم من التعجيل ففي المنطق والفلسفة، فانظر الى ترغيبه في هذه العقائد المبتدعة اكثرها ورده هنا على علم الكلام للمتأخرين.

وأقول ايضا طعن السلف في علم الكلام مطلق ليس بمقيـــد كمـــا قيـــد الشارح،فهذا توجيه للقول بما لا يرضى به قائله ، والصحيح ان السلف انما نهوا عنه لما أنه سبب للتشكيك والحيرة والاضطراب وانه لا يفيد اكثر مما يفسد وكم مـــن عامي صحيح العقيدة قد ضل به حين اشتغل به ولذلك كانوا يتمنون عند الموت ان تكون عقيدتهم على مثل عقيدة العجائز والأعراب.

فقول الشارح خطأ صريح في هذا الباب وقول السلف على اطلاقه وان علم الكلام مذموم.

قوله في ص٧: واما الصدق فقد شاع في الأقوال خاصة.

الصدق ليس خاصا بالقول

اقول: هذا ليس بصحيح عندي لأن الصدق يطلق على الأقوال والأمكنـــة والأعمال، قال الله تعالى: (**ان لهم قدم صدق عند ربهم**) يونس: (٢) وقال تعـــالى (**ولقد بوأنا بني اسرائيل مبوأ صدق**) يونس: (٩٣) وقال الله تعـــالى: (**في مقعـــد صدق عند مليك مقتدر**) القمر: (٥٥) وقال ايضا: (**وقل رب ادخلـــني مدخـــل صدق واخرجني مخرج صدق واجعل لي من لدنك سلطانا نصيرا**) الإسراء: (٨)

وقال الله تعالى: (**ونادينه أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا**) الصفت: (١٠٥) وقال الله تعالى: (**ولقد صدق عليهم ابليس ظنه**) السبا: (٢٠) وقال الله تعالى: (**انه كان صادق الوعد**) مريم: (٥٣) وفي كتب السيرة فلان صادق الحملة صدق في حملته.

وغير ذلك من المواقع ، فتدبر.

قوله: في ص٨ والشيء عندنا الموجود.

الشئ هو الموجود أو المعلوم

أقول: الظاهر ان الشئ هو المعلوم لا الموجود فقط وهو قول الجاحظ وغيره.

والدليل على ذلك قوله تعالى: (**إن الله على كل شئ قدير**) البقرة: (٢) الشئ سواء كان موجودا في الخارج او ليس بموجود فيه الله قادر عليه.

وقال تعالى: (**لا تسئلوا عن اشياء ان تبدلكم تسئوكم**) المائدة: (١٠١) الأشياء في هذه الاية الكريمة عامة تشمل الموجودة والمعلومة، فتدبر.

إلا ان يقال الموجود قسمان موجود بالفعل وموجود بالقوة.

ولكن يطلق الموجود في الغالب على الموجود الخارجي.

وقال المحشي احمد جند: قوله والشئ هو الموجود: وليس بين الموجود والشئ ترادف إذ الماهيات توصف بالإمكان والإمتناع.

والموجود بالقياس الى الوجود دون الشيئية كما في الحاشية.

فهذا نوع اعتراض صحيح على الشارح.

قوله في ص٩ والجواب ان المراد الجنس.

أقول: الجنس يستعمل له صيغة المفرد لا الجمع لأن الجمع محيطة بالأفراد وهي غير منضبطة.

ولذلك قال المحشي احمد جند: وانت خبير بأن الأنسب ان يقال: حقيقة الشئ ثابتة من غير جمع المضاف والمضاف إليه. (حقائق الأشياء) وإن أوله عبيد الله القندهاري بتاويل بعيد.

قوله في ص٩ بل الطريق تعذيبهم بالنار.

أقول: رده في شرح المواقف قال لانهم يعترفون بأجسامهم الالم لكنهم يجوزون ان يكون خطأ كسائر الاغلاط الحسية. كما في الحاشية .

السوفسطائية لا وجود لهم

من هم السوفسطائية؟ قيل فرقة من حمقاء الفلاسفة، والظاهر عندي أنه ليس في العالم قوم يختارون هذا المذهب، اذا كانوا عقلاء. فتعرض المصنف للرد عليهم لغو.

واشار اليه في النبراس ولكنه قال: والمثبت مقدم على النافي.

أقول: نعم اذا كان عند المثبت دليل وإلا فليس الأمر كذلك.

قوله في ص ١٠ـ واسباب العلم للخلق ثلاثة:

أسباب العلم غير منحصرة في ثلاث

أقول: فالعلم اللدني بأي سبب يحصل من هذه الثلاثة. فالحصر فيها غير صحيح فتفكر.

ولا يصح جواب الشارح في ١١ انه على عادة المشائخ لأن الحصر مطلق هنا فتدبر.

قوله في ص١٥ـ وأما خبر الواحد فانما لم يفد العلم لعروض الشبهة في كونه خبر الرسول.

أخبار الأحاد تفيد اليقين خلافا لهم

أقول: هذا الإعتقاد هو الذي ورثوه من المعتزلة والجهمية وهو الذي أوقعهم في الإعتقادات الفاسدة والخرافات الباطلة.

والصحيح الذي لا يصح سواه ان الأحاديث النبوية الثابتة بالاسانيد الصحيحة تفيد اليقين لا الظن فيستدل بها في العقائد والأحكام وفي جميع موارد الإسلام سواء كانت من الأحاد او من المتواترات والأدلة على ذلك كثيرة ننقلها من كتب الثقات لان لتفصيلها فوائد كثيرات، تفيدك في باب العقائد والأحكام والمأثورات.

فنقول: قال شيخ الاسلام رحمه الله في ١٦/١٦-٢٢ وقد سئل عنه اذا صح الحديث هل يكون صدقا؟

١ فأجاب: ان الصحيح انواع وكونه صدقا يعني به شيئان فمن الصحيح ملتواتر لفظه كقوله: ((من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار)) ومنه ما تواتر معناه كاحاديث الشفاعة واحاديث الرؤية واحاديث الحوض واحاديث نبع الماء من بين اصابعه وغير ذلك فهذا يفيد العلم ويجزم بأنه صدق لأنه متواتر اما لفظا و اما معنى.

٢- ومن الحديث الصحيح ما تلقاه المسلمون بالقبول فعملوا به كما عملوا بحديث الغرة في الجنين وكما عملوا بحديث الشفعة واحاديث سجود السهو ونحو ذلك فهذا يفيد العلم ويجزم بأنه صدق لأن الأمة تلقته بالقبول تصديقا وعملا بموجبه والأمة لا تجتمع على ضلالة فلو كان في نفس الأمر كذبا لكانت الأمة قد اتفقت على تصديق الكذب والعمل به وهذا لا يجوز عليها.

٣ ـ ومن الصحيح ما تلقاه بالقبول والتصديق اهل العلم بالحديث كجمهور احاديث البخاري ومسلم فإن جميع اهل العلم يجزمون بصحة جمهور أحاديث الكتابين وسائرالناس تبع لهم في معرفة الحديث فاجماع اهل العلم بالحديث على ان هذا الخبر صدق كاجماع الفقهاء على ان هذا الفعل حلال او حرام او واجب واذا أجمع اهل العلم على شئ فسائر الأمة تبع لهم فإجماعهم معصوم لا يجوز ان يجمعوا على خطاء.

٤- ومما قديسمى صحيحا ما يصححه بعض علماء الحديث وأخرون يخـالفوهم في تصحيحه فيقولون: هو ضعيف ليس بصحيح مثل الفاظ رواهـــا مسـلم في صحيحه ونازعه في صحتها غيره من اهل العلم اما مثله أو دونه او فوقه.

فهذا لا يجزم بصدقه إلا بدليل ثم ذكر الأمثلة ثم قال : والمقصود هنا التمثيـل بالحديث الذي يروى في الصحيح وينازع فيه بعض العلماء وإنه قد يكون الراجـح تارة وتارة (المرجوح) ومثل هذا من موارد الإجتهاد في الأحكام.

وأما ما اتفق العلماء على صحته فهو مثل ما اتفق عليه العلماء في الأحكـا وهذا لا يكون الا صدقا، وجمهور متون الصحيح من هذا الضرب وعامـــة هــذ المتون تكون مروية عن النبي صلى الله عليه وسلم من عدة أوجـــه رواهـــا هــذ الصاحب وهذا الصاحب من غير ان يتواطأ و مثل هذا يوجب العلم القطعي فـــا المحدث اذا روى حديثا طويلا سمعه ورواه أخر ذكر أنه سمعه وقد علـــم أنهمـــا يتواطأ على وضعه علم انه صدق لانه لو لم يكن صدقا لكان كذبا اما عمدا وامـ خطأ فاما المحدث اذا حدث بخلاف الصدق اما يكون متعمدا للكـــذب وامـــا ا يكون مخطأ غالطا فإذا قدر انه لم يتعمد الكذب و لم يغلط لم يكن حديثه إلا صدقـ والقصة الطويلة يمتنع في العادة ان يتفق اثنان على وضعها من غير مواطأة منـــهما وهذا يوجد كثيرا في الحديث يرويه ابو هريرة وابو سعيد او ابو هريرة وعائشـــة ا ابو هريرة وابن عمر او ابن عباس وقد علم أن احدهما لم يأخذه من الأخـــر مثـ حديث التجلي الطويل يوم القيمة حدث به أبو هريرة وأبو سعيد ساكت لا ينكـ منه حرفا بل وافق ابا هريرة عليه جميعه إلا على لفظ واحد في أخره وقـــد يكـــو النبي صلى الله عليه وسلم حدث به في مجلس وسمعه كل واحد منـــهما في مجلـس فقال: هذا ما سمعه منه في مجلس وهذا ما سمعه في الأخر وجميعه في حديث الزيـادة والله اعلم.

فانظرالى هذا التحقيق الدقيق الى ان أخبار الآحاد الصحيحة مفيـــدة للعلـ اليقيني.

وقال ابن كثير رحمه الله في الباعث الحثيث /٣٣ ان إبن الصلاح حكي ان الأمة تلقت هذين الكتابين بالقبول سوى احرف يسيرة انتقدها بعض الحفاظ كالدار قطني وغيره ثم استنبط (أي ابن الصلاح) من ذلك القطع بصحة ما فيهما من الأحاديث لان الأمة معصومة من الخطاء فما ظنت صحته ووجب عليها العمل به لا بد ان يكون صحيحا في نفس الأمر وهذا جيد وقد خالف في هذه المسئلة الشيخ محي الدين النووي وقال: لا يستفاد القطع بالصحة من ذالك قلت: وانا مع ابن الصلاح فيما عول عليه وارشد ثم وقفت بعد هذا على كلام لشيخنا العلامة ابن تيمية رحمه الله مضمونه : انه نقل القطع بالحديث الذي تلقته الأمة بالقبول عن جماعات من الأئمة منهم القاضي عبد الوهاب المالكي والشيخ ابو احمد الاسفرائيني والقاضي ابو الطيب الطبري والشيخ ابو اسحاق الشيرازي من الشافعية وابن حامد وابو يعلى بن القراء وابو الخطاب وابن الزعفراني وامثالهم من الحنابلة وشمس الأئمة السرخسي من الحنفية وقال هو قول اكثر اهل الكلام من الاشعرية وغيرهم كابي اسحاق الاسفرائني وابن فورك قال وهذا مذهب اهل الحديث قاطبة ومذهب السلف عامة انتهى.

قال احمد شاكر في تعليقه على الباعث الحثيث ص٤٥.

إختلفوا في الحديث الصحيح هل يوجب العلم القطعي اليقيني أو الظن وهي مسئلة دقيقة تحتاج الى تحقيق: اما الحديث المتواتر لفظا او معنى فإنه قطعي الثبوت. لا خلاف في هذا بين اهل العلم.

و أما غيره من الصحيح فذهب بعضهم الى انه لا يفيد القطع بل هو ظني الثبوت وهو الذي رجحه النووي في التقريب.

وذهب غيرهم الى انه يفيد العلم اليقيني، وهو مذهب داود الظاهري والحسين بن علي الكرابيسي والحارث بن اسد المحاسبي وحكاه ابن خويز منداد عن مالك وهو الذي أختاره وذهب إليه ابن حزم قال في الأحكام : ان خبر الواحد العدل عن مثله الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوجب العلم والعمل معا ثم

أطال الإحتجاج له والرد على مخالفيه في بحث نفيس ص ١١٩ ص ١٣٧ ثم قال احمد شاكر بعد تحقيق: والحق الذي ترجحه الأدلة الصحيحة ما ذهب اليه ابن حزم ومن قال بقوله، من ان الحديث الصحيح يفيد العلم القطعي سواء أكان في أحد الصحيحين أم في غيرهما وهذا العلم اليقيني علم نظري برهاني لا يحصل الا للعالم المتبحر في الحديث العارف بأحوال الرواة والعلل ثم قال: وهذا العلم اليقيني النظري يبدو ظاهرا لكل من تبحر في علم من العلوم وتيقنت نفسه بنظرياته واطمأن قلبه اليها ودع عنك تفريق المتكلمين بين العلم والظن، وانما يريدون بهما معنى أخر غير ما نريد الخ.

وانظر لهذا المبحث الحجة في بيان المحجة للأصبهاني ٢/٢١٤ والحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام من أوله الى آخره للألباني.

وشرح النخبة لابن حجر ص ١٥ ومختصر الصواعق المرسلة لابن القيم ٢/٣٣٢ وشرح العقيدة الطحاوية/٣٩٩ ومقدمة شرح القصيدة النونية لاحمد بن ابراهيم بالتفصيل وكتابناالأيات البينات في عقيدة الاسماء والصفات ص٤٧ ص٥١.

فثبت أن أخبار الأحاد مفيدة لليقين. وان قول الشارح والماتريدية وغيرهم غير صحيح في هذا الباب.

قوله في ص١٥ـ والاستدلال هو العلم بمضمونه وثبوت مدلوله مثلا قوله عليه السلام: ((البينة على المدعى واليمين على من انكر)). علم بالتواتر ان الرسول عليه السلام قاله وهو ضروري الخ.

حديث البينة على المدعي خبر واحد

أقول: هذا الحديث ليس من المتواتر بل هو خبر واحد و لم يروه إلا البيهقي في سننه كما في المشكاة ٢/٣٢٦.

واخرج مسلم بلفظ (واليمين على المدعى عليه) فجعل هذا الحديث من المتواترات دليل على قلة التحقيق في علم الحديث والتبحر في الكلام المذموم .

وقال الخيالي: هذا مجرد تمثيل والا فهذا الحديث مشهور لا متواتر.

اقول: هذا الحديث لا يصدق عليه تعريف الحديث المشهور لأنه مـــا روي اكثر من طريقين ولا يفيد العلم الضروري كما في شرح النخبة وهذا الحديث ليس كذلك كما في ارواء الغليل ٨/٢٦٤

وأما قول عبيد الله القندهاري: وفي شرح الهداية ان هذا الحديث في نفســـه من أخبار الأحاد إلا انه في حكم المتواتر لأن الأمة قد اجتمعت على قبوله.

اقول: فعلى هذا فليكن أحاديث البخاري ومسلم من المتواترات لأن الأمـــة تلقتهما بالقبول وان اختلفوا في بعض احاديثها. ولا تقولون بذلك ـــ فتفكر.

فهذا دليل على ان علم الحديث أمرهين عندهم بخلاف الكلام.

قوله في صـــ١٦ ــــ وخبر أهل الإجماع في حكم المتواتر.

التحقيق في الإجماع

أقول: ههنا شيئان (١) احدهما الإجماع (٢) وثانيهما نقل الإجماع.

أما الإجماع فحجة بشروطه المعروفة في اصول الفقه.

وأما نقل الإجماع فلا نسلم انه في حكم المتواتر بل كثيرا ما يكـــون نـــاقل الإجماع واحدا او اثنين فقط.

وللشوكاني رحمه الله اعتراضات قوية على اجماعاتهم في ارشـــاد الفحـــول ص١٣١ فقد قال في هذه الصفحة: المقام الثالث: النظر في نقل الإجماع الى مـــن يحتج به قالوا: لو سلمنا امكان ثبوت الإجماع عند الناقلين له لكان نقلـــه الى مـــن يحتج به من بعدهم مستحيل لأن طريق نقله إما التواتر او الأحاد والعادة تحيل النقـــل المتواتر لبعد ان يشاهد أهل التواتر كل واحد من المجتهدين شرقا وغربـــا يســـمعوا ذلك منهم ثم ينقلون الى عدد متواتر ممن بعدهم ثم كذلك في كل طبقة الى ان يصل به.

وأما الأحاد فغير معمول به في نقل الإجماع كما سيأتي أي في كتابه.

أقول: فكثير من هولاء يتبعون الأوهام ويسمون انفسهم بأهل التحقيق.

قوله في ص١٩ـــ والعالم أي ماسوى الله تعالى من الموجودات مما يعلم بـــه الصانع بجميع اجزائه محدث اذ هوا عيان واعراض، وهو إما مركب مـــن جزئـــين فصاعدا وهو الجسم او غير مركب كالجوهر وهو الجزء الذي لا يتجزأ.

معرفة الله بالأعيان والأعراض بدعة من وجوه

أقول: معرفة الله تعالى بهذه الطريقة أي طريقة الأعيان والأعراض مخدوشـــة غير صحيحة من وجوه .

(١) الوجه الأول ان هذه الطريقة لم تكن على عهد النبي صلى الله عليـــه وســـلم والصحابة والتابعين بل هي طريقة مبتدعة مأخوذة من الفلاسفة اليونانيين بـــل انكر السلف الكلام في الجواهر والأعراض.

(٢) الوجه الثاني ان مقدماتها ونتائجها غير مستقيمة لأنها لاتسلم من الاعتراضـــات وقد فندها شيخ الاسلام في تلبيس الجهمية وكذلك ابن رشد في كتابه منـــاهج الأدلة، وكذا قال شيخ الاسلام في الفتاوى ٥/٥٤٠ وهذا الأصـــل الـــذي إبتدعه الجهمية ومن اتبعهم من اهل الكلام من امتناع دوام فعل الله وهو الذي بنوا عليه اصول دينهم وجعلوا ذلك اصل دين المسلمين فقالوا: الاجســـام لا تخلو عن الحوادث وما لا يخلو عن الحوادث او ما لا يسبق الحـــوادث فـــهو حادث لأن ما لا يخلو عنها ولا سبقها يكون معها أو بعدها وما كـــان مـــع الحوادث أو بعدها فهو حادث..

ثم قال وكان حقيقة هذا القول ان الله سبحانه لم يكن قادرا على الفعـــل في الأزل بل صار قادرا على الفعل بعد ان لم يكن قادرا عليه كان هذا مما انكـــره المسلمون على هؤلآء حتى انه كان من البدع التي ذكروها من بدع الأشـــعري في الفتنة التي جرت بخراسان الخ وقد اطال في رد ذلك فراجعه.

(٣) الوجه الثالث: انها صعبة الفهم حتى على المتخصصين فكيف بجمهور النـــاس كما في كتاب الحجة في بيان المحجة ١/٩٩ وتعليقه وتقدم في صـــ١٠ مـــن هذه الرسالة.

وقال صديق حسن خان في شرحه للعقائد مامعربه /١٣ والدليل الذى ذكره الماتن لحدوث العالم قلبي منه في قلق لأن الأدلة من الكتاب والسنة الصحيحة في ذلك كثيرة فلا حاجة الى التعلق بهذا الدليل العقلي الذي يجعل النقلي مثل الغثاء، ولهذا قال الغزالي يوجد في فطرة الإنسان وأدلة القرآن ما يغنيك عن اقامة البرهان ثم قال وقريب من خمسمائة آية في القرآن تدل على اثبات الصانع والمبدع وادلة الكتاب والسنة مغنية عن البراهين الكلامية والمقالات الفلسفية كما قيل الصباح يغني عن المصباح راجع القصيدة وشرحها للهراس ١/١٨٠ - ١٨٥ .

قوله في ص١٩ـــ خلافا للفلاسفة حيث ذهبوا الى قدم السموات بصورها واشكالها وقدم العناصر بموادها وصورها لكن بالنوع.

هل نوع المخلوق قديم أم لا؟

أقول: اما قدم نوع المخلوق فليس هو وحده قول الفلاسفة بل ادعى ابن تيمية رحمه الله تعالى انه قول جميع السلف والائمة وادعى ذلك ابن ابي العز الحنفي في شرح الطحاوية كما سيأتي، قال ابن عباس (**وكان الله غفورا رحيما**) قال: وكان ولم يزل ولايزال وقال الدارمي: والحركة من لوازم الحياة فيمتنع وجودحياة بلا حركة راجع المجموعة ٥/٥٣٨ وشرح القصيدة النونية للهراس ١/١٧٣.

وأستدل هؤلاء بأدلة:

١- منها ان هذا تسلسل جائز غير مستحيل كتسلسل الحوادث في المستقبل لا الى نهاية والا فلا فرق بين التسلسل في الماضي والتسلسل في المستقبل لا عقلا ولا نقلا فالمخلوقات تكون دائمة مع الله سبحانه وتعالى بلانهاية فإن الدار الآخرة لا نهاية لها. فتفكر.

٢- ومنها أن الله لم يزل ذا قدرة ومشيئة وعلم وحياة وإذا اجتمعت هذه الصفات الأربعة فلا يتخلف عنها الفعل بل الفعل لازم معها لأي شئ تأخر عنها الفعل اذا لم يكن الله فاعلا على الدوام. شرح القصيدة ١/١٦٤ للهراس فلما دام

فعله دام مفعوله وان كان كل فرد من أفراد المخلوق حادث عندهم ولكـ
النوع دائم والتفصيل هناك.

٣- ومنها: ان الفطرة الإنسانية تدل على ان الله دائم الإحسان قال ابن القيم رحمـ
الله :

هـــذا وقد فطر الإله عــباده ان المهيمـــن دائم الاحســـان
أولست تسمع قول كـــل موحد يادائم المعـــروف والسلطـــان
وقديم الاحسان الكثير ودائـــم الجود العظيم وصاحب الغفـــران
من غير انكار عليهم فطـــرة فطروا عليـــها لا تواص ثـــان

القصيدة مع شرحها ١٦٣/١ للهراس.

اقول: هذا ولا ينبغي الخوض في هذه المسئلة عنـــدي لأن الله مـــا كلفنـ
بالتحقيق فيها بل يجب ان نعتقد ان الله ذو الكمال المطلق و لم يزل كذلك ولايزال
وبالله التوفيق.

قوله ص١٩ ــ نعم اطلقوا القول بحوادث ماسوى الله بمعني الإحتياج الخ.

أقول: هو قول ابن سينا القرمطي ايضا فإنه يعتقد قدم العالم ويتكلم بالفـ
المسلمين ويقول: انه حادث او ممكن بمعنى احتياجه إلى العلة وهو باطل ومع هـ
جعلوه إماما.

قوله في صـ٢٠ وهو اما مركب من جزئين فصاعدا وهو الجسم .

اختلاف النظار في الجسم هل هو مركب أم لا؟

أقول: هو قول جمهور الأشاعرة واستدلوا بأنه يقال لأحد الجسمين اذا زيـ
عليه جزء واحد إنه اجسم من الأخر فلو ان مجرد التركيب كاف في الجسمية لمـ
صار بمجرد زيادة الجزء أزيد في الجسمية. ولكن الشارح رده وقال فيه نظر .

أقول: ومن عادة الشارح انه يشكك دائما في أدلة الماتريدية والأشعرية مـ
انه هو منهم، فهذا يدل على تحيره كما سيأتي في باب الصفات ان شاء الله.

وأجاب ملا عصام عن نظر الشارح فقال وفي نظره بحث لان الجسم مأخوذ من الجسامة والمعاني اللغوية مرعية في الالفاظ المنقولة الخ راجع الحاشية وحاشية النبراس ص ١٢٢.

الرد على الجوهر الفرد والصورة والهيولي

أقول: اختلفوا في الجسم هل هو مركب من الجواهر الفردة أم لا؟

فذهب المتكلمون من المعتزلة والأشاعرة وغيرهم إلى انه مركب منها.وذهب الفلاسفة الى أنه مركب من الهيولى والصورة وقد غلا المتكلمون في التعويل على نظرية الجواهر الفردة وهي في الأصل نظرية يونانية قديمة قال بها "ديموكريتس" الفيلسوف الطبيعي اليوناني وقد بنوا عليها كثيرا من الأصول الإيمانية فجعلوها عمدتهم في الإستدلال على حدوث العالم ووجود المحدث له حتى ان احد كبار الأشاعرة وهو القاضي ابو بكر الباقلاني قد اوجب الإيمان بوجود الجوهر الفرد بناء على ان الإيمان يتوقف به وما لا يتم الواجب الابه فهو واجب وكلا القولين باطل اما بطلان قول المتكلمين الذين قالوا بإثبات الجواهر الفردة وتركب الجسم منها فمن وجوه.

(١) الوجه الأول: إنك تقول الجوهر الفرد لا يقبل الإنقسام لا فعلاولا وهما ولا فرضا كما في ص٢١ فنقول: انك اذا وضعت جوهرا فردا بين جوهرين فردين وجعلته وسطا بينهما فإنهما لا يتلاقيان مادام هذا الوسط قائما وحينئذ يقال: اما ان يكون مامسه احدهما من هذا الوسط هو عين مامسه الأخر بلا فارق اصلا، وهذا محال لأنه يؤدي الى إنعدام الوسط نفسه ويقتضي تلاقي الجوهرين حال وجود ذلك الوسط بينهما وإما ان يكون ما مسه احدهما منه غير ما مسه الأخر وهذا يقتضي قبوله الإنقسام فيبطل ما زعموه من عدم قبول هذه الجواهر الفردة للقسمة أصلا.

وهذا دليل بين على فساد هذه الخرافة التي نسجتها أوهام المتكلمين ومن العجيب أنهم تلقوها عبر الأعصار والقرون جيلا بعد جيل وكلهم مصر عليها

ومحافظ على قدسيتها وجلالها لأنهم يعلمون انها اذا انهارت زال بنيانهم كله من القواعد.

لأنهم يقولون الجسم مركب من هذه الأجزاء الفردة والجسم عين والأعيان حادثة ولا بد لكل محدث من محدث فيثبتون بذلك وجود الله تعالى فإذا رددت لهم هذه الخرافة فلا يكون عندهم دليل على وجود الله وهذا يدل على عجزهم عن معرفة ربهم. فتفكر.

راجع شرح القصيدة للهراس ٢/٢٨ - ٢٩ ملخصا.

(٢) الوجه الثاني: أن إثبات الجزء الذي لا يتجزأ لما كان مبني اصول الإيمان عندكم فلم أهمله الله تعالى و لم يبين في ذلك شيئا و لم لم يتكلم به النبي صلى الله عليه واصحابه والتابعون لهم بإحسان و لم يرشدوا الأمة إلى هذا الأمر المهم (على زعمكم) وهل يمكن ان يكون اصل الإيمان هو الجوهر الفرد ولا يعرفه النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه وائمة الاسلام والإيمان الذين هم اعرف بالله من هولآء المفتونين وكيف جازلكم ان تهتدوا الى مالم يهتدوا اليه أو تدخلوا الى الحق من بابٍ لم يعرفوه و لم يسلكوه.

وحاصل دليلكم أن السلف كانوا جهالا بالعقيدة وبمسائل الإيمان ووفقتم للحق وهم فحرموه.

قال ابن القيم رحمه الله تعالى في القصيدة ١/١٨٣.

أيكون حقا ذا الدليل وما اهتدى	خير القرون له محال ذان
وفقتم للحق اذ حرموه في	اصل اليقين ومقعد العرفان
وهديتمونا للذي لم يهتدوا	ابدا به واشدة الحرمان
ودخلتم للحق من باب وما	دخلوه واعجبا لذا الخذلان
وسلكتم طرق الهدى والعلم	دون القوم واعجبا لذا البهتان
وعرفتم الرحمن بالأجسام	والاعراض والحركات والألوان
وهم فماعرفوه منها بل من	الأيات وهي فغير ذي برهان

الله اكبر أنتم اوهم على ... حق وفي غي وفي خسران
دع ذا أليس الله قد ابدى لنا ... حق الأدلة وهي في القرآن
متنوعات صرفت وتظاهرت ... في كل وجه فهي ذو افنان
معلومة للعقل او مشهودة ... للحس او في فطرة الرحمن
اسمعتم لدليلكم في بعضها ... خبرا او احسستم له ببيان
ايكون اصل الدين ما تم الهدى ... الا به وبه قوى الإيمان
وسواه ليس بموجب من لم يحط ... علما به لم ينج من كفران
والله ثم رسوله قدبينا ... طرق الهدى في غاية التبيان
فلأي شئي اعرضا عنه ... ولم نسمعه في اثر ولا قرآن
لكن أتانا بعد خير قروننا ... بظهور احداث من الشيطان
وعلى لسان الجهم جاء واحزبه ... من كل صاحب بدعة حيران

الى اخر ما قال رحمه الله.

ففي هذه الأبيات الجميلة رد قوي من وجوه على الجزأ الذي لا يتجزأ. فتفكر فيها.

٣- الوجه الثالث: ان اثبات الجزأ الذي لا يتجزأ المسمى بجوهر الفرد، يتضمن تعطيل الله عزوجل عن صفاته العلى القديمة، وكل ما هو كذلك فهو باطل والدليل على ذلك هو قولهم ان الأعيان والأعراض خلقت بعد ان لم تكن شيئا وكان الله معطلا والفعل ممتنع منه ولم يتكلم ثم استحال الفعل وصار في مقدوره من غير ان يقوم بالله تعالى شئ يوجب ذلك ولكن صار ذلك بالإتفاق من غير علة، فعطلوه سبحانه وتعالى عن الصفات الجليلة في الأزل.

وجعلوا صفاته محدثة بعد ان لم تكن، فهذا الجوهر الفرد متضمن للباطل.

هذا على رأي المعتزلة واما الماتريدية والاشعرية فعندهم افعال الله حادثة بعد ان لم تكن.

٤- الوجه الرابع: ان الفلاسفة قد قاموا بكسر الجزأ الذي لا يتجزأ والمتكلمون ما ردوا اعتراضاتهم وقذائفهم عليهم برد صحيح.

ولذلك كل ما استدلوا به من اثبات الجزأ الذي لا يتجزأ فهو مخدوش ضعيف والشارح نفسه قد رد الأدلة التي احتج به المتكلمون لإثبات الجوهر الفرد في ص ٢٢ وقال بعد الرد: ولهذا مال الإمام الرازي في هذه المسئلة الى التوقف.

أقول: فتدبر في تحيرهم.والادلة على بطلان الجوهر الفرد كثيرة في المطولات.

٥ - الوجه الخامس: هو ان نقول: ان كل شئ في العالم لا بد ان يكون له يمين وشمال وكل ما كان له يمين وشمال فهو يقبل الإنقسام، وما لا يكون له يمين وشمال فهو معدوم، فالجوهر الفرد الذي يزعمونه معدوم في الخارج فتفكر.وهذا الوجه هو الذي حصل في ذهني.

(٦) الوجه السادس: ولأنا لو فرضنا جزا على ملتقي جزئين فإما أن يلاقي واحدا منهما فقط أو بمجموعهما او من كل واحد منهما شيئا الأول محال وإلا لم يكن على الملتقي فتعين احد القسمين الأخيرين فيلزم الإنقسام لا محالة. انظر هداية الحكمة ص٣.

ابطال الهيولي والصورة لا فائدة فيه

أما بطلان تركب الجسم من الهيولي والصورة فمن وجوه أيضا.

(١) **الوجه الأول**: ان الهيولى لو لم تكن متحيزة لم تكن جزأ من الجسم المتحيز وان كانت متحيزة فإما بالإستقلال فجسم وإما بغير الإستقلال فهي صفة حالة في الصورة الشخصية تابعة لها في التحيز لا يكون جوهرا ولا محلا للصورة كما زعموه.

(٢) **الوجه الثاني**: ان الفلاسفة لم يتفقوا على اثبات الهيولى فأثبتها ارسطو وانكرها افلاطون وقال الجسم هو الجوهر البسيط المتصل الذي سماه أخرون

بالصورة وقال لا وجود للهيولى، وانما هي من تخيلات أرسطو، فالعقل الصحيح لا يقتضي إثباتها والشرع ينكرها فمن أين يثبتون؟

وقد رد ادلتهم المتكلمون بالتفصيل.

وغرضهم من اثبات الهيولى والصورة وتركب الجسم منهما هو قدم العالم وانكارالبعث، فان قلت: لما فسدقول المتكلمين في اثبات الجوهر الفرد وكذلك قول الفلاسفة فما هو الصحيح في هذا الباب؟

قال ابن القيم في القصيدة:

والحق ان الجسم ليس مركبا   من ذا ولا هذا هما عدمان

الى آخرما قال:

قال شيخ**الاسلام** في الفتاوى ٤١٩/٥ وأهل الكلام قد يريدون بالجسم ما هو مركب من الجواهر المفردة او من المادة والصورة وكثير منهم ينازع في كون الأجسام المخلوقة مركبة من هذا وهذا بل اكثر العقلاء من بني آدم عندهم ان السموات ليست مركبة لا من الجواهر المفردة ولا من المادة والصورة الخ.

وقال ايضا ٤٣٤/٥ والجسم قد تنازعوا فيه: هل هو مركب من جواهر لا تقبل القسمة او من مادة وصورة او لا من هذا ولا من هذا، واكثر العقلاء على القول الثالث وكل من القولين الأولين قاله طائفة من النظار والأول كثير في اهل الكلام والثاني كثير في الفلاسفة لكن قول الطائفتين باطل معلوم بالعقل بطلانه عند اهل القول الثالث. أ هـ .

فالصحيح ان الجسم هو القائم بذاته او هو الموجود كما ياتي في الشرح ايضا ص٣١ ولكن لا يجوز اطلاق الجسم على الله لعدم ورود الشرع بذلك، مع انه سبحانه قائم بذاته وموجود.

مسألة دوام فِعلية الله المتعلقة بالجوهر الفرد وأحوال النظار فيها

ثم إعلم ان اختلافهم في تركب الأجسام من الهيولي والصورة أو من الجواهر المفردة او من غير ذلك تبنى عليه مسئلة اخرى وهي فاعلية الله سبحانه و تعالى ودوام متكلميته فصار للعقلاء والنظار في ذلك ثلاثة أقوال وانقسموا ثلاثة فرق.

١- قال الفريق الأول: الكلام لا يقوم بذات الرب بل لايكون كلامه الا مخلوقا لأنه اما قديم وإما حادث ويمتنع ان يكون قديما لأنه متكلم بمشيئته وقدرته,والقديم لا يكون بالقدرة والمشيئة واذا كان الكلام بالقدرة والمشيئة كان مخلوقا لا يقوم بذاته اذ لو قام بذاته كانت قامت به الحوادث، والحوادث لا تقوم به لأنه لو قامت به لم تخل منها ومالم يخل عن الحوادث فهو حادث قالوا اذ بهذا الاصل اثبتنا حدوث الأجسام وبه ثبت حدوث العالم قالوا ومعلوم ان مالم يسبق الحادث لم يكن قبله إما معه او إما بعده، وما كان مع الحادث أو بعده فهو حادث وكثير منهم لم يتفطن للفرق بين نوع الحوادث وبين الحادث المعين فإن الحادث المعين والحوادث المحصورة يمتنع ان تكون ازلية دائمة ومالم يكن قبلها فهو اما معها وإما بعدها وما كان كذلك فهو حادث قطعا وهذا لا يخفى على أحد ولكن موضع النظر والنزاع (نوع الحوادث) وهو أنه هل يمكن ان يكون النوع دائما فيكون الرب لا يزال يتكلم او يفعل بمشيئته وقدرته أم يمتنع ذلك؟

فلما تفطن لهذا الفرق طائفة قالوا: وهذا ايضا ممتنع لإمتناع حوادث لا أول لها.

وذكروا على ذلك حججا كحجة التطبيق وحجة امتناع إنقضاء ما لانهاية له وأمثال ذلك.

٢- وأولئك المتفلسفة لمارأوا أن هذا القول مما يعلم بطلانه بصريح العقل وإنه يمتنع حدوث الحوادث بدون سبب حادث ويمتنع كون الرب يصير فاعلا بعد ان لم

يكن وإن المؤثر التام يمتنع تخلف أثره عنه (والمراد بالمؤثر التام هو كون الـرب قادرا مريدا حيا عالما - ازلا)

والمراد بالأثر هو الفعل، فان الفعل لازم مع هذه الصفات، ظنـوا انهـم اذا بطلوا هذا القول لهذا الفريق سلم لهم ما ادعوه من قدم العالم، كالافلاك وجنـس لمولدات ومواد العناصر وضلوا ضلالا عظيما خالفوا به صرائح العقول وكذبوا بـه كل رسول.

فإن الرسل مطبقون على ان كل ماسوى الله محدث مخلوق كائن بعـد ان لم يكن ليس مع الله شئ قديم بقدمه وانه خلق السموات والارض وما بينهما في سـتة يام والعقول الصريحة تعلم ان الحوادث لا بد لها من محدث فلو لم تكن إلا العلـة القديمة الأزلية المستلزمة لمعلولها لم يكن في العالم شئ من الحوادث فإن حدوث ذلك لحادث عن علة قديمة ازلية مستلزمة لمعلولها، ممتنع.

فإنه اذا كان معلولها لازما لها كان قديما معها لم يتأخر عنها فلايكون لشـئ من الحوادث سبب اقتضي حدوثه فتكون الحوادث كلها حدثـت بـلا محـدث، وهولاء فروا من ان يحدثها القادر بغير سبب حادث وذهبوا الى أنها تحـدث بغـير محدث اصلا لا قادر ولا غير قادر فكان ما فروا اليه شرا مما فروا منه، وكانوا شـرا من المستجير من الرمضاء بالنار.

واعتقد هولاء ان المفعول المصنوع المبتدع المعين كالفلك يقارن فاعلـه ازلا وابدا لا يتقدم الفاعل عليه تقدما زمانيا واولئك قالوا: بل المؤثرالتام يتراخي عنـه أثره ثم يحدث الأثر من غير سبب اقتضي حدوثه فاقام الأولـون الأدلـة العقليـة الصريحة على بطلان هذا كما اقام هؤلاء الأدلة العقلية الصريحة على بطلان قـول الأخرين: ولا ريب ان قول هولاء اهل المقارنة اشد فسادا ومناقضة لصريح العقـول وصحيح المنقول من قول اولئك اهل التراخي (وهم المتكلمون).

٣- القول الثالث: الذي يدل عليها المعقول الصريح ويقربه عامة العقلاء ودل عليـه الكتاب والسنة وأقوال السلف والأئمة لم يهتدله الفريقان : وهو ان المؤثر التام

يستلزم وقوع أثره عقب تأثيره التام لايقترن به ولا يتراخى كما اذا طلقت المرأة فطلقت واعتقت العبد فعتق وكسرت الإناء فانكسر، وقطعت الحبل فانقطع فوقوع الطلاق والعتق ليس مقارنا لنفس التطليق والإعتاق بحيث يكون معه ولا هو ايضا متراخ عنه بل يكون عقبه متصلا به وقد يقال هو معه ومفارق له باعتبار انه يكون عقبه متصلا به كما يقال هو بعده متأخر عنه باعتبار انه انما يكون عقب التأثير التام.

ولهذا قال تعالى: (**إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون**) يس: (٢٨), فهو سبحانه يكون ما يشاء تكوينه فاذا كونه كان عقب تكوينه متصلا به لا يكون مع تكوينه في الزمان ولا يكون متراخيا عن تكوينه بينهما فصل في الزمان بل يكون متصلا بتكوينه كإتصال اجزاء الحركة والزمان بعضها ببعض وهذا مما يستدل به على أن كل ما سوى الله حادث كائن بعد ان لم يكن وان قيل مع ذلك بدوام فاعليته ومتكلميته أنظر مجموع الفتاوى بتغيير يسير ٢٧٩/٩ - ٢٨٢.

وفصل ذلك ابن ابي العز الحنفي رحمه الله في شرح الطحاوية صـ٨٣ قال بعد تفصيل: فالحاصل أن نوع الحوادث هل يمكن دوامها في المستقبل والماضي أم لا؟ او في المستقبل فقط؟ أو الماضي فقط؟

فيه ثلاثة أقوال معروفة لأهل النظر من المسلمين وغيرهم: اضعفها: قول من يقول: لا يمكن دوامها لا في الماضي ولا في المستقبل كقول جهم بن صفوان وابي الهذيل العلاف.

وثانيهما: قول من يقول: يمكن دوامها في المستقبل دون الماضي كقول كثير من اهل الكلام ومن وافقهم من الفقهاء وغيرهم.

والثالث: قول من يقول: يمكن دوامها في الماضي والمستقبل كما يقوله ائمة الحديث وهي من المسائل الكبار و لم يقل احد يمكن دوامها في الماضي دون المستقبل.

ولاشك ان جمهور العالم من جميع الطوائف يقولون: ان كل ماسوى الله تعالى مخلوق كائن بعد أن لم يكن وهذا قول الرسل واتباعهم من المسلمين واليهود والنصارى وغيرهم!

ومن المعلوم بالفطرة ان كون المفعول مقارنا لفاعله لم يزل ولا يزال معه ممتنع محال، ولماكان تسلسل الحوادث في المستقبل لا يمنع ان يكون الرب سبحانه هو الآخر الذي ليس بعده شئ فكذا تسلسل الحوادث في الماضي لا يمنع ان يكون الرب سبحانه وتعالى هو الأول الذي ليس قبله شئ فان الرب سبحانه وتعالى لم يزل ولايزال يفعل ما يشاء ويتكلم اذا شاء قال تعالى: (**قال كذلك الله يفعل مايشاء**) آل عمران: (٤٠).

وقال تعالى: (**ولكن الله يفعل مايريد**) البقرة: (٢٥٣) وقال تعالى: (**ذوالعرش المجيد فعال لمايريد**) البروج: (١٥-١٦) وقال: (**ولو ان ما في الأرض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله**) لقمان: (٢٧) وقال: (**قل لوكان البحر مدادا لكلمات ربي لنفد البحر قبل ان تنفد كلمات ربي ولو جئنا بمثله مددا**) الكهف: (١٠٩).

والمثبت انما هو الكمال الممكن الوجود وحينئذ فاذا كان النوع دائما فالممكن والأكمل هو التقدم على كل فرد من الأفراد بحيث لا يكون في أجزاء العالم شئ يقارنه بوجه من الوجوه.

واما دوام الفعل فإنه ايضا من الكمال فإن الفعل اذا كان صفة كمال فدوامه دوام الكمال.

أقسام التسلسل

قالوا: والتسلسل لفظ مجمل لم يرد نفيه ولا اثباته في الكتاب والسنة ليجب مراعاة لفظه، وهو ينقسم الى واجب وممتنع وممكن.

فكان التسلسل في المؤثرين محال ممتنع لذاته وهو ان يكون مؤثرون كل واحد منهم استفاد تاثيره مما قبله لا إلى غاية.

والتسلسل الواجب: مادل عليه العقل والشرع من دوام افعال الرب تعالى في الأبد وإنه كلما انقضى لأهل الجنة نعيم أحدث لهم نعيم آخر لا نفاد له.

وكذلك التسلسل في أفعاله سبحانه من طرف الأزل ان كل فعل مسبوق بفعل آخر فهذا واجب في كلامه فإنه لم يزل متكلما اذا شاء ولم تحدث له صفة الكلام في وقت وهكذا أفعاله التي هي من لوازم حياته فإن كل حي فعال والفرق بين الحي والميت بالفعل، ولهذا قال غير واحد من السلف الحي الفعال.

وقال عثمان بن سعيد كل حي فعال، ولم يكن ربنا تعالى قط في وقت من الأوقات معطلا عن كماله، من الكلام والإرادة والفعل.

وأما التسلسل الممكن، فالتسلسل في مفعولاته من هذا الطرف كما تسلسل في طرف الأبد، فإنه اذا لم يزل حيا قادرا مريدا متكلما، وذلك من لوازم ذاته فالفعل ممكن له بموجب هذه الصفات له، وان يفعل أكمل من ان لا يفعل، ولا يلزم من هذا أنه لم يزل الخلق معه فإنه سبحانه متقدم على كل فرد من مخلوقاته تقدما لا أول له فلكل مخلوق أول والخالق سبحانه لا أول له فهو وحده الخالق وكل ما سواه مخلوق كائن بعد ان لم يكن.

قالوا: وكل قول سوى هذا فصريح العقل يرده ويقضي ببطلانه وكل من اعترف بان الرب لم يزل قادرا على الفعل لزمه أحد أمرين لا بدله منهما: إما ان يقول: بأن الفعل لم يزل ممكنا وإما ان يقول: لم يزل واقعا وإلا تناقض تناقضا بينا حيث زعم ان الرب تعالى لم يزل قادرا على الفعل، والفعل محال ممتنع لذاته، لو أراده لم يمكن وجوده بل فرض إرادته عنده محال وهو مقدورله بل هذا قول ينقض بعضه بعضا .

والمقصود ان الذي دل عليه الشرع والعقل ان كل ماسوى الله تعالى محدث كائن بعد ان لم يكن.

اما كون الرب تعالى لم يزل معطلا عن الفعل، ثم فعل فليس في الشرع ولا في العقل مايثبته بل كلاهما يدل على نقيضه. آهـ.

أقول: ويستدل لهذا القول الذي اختاره ابن ابي العز رحمه الله وابن تيمية رحمه الله وابن القيم رحمه الله وغيرهم من العلماء: بقول برقلس الفلسفي، وقوله وان كان في قدم العالم ولكن يستدل به على تسلسل نوع الحوادث.

قال: لن يتوهم حدوث العالم إلا بعد ان يتوهم انه لم يكن فابدعه الباري تعالى في الحالة التي لم يكن وفي الحالة التي لم يكن لا يخلو من احدى حالات ثلاث: إما ان الباري لم يكن قادرا فصار قادرا - والعياذ بالله - وذلك محال لأنه قادر لم يزل وإما انه لم يرد فأراد وذلك محال ايضا لأنه مريد لم يزل وإما أنه لم تقتض الحكمة وجوده وذلك محال ايضا لأن الوجود اشرف من العدم على الإطلاق.

فإذا بطلت هذه الجهات الثلاث تشابها (الله والعالم) في الصفة الخاصة وهي(القدم) على اصل المتكلم وكان القدم بالذات له دون غيره وان كانا معا في الوجود.

راجع الملل والنحل للشهر ستاني ص٢/١٦١ ص١٦٢ .

أقول: والعالم ليس معه بل بعده كما تقدم تحقيقه أما قوله الوجود اشرف من العدم على الاطلاق فغير صحيح على الإطلاق لأن عدم النجاسات اشرف من وجودها.فتدبر.

بل قال التفتازاني نفسه في ص٣٨ واما في نفسها (الصفات) فهي ممكنة ولا استحالة في قدم الممكن اذا كان قائما بذات القديم واجبا به غير منفصل عنه فليس كل قديم الها حتي يلزم من وجود القدماء وجود الألهة. فتفكر. فهذا تائيد في الجملة لقول السلف رحمهم الله.

قوله في ص ٢١ او غير مركب كالجوهر.

الروح ليس بجسم ولا عرض

أقول: ماتقولون في الروح هل هو جسم او عرض، فإن كان جسما فما هي أجزاءه التي تركب منها. وان كان عرضا، فالعرض لا يقوم بذاته بل بغيره والروح تصعد وتنزل وتخرج وتسيل كما جاء بذلك النصوص.

فهذا التقسيم ليس جامعا. فتدبر.

قوله في ص ٢١ والعقول والنفوس المجردة ليتم ذلك.

أدلة إثبات الجزء الذي لا يتجزأ ضعيفة

اقول: العقول والنفوس عندهم ليست متحيزة والعين الغير المركب متحيز بالأصالة فكلام الشارح لغو كما في الحاشية.

قوله في ص٢١ واقوى أدلة اثبات الجزء.أقول: ذكر الشارح ثلاثة أدلة على اثبات الجزء الذي لا يتجزأ وادعى ان الأول أقواها.

ثم رد الأدلة كلها بنفسه: فلم تبق لنا حاجة الى ردها وطالع ما في الحواشي من الردود عليها، فهذا نهاية تحقيقهم وتفكر في ترددهم وعدم الثبات على دعوى يدعونها.

(**كالتي نقضت غزلها من بعد قوة انكاثا**). فضاعوا شطرا صالحا من عمرهم في هذه الخرافات وذهنا ثاقبا في هذه الوهميات.

ومن تدبر في هذا علم يقينا ان الحق كله في الكتاب والسنة فإنه يشفي الصدور بخلاف ما في هذه الأراء والأفكار من القلق والإضطراب وعدم التشفي, وخلاف الفطرة.

قوله في ص٢٢ واما أدلة النفي ايضا فلا تخلو عن ضعف يعني أدلة نفي الجزأ الذي لا يتجزأ, أقول: هذا غير صحيح فإن أدلة النفي قوية كما تقدم في هذه الرسالة، وأيضا اذا كانت أدلة الاثبات ضعيفة وأدلة النفي ايضا ضعيفة انتفى القولان وثبت القول الثالث وهو أن الجسم هو القائم بنفسه أو الموجود, ولم يبق لهم إلا التحير كما وقع فيه الرازي او لم يبق إلا الثبات على باطل كما وقع فيه الشارح وغيره من الماتريدية.

قوله في ص٢٢ فإن قيل هل لهذا الخلاف ثمرة قلنا نعم في اثبات الجوهر الفرد نجاة عن كثير من ظلمات الفلاسفة مثل اثبات الهيولي والصورة المؤدي الى قدم

العالم ونفي حشر الأجساد وكثير من أصول الهندسة المبتنى عليها دوام حركات السموات وامتناع الخرق والإلتيأم عليها.

أقول: في هذا الكلام عدة مؤاخذات شرعية وعقلية.

١- الأولى: ان النجاة فرع الإثبات فلما بطل الجزء الذي لا يتجزأ فكيف يحصل النجاة لكم.

٢- الثانية: ان بطلان الهيولى والصورة غير متوقف على إثبات الجزأ الذي لا يتجزأ فقط بل لإبطالهما أدلة أخرى كما تقدم بعضها، فلا ينبغي التكلف لإثبات الجوهر الفرد.

٣ - الثالثة: قوله المؤدي الى قدم العالم أقول: ما تعنون بقدم العالم هل العالم كله أم بعض اجزائه فان قلتم بالأول فالفلاسفة ليسوا بقائلين بقدم جميع العالم.

وان قلتم بالثاني: فقولهم احسن حالا من قولكم لأن قولكم يفضي الى تعطيل الله سبحانه وتعالى عن الفعل وصفات الكمال في الأزل كما تقدم تحقيقه وان كان قولهم فاسدا أيضا.

٤ - الرابعة: قوله ونفي حشر الأجساد.

معنى الحشر الصحيح وهو التغيير دون الفناء

أقول: انما انكر الفلاسفة حشر الأجساد بسبب ان المتكلمين هم اوقعوهم في الإنكار لأنهم بينوا للفلاسفة معنى البعث بعد الموت بأن المراد بالبعث هو إعادة الأشياء المعدومة بزمانها يعني ان الله يعدم خلقه كله عدما محضا ثم يعيدهم وجودا محضا وهذا محال ولذلك انكر الفلاسفة الحشر، ولو ان المتكلمين بينوا لهم معنى البعث الصحيح الذي دل عليه الكتاب والسنة لما وقعوا في الإنكار.

لأن معنى البعث الصحيح هو تغيير هذه الأكوان لا اعدامها، كما قال الله تعالى:(**يوم تبدل الأرض غير الأرض والسموات**) إبراهيم: (٤٨) وقال تعالى: (**والسموت مطويات بيمينه**) الزمر: (٦٨) وقال الله تعالى: (**وإذا الأرض مدت**) **احقاف**: (٣٠) وقال: (**ويسئلونك عن الجبال فقل ينسفها ربي نسفا فيذرها قاعا**

صفصفا) طه: (١٠٥-١٠٦) وتفصيل البعث قد ذكره ابن القيم رحمه الله في القصيدة ص ١٨:

وقضى بأن الله يعدم خلقه	عدما ويقلبه وجودا ثان
العرش والكرسي والأرواح	والأملاك والقمران
والأرض والبحر المحيط وسائر	الأكوان من عرض ومن جثمان
كل سيفنيه الفناء المحض لا	يبقى له اثر كظل فان
وسيعيد ذا المعدوم ايضا ثانيا	محض الوجود اعادة بزمان
هذا المعاد وذلك المبدأ لدى	جهم وقد نسبوه للقرآن
هذا الذي قاد ابن سينا والألى	قالوا مقالته الى الكفران
لم تقبل الاذهان ذا وتوهموا	ان الرسول عناه بالايمان
هذا كتاب الله اني قال ذا	اوعبده المبعوث بالبرهان
اوصحبه من بعده او تابع	لهم على الإيمان والإحسان
بل صرح الوحي المبين بأنه حقا	مغير هذه الأكوان
فيبدل الله السموات العلى	والأرض ايضا ذات تبديلان
وهي كتبديل الجلود لساكني النيران	عند النضج من نيران
وكذلك يقبض ارضه وسماءه	بيدين ما العدمان مقبوضان
وتحدث الأرض التي كنا بها	اخبارها في الحشر للرحمن
وتظل تشهد وهي عدل بالذي	من فوقها قد أحدث الثقلان

الى آخر ما قال رحمه الله وهي أبيات مفيدة جدا فثبت ان البعث ليس هو اعادة المعدوم انما هو التغيير فقط كما دل على ذلك الكتاب والسنة فان الارواح واجساد الأنبياء والجنة والنار وحور العين وعجب الذنب للأنسان لا تعدم اصلا والأدلة على ذلك كثيرة فراجع القصيدة.

فلو أن المتكلمين عرفوا حقيقة ما بعث الله به رسوله صلى الله عليه وسلم وبينوه للفلاسفة لما وقعوا فيما وقعوا, وهذا كثير في مسائلهم حيث يتصورون خلاف ما بعث الله به رسوله صلى الله عليه وسلم فيضل بذلك الفلاسفة وغيرهم.

وأما لو قلنا ان الحشر هو جمع الأجزاء المتفرقة والمتزقة، فليس هناك إشكال فإن الله قادر على ذلك وهو ممكن.

وقول الفلاسفة (أن السموات قديمة باشكالها وصورها) فعن قولهم اجوبة أخرى صحيحة لا حاجة معها الى اثبات الجوهر الفرد.

ومن تلك الأجوبة ان نقول: ان هذا قولكم وهو يخالف الشرع وخالق السموات والأرض يقول: (**إذا السماء انشقت**) الإنشقاق: (١) ويقول: (**إذا السماء انفطرت**) الإنفطار: (١) ونحو ذلك من الايات الدالة على تغيير السموات عن اشكالها وايضا: الصحيح ان الحشر ثابت بالعقل لا بالنقل فقط.

كما ذكرالله سبحانه تعالى أدلة عقلية على المعاد من القياس على خلق السموات والارض والقياس على اخراج النار من الشجر الأخضر وقياس الإعادة على البداية (**كما بدأكم تعودون**) الأعراف: (٢٩) وقياس الإعادة على البعث الدنيوي لبعض الأموات ونحو ذلك.

وان الرحم مثل القبر والدنيا مثل الآخرة فكما انكم خرجتم بقدرة الله من الأرحام كذلك تخرجون من القبور يوم النشور.

وقياس الإعادة على إخراج النبات بالمطر، وغير ذلك ، من الأدلة القوية.

فقول الفلاسفة نرده بالأدلة الصحيحة لا بإثبات الجوهر الفرد . فتفكر.

٥- الخامسة: قوله وكثير من اصول الهندسة، الظاهر ان هذا خطأ من الناسخ أو الشارح فإن الهندسة علم يبحث فيه عن احوال المقادير من حيث التقدير كما في التعريفات ص١٢٣ وهو نوع من علم الرياضي.

فالظاهر: ان يقول: من أصول الفلسفة.

قوله في ص٢٢ والعرض ما لا يقوم بذاته بل بغيره .

قيل قيد الشارح قول الماتن بقوله: بل بغيره إخراجا لصفات الله تعالى فإنها لا تقوم بغيره بل هي لا عينه ولا غيره.

أقول: دخل في تعريف المصنف للعرض صفات الله تعالى فالشراح ارادوا ان يخرجوها عنه فلم يستطيعوا كما ترى ذلك في النبراس مفصلا ١٣٦-١٣٨ فقيل: انها لم تدخل في المقسم وهو العالم فلا حاجة الى الإخراج وقيل بل هي داخلة في العرض ولكن لا يسمى عرضا للأدب.ثم قالوا العرض لا يبقى زمانين بل يمتنع بقاء العرض عند الأشاعرة ونحو ذلك، فتحيروا.

هل الصفة زائدة على الموصوف، واستعمال الألفاظ المجملة، لا عينه ولا غيره غلط

وكل ذلك إنما نشأ بسبب إستعمال الالفاظ المجملة التي لم يرد الشرع بها فإن قولكم صفات الله ليست عينه ولا غيره،، كلام مجمل يحتمل الحق والباطل.

قال ابن ابي العز في شرح العقيدة الطحاوية ص٧٧ وكذلك مسألة الصفة هل هي زائدة على الذات ام لا؟ لفظها مجمل وكذلك لفظ الغير فيه إجمال فقد يراد به ما ليس هو اياه وقد يراد به ما جاز مفارقته، ولهذا كان ائمة السنة رحمهم الله تعالى لا يطلقون على صفات الله وكلامه.أنه غيره ولا أنه ليس غيره لأن اطلاق الإثبات قد يشعر ان ذلك مباين له، واطلاق النفي قد يشعر بأنه هو وإذ كان لفظ الغير فيه إجمال فلا يطلق إلا مع البيان والتفصيل.

فإن أريد به ان هناك ذاتا مجردة قائمة بنفسها، منفصلة عن الصفات الزائدة عليها فهذا غير صحيح وأن اريد به ان الصفات زائدة علي الذات التي يفهم من معناها غير ما يفهم من معنى الذات.فهذا حق.ولكن ليس في الخارج ذات مجردة عن الصفات بل الذات الموصوفة بصفات الكمال الثابتة لها لا تنفصل عنها.

وانما يفرض الذهن ذاتا وصفة كلا وحده، ولكن ليس في الخارج ذات غير موصوفة فإن هذا محال ولو لم يكن الا صفة الوجود فإنها لا تنفك عن الموجود وان

كان الذهن يفرض ذاتا ووجودا يتصور هذا وحده وهذا وحده لكن لا ينفك احدهما عن الأخر في الخارج. هذا تحقيق جميل فاحفظه.

فثبت ان الإعتراضات واجوبتها المتحيرة انما تحدث بسبب عدم معرفة الحقيقة او بسبب استعمال الالفاظ المحدثة البدعية التي حذر الائمة عنها، وجعلوها من الكلام المذموم.

الرد على العرض والجوهر

ولذلك قال الأصبهاني في كتاب الحجة ٢/١٤١ قال ابو المظفر والأصل الذي يؤسسه المتكلمون والطريق الذي يجعلونه قاعدة علومهم مسألة العرض والجوهر وإثباهما وإهم قالوا: أن الاشياء لا تخلو من ثلاثة اوجه اما يكون جسما أو عرضا او جوهرا فالجسم ما اجتمع من الافتراق والجوهر ما احتمل الاعراض والعرض مالا يقوم بنفسه انما يقوم بغيره.

وجعلوا الروح من الأعراض وردوا أخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم في خلق الروح قبل الجسد؟ لأنه لم يوافق نظرهم واصولهم.

أقول فيه خلاف هل الروح مقدم أم الجسد واختار ابن تيمية وابن القيم الثاني وابن حزم وابن نصر الأول وقول ابن تيمية هو الصحيح لان الله قال: ((ونفخت فيه من روحي)) وردوا خبره صلى الله عليه وسلم في خلق العقل قبل الخلق.

وأنما ردوا هذه الأخبار لأن العقل عندهم عرض والعرض لا يقوم بنفسه فردوا الأخبار بهذا الطريق وكذلك ردوا الخبر الذي روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذبح الموت ومثل هذا كثير.

ولهذا قال بعض السلف: أن اهل الكلام أعداء الدين لأن اعتمادهم على حدسهم وظنونهم وما يودي اليه نظرهم وفكرهم ثم يعرضون عليه الأحاديث فما وافقه قبلوه وما خالفه ردوه.

قلت وكذلك المقلدون يردون بأصولهم الفاسدة الأدلة النقلية الصحيحة..

واما اهل السنة سلمهم الله فهم يتمسكون بما نطق بـــه الكتـــاب والســـنة ويحتجون له بالحجج الواضحة والدلائل الصحيحة على حسب ما اذن فيه الشـــرع وورد به السمع ولا يدخلون بآرائهم في صفات الله تعالى ولا في غيرها من امـــور الدين وعلى هذا وجدوا سلفهم وائمتهم . ثم رد رحمه الله ردا بليغا علـــى علـــم الكلام الذي ينقض بعضه بعضا ويخالف الشرع, ويفسد الأذهان, فراجعه.

فثبت أن الأصول الفاسدة والاصطلاحات البدعية التي لا دليل عليها اوقعتهم في الحيرة والشك ولو رجعوا الى الكتاب والسنة الصافيـــة لثلجـــت صدورهـــم واطمأنت انفسهم باذن الله تعالى والله ولي التوفيق.

قوله في ص٢٣ وأما الأعيان فلأنها لا تخلو عن الحوادث وكل ما لا يخلو عـــن الحوادث فهو حادث.

مالا يخلو عن الحوادث فهو حادث اصطلاح بدعي

أقول: هذا الإصطلاح البدعي الكلامي يتضمن عدة محاذير ويوقع في كثـــير من الشكوك والشبه والتحير.

الأول: ان هذا الإصطلاح بدعي لم يرد اثباته ولا نفيه في الكتاب والسنة وما كان كذلك فالإمساك عنه أولى، وهو من فضول الكلام بل يجر الى الكلام المذموم.

الثاني: ان هذا باب للمعتزلة والجهمية يدخلون منـــه الى نفـــي الصفـــات الإختيارية لله عزوجل، وهي الأمور التي يتصف بها الرب عزوجل فتقـــوم بذاتـــه بمشيئته وقدرته مثل كلامه وسمعه وبصره وارادته ومحبته ورضاه ورحمتـــه وغضبـــه وسخطه ومثل خلقه واحسانه وعدله ومثل استوائه ومجيئه واتيانه ونزوله ونحو ذلك من الصفات التي نطق بها الكتاب والسنة.

فالجهمية ومن وافقهم من المعتزلة وغيرهم يقولون: لا يقوم بذاته شئ مـــن هذه الصفات ولا غيرها.

والكلابية، ومن وافقهم من السالمية وغيرهم يقولون لا تقوم صفات بغـــير مشيئته وقدرته فأما ما يكون بمشيئته وقدرته فلا يكون إلا مخلوقا منفصلا عنه.

واما السلف وائمة السنة والحديث، فيقولون: انه متصف بذلك كما نطق به الكتاب والسنة وهو قول كثير من اهل الكلام والفلسفة او اكثرهم.

هل كلام الله بمشيئته أم لا؟

ومثل هذا: (الكلام) فإن السلف وائمة السنة والحديث يقولون: يتكلم بمشئته وقدرته وكلامه ليس بمخلوق بل كلامه صفة له قائمة بذاته.

وسائر اهل السنة متفقون على انه متكلم بمشيئته وانه لم يزل متكلما اذا شاء وكيف شاء.

وقد سمى الله القرآن حديثا فقال: (**الله نزل احسن الحديث كتابا متشابها**) الزمر: (٢٣).

وقال: (**ومن اصدق من الله حديثا**) النساء: (٨٧) وقال: (**مايأتيهم من ذكر من ربهم محدث**) الأنبياء:(٢) وقال النبي صلى الله عليه وسلم: ((ان الله يحدث من أمره ما يشاء)) ومن المشهور عن السلف : ان القرآن العزيز كلام الله غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود. واما الجهمية والمعتزلة فيقولون:

ليس له كلام قائم بذاته بل كلامه منفصل عنه مخلوق عنه والمعتزلة يطلقون القول بأنه متكلم بمشيئته ولكن مرادهم بذلك انه يخلق كلاما ينفصل عنه.

والكلابية والسالمية: يقولون انه لا يتكلم بمشيئته وقدرته بل كلامه قائم بذاته بدون قدرته ومشيئته وهو صفة فعل لكن الفعل عندهم هو المفعول المخلوق بمشيئته وقدرته واما السلف وائمة السنة، وكثير من أهل الكلام كالهاشمية والكرامية وأصحاب أبي معاذ التومني وزهير اليامي وطوائف غير هؤلاء يقولون: انه صفة ذات وفعل هو يتكلم بمشيئته وقدرته كلاما قائما بذاته وهذا هو المعقول من صفة الكلام لكل متكلم فكل من وصف: بالكلام كالملائكة والبشر والجن وغيرهم فكلامهم لا بد ان يقوم بأنفسهم وهم يتكلمون بمشيئتهم وقدرتهم والكلام صفة كمال لا صفة نقص ومن تكلم بمشيئته اكمل ممن لا يتكلم بمشيئته فكيف يتصف المخلوق بصفات الكمال دون الخالق؟.

لكن الجهمية والمعتزلة بنوا على (اصلهم) ان الرب لا يقوم به صفة لأن ذلك بزعمهم يستلزم التجسيم والتشبيه الممتنع اذ الصفة عرض والعرض لا يقوم الا بجسم والكلابية، يقولون: هو متصف بالصفات التي ليس له عليها قدرة ولا تكون بمشيئة فأما ما يكون بمشيئته فإنه حادث والرب تعالى لا تقوم به الحوادث ويسمون الصفات الإختيارية بمسألةحلول الحوادث.فإنه اذا كلم موسى بن عمران بمشيئته وقدرته وناداه حين اتاه بقدرته ومشيئته كان ذلك النداء والكلام حادثا.

قالوا: فلو اتصف الرب به لقامت به الحوادث قالوا: ولو قامت الحوادث لم يخل منها ومالم يخل من الحوادث فهو حادث قالوا: ولأن كونه قابلا لتلك الصفة إن كانت من لوازم ذاته كان قابلا لها في الأزل فيلزم جواز وجودها في الأزل والحوادث لا تكون في الأزل فإن ذلك يقتضي وجود حوادث لا أول لها وذلك محال.

قالوا: وبذلك استدللنا على حدوث الأجسام وبه عرفنا حدوث العالم وبذلك اثبتنا وجود الصانع وصدق رسله فلو قدحنا في تلك لزم القدح في اصول الإيمان, والتوحيد، وان لم يكن من لوازم ذاته صار قابلالها بعد أن لم يكن قابلا فيكون قابلا لتلك الصفة فيلزم التسلسل الممتنع.

وفضلاؤهم وهم المتأخرون كالرازي والأمدي والطوسي والحلبي وغيرهم معترفون بأنه ليس لهم حجة عقلية على نفي ذلك بل ذكر الرازي واتباعه ان هذا معقول يلزم جميع الطوائف ونصره في أخر كتبه، كالمطالب العالية وهو من اكبر كتبه الكلامية الذي سماه نهاية العقول في دراية الأصول لما عرف فساد قول النفاة لم يعتمد على ذلك في مسألة القرآن فإن عمدهم في مسألة القرآن، اذا قالوا: لم يتكلم بمشيئته وقدرته قالوا: لأن ذلك يستلزم حلول الحوادث فلما عرف فساد هذا الأصل لم يعتمد على ذلك في (مسألة القرآن).

وكذلك الأمدي ذكر في كتاب ابكار الأفكار ما يبطل قولهم وذكر انه لا جواب عنه - وهذا معروف عند عامة العلماء حتي الحلي بن المطهر ذكر في كتبه

ان القول بنفي حلول الحوادث لا دليل عليه، فالمنازع جاهل بالعقل والشرع. راجع الفتاوى ٦/٢١٧ - ٢٣٢.

والحاصل: ان الصفات الاختيارية التي يسموها (حلول الحوادث) ثابتة لله تعالى والآيات في هذا الباب كثيرة جدًا.

كقوله تعالى: (**ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملئكة اسجدوا**) الأعراف: (١١) فهذا بين في أنه انما امر الملائكة بالسجود بعد خلق آدم لم يأمرهم في الازل. وكذلك قوله: (**ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون**) أل عمران: (٥٩) فإنما قال له : بعد ان خلقه من غير أب لا في الأزل.

وكذلك قوله في (قصة موسى) (**فلما جاءها نودي ان بورك من في النار ومن حولها**) النمل: (٨) وقال تعالى(**ويوم يناديهم فيقول ماذا اجبتم المرسلين**) قصص: (٦٥) وقال: (**انما امره اذا اراد شيئا ان يقول له كن فيكون**) يس: (٨٢) راجع مجموع الفتاوى بتفصيل كبير ٦/٢٢٣ - ٢٣٢.

فثبت ان قولهم مالا يخلو عن الحوادث فهو حادث باب لإنكار الصفات الإختيارية لله تعالى، وبسبب هذه الاصطلاحات البدعية حدثت الفتن وآسيئ الأدب مع الله سبحانه وتعالى.

فإن علم الكلام علم يفسد الأذهان والإيمان ويخالف القرآن قال تعالى: (**مالكم لا ترجون لله وقارا**) نوح: (١٣) وقد أعدم اهل الكلام الوقار لله تعالى كما يدل بذلك عباراتهم وكلماتهم. والله المستعان.

قوله في ص ٢٣ أما المقدمة الأولى فلأنها لاتخلو عن الحركة والسكون وهما حادثان.

واعلم ان الله سبحانه وتعالى وتقدس موصوف بصفة النزول والمجئ والإتيان والإستواء كما يليق بعضمته وشانه، فلا تغرنك اصطلاحاتهم كما في الفتاوى

١٦/٤٢٢، ثم أورد الشارح على نفسه اعتراضا وأجاب بجواب ضعيف فتفكر فقوله كل جسم لا يخلو عن الحركة او السكون غير مطرد.

قوله في ص ٢٤ من الأعراض وهي غير باقية، واستدلوا لذلك بان البقاء

عرض فلو كان لها بقاء يلزم قيام العرض بالعرض.

قولهم العرض لا يبقى غلط

أقول: هذا الكلام يرده الشارح نفسه في ص٣٠ في شرح قوله ليس بعوض، قال هناك والحق ان البقاء استمرار الوجود وعدم زواله، فهذا تعارض ظاهر بين قوليه.

اقول: والذين يقولون بعدم بقاء الاعراض فالجنة والنار واهلهما لا تبقي عندهم كما يقول الجهمية، وأبو الهذيل العلاف يقول بفناء حركات اهل الجنة والنار، لأن بقاء الأعراض لا يجوز عندهم. انظر حاشية النبراس ص ١٤٢.

فالقول بفناء الأعراض اصطلاح بدعي متضمن للكفر المديد بل بعض المتكلمين يسمى صفات الله تعالى اعراضا، فما ذا تقولون فيها؟ هل تبقي أم لا؟ أيها المتعمقون!!!

قوله في ص٢٤ لزم ثبوت الحادث في الأزل.

قلت تقدم الرد عليه بان القول بوجود الحوادث التي لا أول لها لا دليل على نفيه عند المتكلمين؟ وان كنت حذرت عن الخوض في هذه المسئلة فيما تقدم.

قوله في ص ٢٤ لأن أدلة وجود المجردات غير تامة على ما بين في المطولات.

اقول: قال الخيالي: كما ان أدلة نفيها أيضا غير تامة بل قال الفريهاري في النبراس ص ١٢٣ وعندي انه لم يقم دليل قوي على ابطال المجردات من الروح والعقل والملائكة، بل الشرع يثبت ذلك فتفكر, فدليل اثبات حدوث العالم على هذه الطريقة منقوض.

قوله في ص ٢٥ والجواب ان هذا غير مخل بالغرض لأن حدوث الأعيان يستدعى حدوث الأعراض ضرورة انها لا تقوم إلا بها.

الأعيان موقوفة على الأعراض وبالعكس وهذا دور

أقول: قد تقدم ان الشارح والمتكلمين استدلوا على حدوث الأعيان بحدوث الأعراض، وهنا يقول: ان حدوث الأعيان يستدعى حدوث الأعراض.

وهذا دور، فدل على أنه ليس عند المتكلمين إلا الحيرة والشك وإنه لا دليل علي تقسيم العالم الى اعيان واعراض ثم حدوث الأعيان والاعراض على طريقة المتكلمين، كما عرفت.

لأنهم استدلوا على ان العالم حادث لأنه اعيان واعراض وذكروا ان الأعراض حادثة بالمشاهدة وبطريان العدم وان الأعيان حادثة لأنها لا تخلو عن الحوادث، والحوادث هي الأعراض فلما ورد عليهم بأن الأعراض لا نعلم حدوث بعضها كالأعراض القائمة بالسموات والكواكب من الاضواء والأشكال والامتدادات.

أجابوا بأن حدوث الأعيان يقتضي حدوث الأعراض لأنها قائمة بها، فاثبتوا حدوث الأعيان بالأعراض، وحدوث الأعراض بالأعيان وهذا دور وهو ممتنع باطل. فتفكر فإنه تناقض بين.

قوله في ص ٢٥ والجواب: انه لا وجود للمطلق إلا في ضمن الجزئ فلا يتصور قدم المطلق مع حدوث كل الجزئيات.

أقول: حاصل السوال والجواب انكم قلتم ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث لأنه لو ثبت لزم ثبوت الحادث في الأزل فالسوال ان الأزل ليس عبارة عن حالة مخصوصة بل هو عبارة عن استمرار الوجود في ازمنة مفروضة غير متناهية في جانب الماضي فأجزاء الحوادث حادثة دون النوع المطلق، فاجاب الشارح بأن المطلق لا وجود له إلا في ضمن الجزئي. الخ

الجزئيات قسمان متناهية وغير متناهية

أقول: جوابه غير تام لأن الجزئيات قسمان (١) متناهية (٢) وغير متناهية.

فالجزئيات المتناهية لا وجود للمطلق فيها إلا في ضمن الجزئي. وأما الأجزاء الغير المتناهية، فالمطلق موجود في الفرد المنتشر من غير انقطاع في مرتبة من المراتب في جانب الماضي وهو كاف في استمرار وجود المطلق. الا ترى ان الورد يبقى شهرين ولا يبقى جزئ من جزئياته يومين فكذا اذا كان الكل أزليا دون شئ من جزئياته.

كما في الحاشية.

فهذا نقض أخر على هذا الدليل - الذي يجب الإيمان به عندهم.

قوله في ص٢٥ والجواب ان الحيز عند المتكلمين هو الفراغ المتوهم الذي يشغله الجسم وتنفذ فيه أبعاده.

أقول: هذا الجواب ضعيف من وجهين.

١- الوجه الأول: ان هذه مصادرة على المطلوب فإن الجواب مبني على زعمكم وليس فيه شفاء للفلاسفة فإن الشارح يقول الحيز عند المتكلمين فهل تعريف الحيز على زعم الفلاسفة صحيح, فلو ثبتت صحته كان جوابكم صحيحا وإلا فلا.

٢ - الوجه الثاني: ان معنى الحيز المذكور في السؤال ليس هو المعين عند الفلاسفة بل هم يجعلون الحيز اعم منه كما في الحواشي.

قوله في ص٢٥ ولما ثبت ان العالم محدث.

أقول نعم العالم محدث عند جميع المسلمين خلافا للفلاسفة والدهرية ولكن هذا الدليل الذي ذكره اهل الكلام على حدوث العالم منقوض بوجوه كثيرة وقد

ذكرنا منها تسعة أوجه فاحفظها فإنها مهمة، وان كانت مرقومة بيد العبد الضعيف.

قوله في ص٢٥ الذات الواجب الوجود الذي يكون وجوده من ذاته ولا يحتاج الى شئ اصلا.

هل وجود الله زائد على ذاته وحيرة المتكلمين في ذلك

أقول: اختلف النظار في وجود الله سبحانه وتعالى هل هو زائد عن ذاته أم لا؟

فذهب جمهور المتكلمين الى ان وجود الله زائد على ذاته وذهب الفلاسفة والصوفية الى ان الوجود عين ذاته.

ولذلك وقع الفخر الرازي والأمدي وكثير من المتكلمين في الشك بالله تعالى حتى توقف الأمدي في هذه المسئلة وقال بعضهم ان ذاته محال وسبب الشك أنهم قالوا: اذا كان وجود الله زائدا على ذاته فيكون مركبا محتاجا الى الجزئين، والله سبحانه منزه عن التركيب فلما لم يجدوا لهذا جوابا توقف بعضهم وشك آخرون في الله (**أفي الله شك فاطر السموات والأرض**) إبراهيم: (١٠) وذهب أخرون وقالوا فرق بين الممكن والواجب فوجود الممكن زائد على ذاته بخلاف الواجب.

والحق في ذلك ان يقال: ان الوجود والذات متحدان في الخارج واذا أخذا ذهنا فمتحدان ايضا، ولكن لو اعتبرنا الذات خارجا والوجود ذهنا فهناك يفترقان وهذه أمور اعتبارية.

وفي هذا الصدد يقول ابن القيم رحمه الله رحمة واسعة، في القصيدة ٢/٣١.

والادس التركيب من ماهية	ووجودها ماهيهناشيئان
إلا اذا أختلف اعتبارهما فذا	في الذهن والثاني ففي الأعيان
فهناك يعقل كون ذا غيرا لذا	فعلى اعتبارهم هما غيران

أما اذا اتحدا اعتبارا كل نفس وجو   هـا هو ذاتهـــــا لا ثان

من قال شئ غير ذا كـان الـذي   قـد قالـه ضرب من الفعــلان

هذا وكم خبط هنـا قـــد زال   بالتفصيل وهو الأصل في العرفان

وابن الخطيب وحزبه من بعـــده   لم يـهتدوا لمـواقـع الفـرقان

بل خبطـوا نقلا و بحـثا اوجبـا   شكـا لكل مـلـدد حيـران

هــل ذات رب العالمين وجـــوده   ام غـيره فهما اذا شيــئان

فيكون تركيبا محـــــالا ذاك إن   قـلنا بـه فيصير ذا امــكان

واذا نـفيـنا ذاك صــار وجوده   كالمطلق الموجود في الاذهــان

وحكـوا اقـــــاويلا ثلاثـا   ذينك القولين إطلاقا بلافـرقان

الثالث التفريق بين الواجب الأعـلى   وبـين وجود ذي الإمـكان

وسطوا عليها كلها بالنقض والإبطال   والـتشـكـيك لـلإنســان

حـتى اتـى مـن أرض أمد أخـرا   ثـور كبير بل حقير الشـان

قـال الصواب الوقف في ذا كـله   والشك فيه ظاهـر التبيـان

هـذا قصـاري بحثـه وعلـومه   أن شـك في الله العظيم الشـان

فعليك بشرح هذه الأبيات فإنها مهمة.

والمراد بابن الخطيب هو الرازي وقوله اطلاقا - يعني القولان مطلقان لا فرق فيهما بين الواجب والممكن بخلاف القول الثالث، وقوله قصاري يعني انتهاء بحثه وغايته، قوله ثور كبير يعني انه بقر عظيم.

اقول بل هو حمار أبله حيـث يشـك في ذات الله بخرافـات ووهميـات اخترعوها، ودخلوا فيما لم يأذن به الله تعالى، نسأل الله سبحانه وتعالى العصمة.

فالشارح اختار مذهب المتكلمين فما ذا يجيب هو؟

قوله في ص ٢٦ وقديتوهم ان هذا دليل على وجود الصانع من غير افتقار الى ابطال التسلسل وليس كذلك بل هو أشارة إلى احد ادلة بطلان التسلسل ثم قال ومن مشهور الأدلة برهان التطبيق وهو ان تفرض من المعلول الأخير الى غير النهاية جملة ومن ما قبله بواحد مثلا الى غير النهاية جملة أخرى ثم نطبق الجملتين بان نجعل الأول من الجملة الأولى بازاء الأول من الجملة الثانية والثاني بالثاني وهلم جرا فإن كان بازاء كل واحد من الأولى واحد من الثانية كان الناقص كالزائد وهو محال وان لم يكن فقد وجد في الأولى مالا يوجد بازائه شئي في الثانية فتنقطع الثانية وتناهي ويلزم منه تناهي الأولى لأنها لا تزيد على الثانية إلا بقدر متناه والزائد على المتناهي بقدر متناه يكون متناهيا بالضرورة.

أقول: ههناء أبحاث مفيدة.

١- **البحث الأول**: في بيان التسلسل فنقول: الأدلة التي ذكرها المتكلمون لإبطال التسلسل إنما هي قامعة لمن يقول بقدم العالم كالفلاسفة.

أما الذين قالوا بقدم نوع الحوادث كالسلف والأيمة فلا ينتهض دليلا عليهم لأنهم قالوا: ليس هناك شيء مقدم على الله وليس هناك شيء معه سبحانه وتعالى في المرتبة والوجود بل جميع المخلوقات انما حدثت بعده سبحانه وتعالى فلا شئ قبله ولا شئ معه كما قال النبي صلى الله عليه وسلم فيما رواه البخاري وغيره, ولكنهم يقولون: لا نعلم أول المخلوقات.

٢- **البحث الثاني**: في برهان التطبيق هل هو دليل قوي كما قيل أم لا؟

برهان التطبيق وتحقيقه وعلم الله

فنقول: ليس بقوي من وجوه.

١. **الوجه الأول**: أنه دليل فرضي ليس واقعيا وخلاف المفروض ليس مثل خلاف المنصوص. فتفكر.

٢. **الوجه الثاني**: ان هذا الدليل لو صح لكان فيه رد على الفلاسفة القائلين بقدم العالم دون من قال بقدم النوع لأنهم يقولون: كل شئ بعده سبحانه ولكن من غير ان نعلم أول المخلوقات.

٣. **الوجه الثالث**: ما ذكره الخيالي،ان هذا البرهان يشكل بالنسبة الى علم الله تعالى الشامل. فإن مراتب الأعداد الغير المتناهية داخلة تحت علمه تعالى الشامل مفصلا ونسبة الإنطباق بين الجملتين معلومة له تعالى كذلك فتأمل، اما وجه التامل الذي ذكره عبيد الله القندهاري فضعيف، لأن هذا شك في علم الله او دخول فيما لا علم له به ، وهو منهي عنه قال الله تعالى: **(وان تقولوا على الله مالا تعلمون)** اليس هذا من التقول على الله، حيث تقولون وإمكان تعلق علمه تعالى بالمراتب الغير المتناهية مفصلة ممنوع فلم تدخلون فيما لا علم لكم به فاسكتوا وخذوا الأدب مع ربكم سبحانه وتعالى. لقد سعيتم كل السعي لإثبات حدوث العالم، فوقعتم في محاذير. فلو سكتم عما لايعنيكم لثبت دينكم وايمانكم ولماتحيرتم هذا التحير المخذي، والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم.

وهناك وجوه أخرى لضعفه كما في المطولات.

قوله في ص٢٧ الواحد: قال الشارح: والمشهور في ذلك بين المتكلمين برهان التمانع المشار اليه بقوله تعالى: **(لوكان فيهما ألهة إلا الله لفسدتا)** الأنبياء: (٢٢).

برهان التمانع وعدم أجرائه في قوله تعالى: (لوكان فيهما آلهة إلا الله)

أقول: الصحيح ان الأية ليس فيها برهان التمانع كما قال الكلبي رحمه الله في التسهيل ٢/٣٤ وهذا الدليل ان سلمنا صحته (برهان التمانع) فلفظ الأية لا يطابقه بل الظاهر من الأية استدلال أخر اصح من دليل التمانع وهو انه **(لوكان فيهما الهة إلا الله لفسدتا)** لما يحدث بينهما من الإختلاف والتنازع في التدبير وقصد المغالبة الا ترى انه لا يوجد ملكان اثنان لمدينة واحدة ولا واليان لخطة واحدة.

أقول: فالآية مثل قوله تعالى: **(ولعلا بعضهم على بعض)** كما في المؤمنون الآية ٩١.

والقرآن يفسره بعضه بعضا.

قوله في ص٢٧ واعلم ان قوله تعالى: **(لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا)** حجة إقناعية والملازمة عادية على ما هو اللائق بالخطابيات.

التفتازاني يجعل القرآن ظنيا إقناعيا والرد عليه

أقول: الحجة الإقناعية، هي ما يفيد الظن فقط ولا يفيد اليقين والخطابيات هي الأمور التي لا يطلب فيها البرهان بل يكفي فيها بمجرد الظن والقياس الخطابي عندهم قياس مفيد للظن.

فتدبر أيها القاري الكريم في هذا الظلم الصريح حيث جعلوا القرآن ظنيا فضلا عن السنة النبوية على صاحبها السلام والتحية.

وعدوا البرهان القطعي هو عقولهم السخيفة وعلومهم الركيكة فكيف يأتي الحق على افواههم واذهانهم بعد ما جعلوا القرآن والسنة ظنيان فإن الحق كله منحصر في الكتاب والسنة فلما اعرضوا عنهما وقعوا في اباطيل، وتوغلوا في الآراء والأقاويل التي لا تفيدهم غير التعب والنصب والتكليل.

وهذا الإعتقاد هو الأساس في علم الكلام.

ولذلك لا تجدهم قولا صحيحا إلا وعليه ضغث الاعتراضات والإيرادات.

بخلاف من يقول وفق الكتاب والسنة فان اقوالهم والحمد لله سليمة وآراؤهم سديدة ولا يرد عليهم أي ايراد، ولا يعترض لهم أي شك وحيرة وارتياب.

فعليك أيها القاري الكريم بالرجوع الى الكتاب والسنة وترك علم الكلام وامثاله فإنه والله أعلم لا يفيد إلا الشقاء وسوء الأدب مع رب الأرض والسماء ولا تصلح به القلوب بل تزيغ وتريب قال الصديق حسن رحمه الله في بغية الرائد ص١٢ وهذا الذي قاله الشارح من ان الاية حجة اقناعية مفيدة للظن – مما يقشعر

منه جلد المسلم الصحيح. أين الإسلام وهذا القول والدليل الذي ذكره الشارح مبني على شفا جرف هار.

والصحيح أن الآية قطعية مفيدة لليقين اهـ والخيالي ايضا اختار ان الأية حجة قطعية، واما الشارح فقد بذل جهده في دفع الآية عن ان تكون حجة قطعية واتى بكلام فاسد لا حقيقة تحته لمن تدبره. وهذا هو العلامة؟!!

واختار الألوسي: في تفسيره ان هذه حجة قطعية وقال: وإياك ان تقتنع بجعلها حجة اقناعية كما ذهب إليه كثير فان هذا المطلب الجليل اجل من ان يكتفي فيه بالإقناعات المبنية على الشهرة والعادة روح المعاني ١٧/٢٧.

قوله في ص٢٨ القديم.

أقول اسماء الله تعالى توقيفية فلا يجوز تسميته بما لم يسم به نفسه، فالقديم ليس من اسماء الله تعالى، واما الحديث الذي ذكره ابن ماجة ٣٨٦١/٢ وفيه القديم فحديث غير ثابت لان فيه عبد الملك بن محمد الصنعاني وهو ضعيف.

قال شارح الطحاويةص٥٩ وقد ادخل المتكلمون في اسماء الله تعالى ـ القديم ـ وليس هو من الاسماء الحسنى فان القديم في لغة العرب هو المتقدم على غيره لا فيما ما لم يسبقه عدم.

فالأحسن ان يقال: هو الأول - وقد جاء به القرآن, وقد انكر كثير من السلف والخلف - القديم في اسماء الله تعالى منهم ابن حزم, أقول هذه حال المتكلمين في الأسماء والصفات لم يثبتوا لله الصفات العلى، فإذا أثبتوها جاءوا ببدع من القول.

الصفات هل هي واجبة أم لا؟ وتحير المتكلمين

ثم الشارح ذكر كلاما تحير فيه وهو ان الصفات هل هي قديمة لذاتها أم لا؟ فإن كانت قديمة لذاتها لزم تعدد الواجب وهو مناف للتوحيد وان كانت ممكنة لزم حدوثها.

أقول: علة التحير انهم دخلوا فيما لم يأذن به الله وتوغلوا فيما نهوا عنه، لأنه قد ورد النهي عن التفكر في ذات الله سبحانه وتعالى كما رواى أبو الشيخ الأصبهاني في كتاب العظمة ص ١٧ رقم ١-٣. وفي الصحيحين يأتي الشيطان احدكم فيقول من خلق كذا من خلق كذا حتى يقول من خلق ربك فاذا بلغه فليستعذ بالله ولينته. المشكاة ١/ ١٨ فيجب الإنتهاء عن هذه الأفكار.

وايضا الرب تبارك وتعالى ليس هو ذات مجردة عن الصفات الكمالية بل الله عزوجل ذات مع الصفات.

فقولهم يلزم التعدد او تعدد القدماء او هذا ينافي التوحيد كلام باطل فإن التوحيد ليس هو اثبات الذات فقط. بل الذات مع الصفات موصوفة بها ازلا وأبدا. فتعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا.

وقولهم : بان الصفات لو كانت واجبة لذاتها لكانت باقية والبقاء معنى فيلزم قيام المعنى بالمعنى: باطل، لأن هذه المفروضة لا تلزم في صفات الله تعالى.

لأنه من قال لك ان صفات الله معنى وعرض، فإن الله لم يخبرنا بذلك ولا يعلم احد حقيقة ذاته وصفاته قال تعالى: (**ولا يحيطون به علما**) طه: (١١٠) وايضا ان البقاء هو استمرار الوجود كما تقدم، وصفات الله دائمة مستمرة فلا اشكال، وايضا البقاء لا وجود لها في الخارج انما هو أمر اعتباري ذهني، مثل الوجود والذات كما تقدم.

فلو اخذنا البقاء والصفات ذهنا فهما متحدان واذا اخذنا هما خارجا فمتحدان واذا اخذنا احدهما خارجا والآخر ذهنا فمغايران, فتدبر.

الشائي والمريد ليسا من أسماء الله

قوله في ص٣٠ السميع البصير الشائي المريد.

قلت: الشائي والمريد ليس من اسماء الله الحسنى بل المشيئة والإرادة صفتان من صفاته، ولا يجوز ان يشتق من كل صفة إسما برأسه من غير ان يؤثر عن النبي صلى الله عليه وسلم.

قوله في ص٣٠ وايضا قد ورد الشرع بها وبعضها مما لايتوقف ثبوت الشرع عليها فيصح التمسك بالشرع فيها كالتوحيد بخلاف وجود الصانع وكلامه ونحو ذلك مما يتوقف ثبوت الشرع عليه.

تصور الشارح الشرع تصورا قاصرا

أقول: هذا كلام من لم يتصور حقيقة الشرع وكثيرا ما أحد المتكلمين وغيرهم يتصورون الشرع تصورا قاصرا، ثم يقعون في محذورات كما في هذه العبارة فإن الشرع ليس هو الأحكام فقط حتى يتوقف على العقل, بل الشرع هو الكتاب والسنة المتضمنان للأدلة العقلية والنقلية، فأعلى ما عندهم من الأدلة العقلية موجود في القرآن والسنة بأوضح لفظ وأوجزه وأتمه.

كما قدمنا، فعلينا جميعا ان نتصور الشرع تصورا صحيحا ولا نظن عليه نقصا كما يفعل ذلك المقلدون الذين يزعمون انه لا يوجد في الكتاب والسنة عشر الأحكام بل هي في الأقيسة الاجتهادية والأراء المذهبية فالقرآن والسنة كفيلان بجميع العقائد والأحكام وبالأدلة العقلية والنقلية على التمام . فلا حاجة للمؤمن بعدهما الى علم الكلام ولا الى تقليد الإمام.

قوله في ص٣٠ ليس بعرض ولاجسم ولا جوهر ولامصور ولا محدود ولا معدود الخ

.الرد على هذه السلوب إجمالا

أقول: هذه السلوب باطلة من وجوه كثيرة نذكرها اجمالا.

١. الوجه الأول: ان هذه السلوب لا خير فيها ولو كان فيها خير لبينها ربنا تبارك وتعالى في كتابه الذي هو تبيان كل شئ لا سيما مسائل العقيدة وصفات الله الحسنى فإن القرآن قد جمع وأوفى وعرف ووفى.

ولبينها رسول ربنا صلى الله عليه وسلم الذي دل أمته على كل خير يعلمه من غير ان يكتم شيئا من الخير.

ولسبقنا الى ذلك الصحابة الذين هم اعرف بالله - بلاشك- من هؤلاء المتكلمين. فلما اعرضوا عن هذه السلوب دل على انه لا خير في ذكرها ولامعرفة في بيانها وهذا الدليل وحده يكفي للمسلم.

٢. الوجه الثاني: أن هذه السلوب بدعة لأنه لم يأت بها الكتاب والسنة وكل ما هذا شانه وجعله الرجل دينا فهو بدعة ضلالة واذا لم تكن هذه السلوب بدعة فأي شئ يكون بدعة ؟

٣. الوجه الثالث: ان السلب المجرد لا مدح فيه ولهذا لم يأت في القرآن ولا في السنة سلب مجرد، بل كل نفي في القرآن والسنة فهو متضمن للإيجاب والاثبات، مثل قوله تعالى: (**لاتأخذه سنة ولا نوم**) البقرة: (٢٥٥) فإنه متضمن لكمال قيوميته وحياته سبحانه فإنه لو اعتراه نوم او سنة لنقصت حياته وقيوميته، والله سبحانه وتعالى لا تعتريه الآفات. فتدبر في جميع السلوب التي جاء بها القرآن وأما هذه السلوب التي في كتب المتكلمين فهي لا تتضمن اثباتا بل هي متضمنة للنقص وفيها تشبيه الرب بالمعدوم.وان خالجك شك في هذا الذي قلته. فأنا اسئلك: ما هو المعدوم؟ فلابد ان تقول: لا داخل العالم ولا خارجه. وانت عرفت ربك بأنه لا داخل العالم ولاخارجه ولا جوهر ولا عرض الخ

فلا فرق بين المعدوم وبين ربك على حد تعريفك.

ولهذا ان الدهرية انكروا الرب سبحانه حين سمعوا هذا من المتكلمين فوقعوا في الكفر بسببهم وأنا قد جربت ان البدع والعقائد الزائغة والمسائل الفرضية الغير الواقعة تصير سببا للكفر والضلال ولحرمان الناس من الدخول في الإسلام ولتفصيل هذا موضع آخر.

الوجه الرابع : ان هذه الطريقة تخالف طريق الرسل في باب الصفات فإن الرسل عليهم السلام جاءوا باثبات مفصل ونفي مجمل بخلاف طريق المتكلمين فإنهم على العكس من ذلك فانظرالقرآن يأتي باثبات صفات الله على سبيل التفصيل (**ان**

الله غفور رحيم) البقرة: (١٨٢) **(إن الله عزيز حكيم)** الأنفال: (١٠) **(وهو الولي الحميد)** شورى: (٢٨) ونحو ذلك ويقول في النفي **(ليس كمثله شئ وهو السميع البصير)** الشورى: (١١) وأما هولاء فيأتون بالنفي تفصيلا فيقولون : لا جوهر ولا جسم ولا خارج العالم ولا داخله ولا محايث العالم ولا مباينه الخ.

وقد تقدم ان النفي لا مدح فيه فتفكر فإنه مهم . ومعرفة الله إنما تحصل بالإثبات دون النفي البحت.

الوجه الخامس: ان هذه السلوب مع كونها لا مدح فيها، فيها اساءة الأدب، فانك لو قلت للسلطان: انت لست بزبال ولا كساح ولا حجام ولا حائك، لأدبك على هذا الوصف وان كنت صادقا وانما تكون مدحا اذا اجملت النفي فقلت: انك لست مثل احد من رعيتك انت أعلى منهم وأشرف وأجل، فإذا أجملت في النفي أجملت في الأدب.

والتعبير عن الحق بالألفاظ الشرعية النبوية الآلهية هو سبيل أهل السنة والجماعة, والمعطلة يعرضون عما قاله الشارع من الأسماء او الصفات ولا يتدبرون معانيها ويجعلون ما ابتدعوه من المعاني والألفاظ هو المحكم الذي يجب اعتقاده واعتماده.

واما أهل الحق والسنة والايمان فيجعلون ما قاله الله ورسوله هو الحق الذي يجب اعتقاده واعتماده، والذي قاله هولاء اما ان يعرضوا عنه اعراضا جمليا، او بينوا حاله تفصيلا ويحكم عليه بالكتاب والسنة لا يحكم به على الكتاب والسنة. انظر لبعض هذه الوجوه شرح العقيدة الطحاوية ص٥٣ ص٥٤ وفي كتب شيخ الاسلام وجوه كثيرة لرد هذه البدعة الظلماء.

قوله في ص٤٠ ليس بعرض.

ذكر الشارح لذلك وجهين احدهما صحيح، والثاني أبطله بنفسه **(كالتي نقضت غزلها من بعد قوة انكاثا)** النحل: (٩٢).

قوله في ص٣١ ولاجسم ولاجوهر.

ثم ذكر وجه ذلك ثم قال: واما اذا اريد بهما القائم بذاته والموجود لا في موضوع فانما يمتنع اطلاقهما على الصانع من جهة عدم ورود الشرع بذلك.

الجسم هو القائم بنفسه

أقول: الصحيح ان الجسم هو القائم بذاته او هو الموجود كما تقدم، ولكن لا يجوز اطلاق الجسم على الله لعدم ورود الشرع بذلك، بل قال كثير من أهل السنة ان اطلاق الجسم ونفيه عن الله تعالى كلاهما بدعة لا خير فيه، وينبغي ان يراعي مع ذلك ان اثبات الصفات كلها لا يستلزم الجسمية ألبتة كما جاء بذلك القرآن والسنة من استواء الله على عرشه واثبات يديه ووجهه ذي الجلال والإكرام, ونحو ذلك، لا كما زعم القندهاري في الحاشية وكذب فاثبات صفات الله تعالى ليس بتجسيم كما هو مذهب السلف قاطبة.

إطلاق الموجود والواجب والفرق بين الإخبار والتسمية

وأيضا: قوله لعدم ورود الشرع: كلام جميل. ثم إن قوله فان قيل فكيف يصح اطلاق الموجود والواجب والقديم ونحو ذلك مما لم يرد به الشرع قلنا بالاجماع وهو من ادلة الشرع, غير صحيح لأن الشارح وعبيد الله القندهاري وامثالهما ما عرفوا الفرق بين باب الإخبار وبين باب التسمية. فلذلك وقعوا في غلط، فإن باب الإخبار اوسع من باب التسمية فإنه يجوز اطلاق السبب والعلة والموجود والقديم وخداي ونحو ذلك على الله سبحانه وتعالى في الإخبار دون ان يسمى الله بها وان يدعى بها فلا يجوز ان تقول في الدعاء يا علة ياخداي افعل كذا وكذا ولكن يجوز لك ان تخبر عنه بذلك, فتدبر وراجع الى فتاوي الدين الخالص ٢/٦ . وبدائع الفوائد ١/١٥٩ ومثل لفظ الشئ فإنه اطلق على الله تعالى في القرآن والحديث وليس هومن الاسماء راجع فتح الباري ١٢/٣٤٠ فمن عرف هذا الفرق لا يحتاج الى هذا السوال والجواب مع ان جواب الشارح غير صحيح لان الإجماع لا بدله من مأخذ شرعي في الكتاب والسنة وإلا لكان الإجماع يزيد في الدين مالم

يأذن به الله، وهل يجوز للأمة ان يزيدوا في دين الله ما لم يترله؟ كلا وحاشا. فتفكـ
فإنه بحث مفيد وانظر ارشاد الفحول للشوكاني بحث الإجماع.

وقوله في ص ٣١ فإذا ورد الشرع باطلاق اسم بلغة فهو اذن باطلاق مـــ
يرادفه.

إطلاق الاسم لا يجوزالمرادف آخر

أقول: هذا الكلام مردود رده الشارح نفسه بقوله وفيه نظر. ووجه النظر ا
الترادف ممنوع ولو سلمناه فالإذن بأحد المترادفين ليس اذنا بالمرادف الآخر.

قوله في صـــ٣١ ولا مصور أي ذي صورة مثل صورة الانسان او فـرس لأ
تلك من خواص الأجسام تحصل له بواسطة الكميات والكيفيات واحاطة الحـــدو
والنهايات.

إثبات الصّورة لله تعالى

أقول: هذا الكلام باطل من وجهين: الوجه الأول ان الأحـــاديث النبويـ
الصحيحة قد تكاثرت في إثبات صفة الصورةلله عزوجل وهولاء ينفونها، وهذا هـ
التقدم بين يدي الله ورسوله قال عليه السلام: إن الله خلق آدم على صورة الرحمـ
وقال يأتي الله في صورة دون صورته، كما في الحديث الطويــــل الــذي اخرجـ
البخاري في باب السجود ١/١١ وفي غيره ايضا. وفي الحديث: ((رأيـــت ربي
احسن صورة)) كما في المشكاة ١/٧٩.

الوجه الثاني: ان قوله لأن تلك من خواص الاجسام غلط لأن الله له صـــو
لا كصور المخلوقات، فكل معطل يشبه الله اولا بالمخلوق ثم ينفي عنه تلك الصف
التي زعم انها تشبيه وذلك ليس بتشبيه إلا في ذهنه ، وايضا هذا الذي قلته يجـري
السمع والبصر فان السمع عصب والبصر كذلك شحم وعصب. وذلـــك محـ
علىالله فتدبر فما تقول هناك؟

قوله في ص٣٢ ولا متبعض ولا متجز. أى ذي أبعاض واجزاء الخ.

إثبات الصفات الذاتية

أقول: قد ثبت بالضرورة من الشرع ان الله سبحانه وتعالى له الايدي والقدم والساق والوجه والكف والأصابع وغير ذلك من الصفات الذاتية ولا تسمى اجزاء ولا أبعاضا، ولكن تسمى صفات، فكلام المتكلمين وعبارتهم تشعر بإنكار هذه الصفات الكريمة فتيقظ لبدعتهم لايضلوك أيها القاري!

قال تعالى:(**فلما تجلى ربه للجبل جعله دكا**) أعراف: (١٤٣) وورد في الحديث ان الله ابدى نفسه له بمقدار أنف الثور. كما رواه الترمذي.

وفي القصيدة النونية:

وزعمت أن الله ابدى   بعضه للطور حتى عاد كالكثبان.

واما دليل الشارح فهو واقع في المخلوقات لا على الخالق فإن ذاته وصفاته ليست كذاتنا وصفاتنا.

قوله في ص ٣٢ ولا يتمكن في مكان. لأن التمكن عبارة عن نفوذ بعد في بعد آخر متوهم او متحقق.

إثبات المكان لله تعالى

أقول: هذا الكلام غير صحيح لوجوه.

الوجه الأول أن دليل الشارح وارد في المشاهد وأما مكان الله عز وجل فليس هو كمكان المخلوق حتى يلزم المحذور كما أن ذاته سبحانه ليست كذات المخلوق ، وهذا واضح لمن تدبره ولكنهم يشبهون الله سبحانه أولا بالمخلوق ثم ينفون عنه الصفات الطيبة.

الوجه الثاني: ان نفي المكان نسألكم عنه, ماتعنون بنفي المكان؟ فان كنتم تريدون بالمكان أمرا وجوديا مخلوقا، فالله ليس فيه لأن الله لا يحصره مخلوق وهو اجل واعظم واكرم. وان كنتم تريدون به امرا عدميا وهو ما وراء العالم من العلو، فالله فوق العالم. ولا ريب انكم تعنون المعنى الثاني لان الأشاعرة والماتريدية وغيرهما

ينفون العلو عن الله سبحانه بزعمهم الباطل. كما سيأتي . انظر بالتفصيل مقدمـــة الشيخ الألباني لمختصر العلو للإمام الذهبي ص٧٢.

الوجه الثالث: انكم تنفون عنه سبحانه المكان، وقد جعلتموه في كل مكان. كما قال ابن القيم رحمه الله

لا تحصـــروه في مكان اذ تقولوا　　ربنـــا حقــا بكل مــكان

نزهتموه بجهلـــكم عـــن عرشه　　وحصـــرتموه في مكان ثان

ففرتم من المطر وجلستم تحت الميزاب، وهذا من عادة الله سبحانه وتعالى انـ يخذل المبتدع في نفس دليله.

الوجه الرابع: انه قد ورد في المسند للإمام أحمد ٣/٢٩-٤١-٧٦ وغـــير كما في المشكاة١/٢٠٤ عن ابي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الـ الشيطان قال: وعزتك يا رب لا أبرح أغوى عبادك مـــا دامـــت أرواحـــهم في أجسادهم فقال الرب عزوجل: وعزتي وجلالي وارتفاع مكاني لا ازال أغفرلهم مـ استغفروني، وسنده جيد ولكن ماوجدت لفظ (المكان) في المسند ولذلـــك ورد في حديث المستدرك عن ابن عباس رضي الله عنه قال الكرســـي موضـــع القدمـــين والعرش لا يقدر قدره إلا الله، وروي مرفوعا. كما في تفسير ابن كثـــير ١/٤١٥ وورد في حديث الشفاعة فأستاذن على ربي في داره, وفي حديث الليث عـــن أبي الدرداء رضي الله عنه ثم يترل في الساعة الثانية إلى جنة عدن وهي داره وهـــي مسكنه لايسكنها معه من بني آدم غير ثلاث الخ ذكره ابن القيم في طريق الهجرتـــين ص٢١٢, والأحاديث في هذا الباب كثيرة.

فلا يجوز نفي المكان عنه، وان مكانه كما يليق بجلال الله من غير افتقـــار و إحتياج ، ولا حلول ولا نفوذ بعد فى حيز او مكان ، فتدبر ثم ذكر الفـــرق بـــين المتمكن والمتحيز، ولكن العلامة البحـــرآبادي رد على دليله انظر الحاشـــية 3 ص٣٣.

قوله في ص٣٣ واذا لم يكن في مكان لم يكن في جهة لا علو ولا سفل ولا غيرهما لانها اما حدود وأطراف للأمكنة او نفس الأمكنة باعتبار عروض الإضافة الى شئ.

أقول: هذا الكلام من ابطل الباطل ومخالف للشرع والعقل والفطرة وقول علماء السلف قاطبة، من وجوه كثيرة تزيد على ألف كما اشار اليها ابن القيم في القصيدة النونية ص٥٤.

١- الوجه الأول: ان قولك واذا لم يكن في مكان غلط (وتقدم دليله انفا) فالجزاء ايضا خطاء وهو قولك لم يكن في جهة.

٢- الوجه الثاني: نحن نسألكم ما ذا تريدون بالجهة فانه لفظ مجمل، اتريدون بالجهة أنها شئ موجود مخلوق؟ فالله ليس داخلا في المخلوقات، ام تريدون بالجهة ما وراء العالم فلا ريب ان الله فوق العالم، وكذلك يقال لمن: قلل الله في جهة اتريدبذلك ان الله فوق العالم او تريد به ان الله داخل في شئ من المخلوقات؟ فإن أردت الأول فهو حق وان اردت الثاني فهو باطل، ولفظ الجهة غير وارد في الكتاب والسنة لا نفيه ولا اثباته، ولكن ثبت فيهما لفظ الاستواء والعلو والعروج والفوقية والظهور ونحو ذلك.

إثبات علو لله والرد على الشارح

واعلم انه لا يلزم من اثبات علو الله على خلقه الجهة ألبتة فإن الجهات كلها في داخل العالم، واما بالنسبة اليه سبحانه فالجهات عدمية مع علوه تعالى فتدبر.

٣- الوجه الثالث: ان القرآن قد صرح بالفوقية والعلو والعروج اليه والرفعة اليه والصعود اليه ونحو ذلك والآيات في هذا الباب اكثر من ان تحصر فما ذا تفعلون معها أتردونها أم تأولونها كما هو عادتكم أم تتركونها على حالها؟ كما هو دأب السلف الصالح رحمهم الله.

٤- الوجه الرابع: ان ادلة السنة المطهرة قد تواترت في اثبات علو الله تعالى كحديث المعراج صريح في هذا الباب وحديث الجارية ((...أين الله ...)) مشهور صحيح وحديث ((اللهم فأشهد ويرفع أصبعه إلى السماء)) معروف وحديث زينب ((وزوجني الله من فوق سبع سموات)) مشهور وحديث سعد لقد حكمت بحكم الملك من فوق سبع سموات في صحيح البخاري. واحاديث أخرى مذكورة في القصيدة النونية وشرحها ١/١٨٦ للهراس وفي كتابنا الآيات البينات ، وفي "الماتريدية" للدكتور شمس الدين رحمه الله.

٤- الوجه الخامس: ان العقل الصحيح قد دل على ان الله فوق العرش وهو خارج العالم وفوقه من عدة وجوه نذكر منها ما تيسر، قال الجويني رحمه الله في رسالته (الاستوا، والفوقية).

لا ريب ان اهل العلم حكموا بما اقتضته الهندسة, وحكمها صحيح لأنه ببرهان، ولا يكابر الحس فيه بأن الأرض في جوف العالم العلوي وان كرة الأرض في وسط السماء كبطيخة في جوف بطيخة والسماء محيطة بها من جميع جوانبها، وان سفل العالم هو جوف كرة الأرض وهو المركز وهو منتهي السفل والتحت، وما دونه لا يسمى تحتا، بل لا يكون تحتا ويكون فوقا بحيث لو فرضنا خرق المركز وهو سفل العالم الى تلك الجهة لكان الخرق الى جهة فوق، ولو نفذ الخرق جهة السماء من تلك الجهة الأخرى لصعد الى جهة فوق.

وبرهان ذلك: أنا لو فرضنا مسافرا سافر على كرة الأرض من جهة المشرق الى جهة المغرب وامتد مسافرا لمشى مسافرا على الكرة الى حيث إبتدأ بالسير وقطع الكرة مما يراه الناظر اسفل منه وهو في سفره هذا لم يبرح الأرض تحته والسماء فوقه فالسماء التي يشاهدها الحس تحت الأرض هي فوق الأرض لا تحتها لأن السماء فوق الأرض بالذات فكيف كانت السماء كانت فوق الارض من أي جهة فرضتها.

قال: واذا كان هذا جسم - وهو السماء - علوها على الارض بالذات فكيف من ليس كمثله شئ وعلوه على كل شئ بالذات كما قال تعالى: (**سبح اسم ربك الاعلى**) الأعلى: (١) وقد تكرر في القرآن المجيد ذكر الفوقية (**يخافون ربهم من فوقهم**) النحل: (٥٠) لان فوقيته سبحانه وعلوه على كل شئ ذاتي له فهو العلى بالذات والعلو صفته اللائقة به كما ان السفول والرسوب والإنحطاط ذاتي للأكوان عن رتبة ربوبيته وعظمته وعلوه والعلو والسفول حد بين الخالق والمخلوق يتميز به عنه هو سبحانه علي بالذات وهو كما كان قبل خلق الاكوان وما سواه مستفل عنه بالذات وهو سبحانه العلى على عرشه يدبر الأمر من السماء الى الارض ثم يعرج إليه، فيحي هذا ويميت هذا ويمرض هذا ويشفي هذا ويعز هذا ويذل هذا وهو الحي القيوم القائم بنفسه وكل شئ قائم به انظر مقدمة مختصر العلو ص٧٦ بتحقيق الالباني حفظه الله. وانظر (العرشية) لإبن تيمية رحمه الله.

وأدلة العقل كثيرة على علو الله عزوجل. نكتفي بهذه لقصد الاختصار.

٦- الوجه السادس: ان الفطرة تدل دلالة واضحة على علوالله تعالى، فكل أحد يتوجه بفطرته التي خلق عليها جهة فوق في الأدعية وتوجه القلوب، واذا لم تعتقد علو الله تعالى فلا قبلة لقلبك وانت ما تستطيع معرفة ربك. قال ابن القيم رحمه الله تعالى:

واليه آمال العباد توجهت ... نحو العلو بتلا تواص ثان

بل فطرة الله التي لم يفطروا ... إلا عليها الخلق والثقلان

ونظير هذا انهم فطروا على ... اقرارهم لا شك بالديان

وأنا لا أطول الكلام بذكر الأدلة على علو الله عزوجل وإلا لجاء هذا الكتاب في مجلدين كبيرين وغرضي التنبيه وإرجاع افكار الطلاب والعلماء الى الكتاب والسنة وان الكمال المطلق عقيدة وعملا فيهما، لا حاجة معهما الى شئ، وان علم الكلام بدعة مذمومة، فكيف يكون هو مبدأ الشرعيات وأصل التوحيد.

قوله في ص٣٣ واعلم ان ما ذكره في التنـــزيهات بعضه يغني عن البعـض الا أنه حاول التفصيل والايضاح قضاء لحق الواجب في باب التتريه وردا على المشـــبهة والمجسمة، الخ

هذه السلوب فيها اساءة الأدب

أقول: تكرار المصنف شنيع وما أدى حق الله سبحانه وتعالى بل أساء الأدب مع الله عزوجل في اثباته له ما لم يثبته سبحانه وتعالى لنفسه من الصفات ونفيه عنـه ما لم ينفه سبحانه وتعالى عن نفسه من الصفات وتحكم على الله بعقلـــه القـــاصر وخالف السنن والقرآن في مواضع كثيرة كما تقدم.

وقوله وردا على المشبهة.

أقول: هل تردون بعقولكم القاصرة، أم يكون الـــرد بالكتـــاب والســـنة، فالمشبهة لا يخضعون لعقولكم القاصرة وينبغي ان نرمْي المشبهة وايـــاكم بقذائـــف الكتاب والسنة واثار السلف والعقل الصحيح مع الفطرة الصحيحة.

قوله في ص٣٤ فيفتقر الى مخصص.

أقول: غرض الشارح ان الله عزوجل لا يكون بصـــورة خاصـــة وإلا لـــزم المحذور وهو احتياجه الى مخصص.

فنقول: المخصص هو نفس ذاته سبحانه فليس هنـــاك افتقـــار، كمـــا في الحاشية.

قوله في ص ٣٤ زعما منهم ان تلك المطالب العالية مبنية على امثال هـــذه الشبهة الواهية.

أقول: وادلتكم التي تعدوها من القواطع، ايضا منقوضـــة مخدوشـــة واهيـــة الأركان كما تقدم. فكيف ترد على غيرك؟ فتدبر.

قوله في ص٣٤ والجواب ان ذلك وهم محض وحكم على غـــير المحســـوس بأحكام المحسوس.

لايجوز نسبة الجسم إلى الله

أقول: نعم لا يجوز نسبة الجسم ونحو ذلك الى الله لأنه غير وارد في الكتاب والسنة, ولكن النصوص تجرى على ظاهرها وتأويلها تحريفها، وهو فساد.

المعطلة مشبهة أوّلاً

وقوله وحكم على غير المحسوس باحكام المحسوس.

جميل جدا لو تدبره في جميع الصفات، فان المتكلمين ومنهم الشارح: يحكمون على الله عز وجل بأحكام المحسوس فيقولون لا جوهر ولا عرض ولا محدود ولا ذو صورة ولا مبائن الخ. فكل هذه السلوب حكم على الله باحكام المحسوس فانهم يشبهون الله تعالى اولا في ذهنهم القاصر بالمخلوقات ثم ينفون عنه صفات الكمال زعما منهم ان ذلك ينافي التوحيد أوينا في الكمال، فكل معطل مشبه ولا عكس. فلو تدبر الشارح وأمثاله في هذا القول لهداهم الله إلى الحق ولكنهم مثل المقلدين يردون التقليد في كتبهم ثم يقلدون ويجامدون كابن عابدين فإنه رد التقليد في مقدمة كتابه ١/٦٥ مع انه مصر على التقليد فواعجبا؟

قوله في ص٣٤ والادلة القطعية قائمة على التنزيهات فيجب ان يفوض علم النصوص إلى الله تعالى على ما هو دأب السلف ايثارا للطريق الاسلم أو يأول بتأويلات صحيحة على ما اختاره المتأخرون.

أقول: هذا الكلام كله باطل بلا شك، لأنه مشتمل على عدة بلايا.

١- البلية الاولى: انه سمى شبهاته الواهية، أدلة قطعية وقد تقدم الرد عليه مرارا

٢- البلية الثانية: انه سمى سلوبه البدعية بالتنزيهات وليس هي تنزيهات بل هي إساءات.

٣- البلية الثالثة: ان الشارح والمتكلمين ظنوا ان ظواهر الكتاب والسنة موهمة للتشبيه وهذا الظن والشبهة الواهية باطلة من وجوه.

الكتاب والسنة يجريان على الظاهر وظاهرهما لا يحتمل الكفر

الوجه الأول: ان هذا القول يستلزم امورا كفرية جدا منها:

١ - ان ظاهر نصوص القرآن والسنة هو الضلال البعيد والكفر الصريح والشرك والباطل المحض لان تشبيه الله بخلقه كفر.

٢- ان الكتاب والسنة مشتملان على كفر وضلال ولا يستفاد منهما نور وهداية وبيان للحق.

٣- ان الكتاب والسنة لا يصلحان ان يكونا مصدرين لتلقي العقيدة فيما يخبران عن الله تعالى.

٤- انهما ليس فيهما ما يصلح للإعتقاد بل فيهما ما يفسد العقيدة ويضلل الناس.

٥- ان القلوب تتخلى عن الجزم بشئ مما في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

٦- ان يعزل الكتاب والسنة عن الدلالة والإرشاد ولا سيما فيما يتعلق بصفات الله تعالى.

٧- ان ترك الناس بلا كتاب ولارسالة خيرلهم.

٨- ان رسول الله صلى الله عليه وسلم.واصحابه ثم التابعين يتكلمون بما ظاهره كفر وضلال دائما و لم يقولوا يوما من الدهر ان ظاهرها غير مراد.

٩- ان هذا يستلزم إقرار الصدر الأول من الصحابة والتابعين لهذا الكفر العظيم حيث تكلموا بما ظاهره كفر بدون بيان ودون تحذير الأمة من الأخذ بهذا الظاهر.

١٠- ان هذا فتح الأبواب لأنواع من المشركين والمبتدعين من الباطنية وغيرهم لا يمكن سدها.

فإن كنت لا تدري فتلك مصيبة   وإن كنت تدري فالمصيبة اعظم

قال شيخ الاسلام: فإن كان الحق فيما يقول هؤلاء السالبون النافون للصفات الثابتة في الكتاب والسنة من هذه العبارات ونحوها دون ما يفهم من الكتاب والسنة اما نصا وإما ظاهرا فكيف يجوز على الله ثم على رسوله صلى الله عليه وسلم ثم على أخير الأمة أنهم يتكلمون دائما بما هو نص او ظاهر في خلاف الحق ثم الحق الذي يجب اعتقاده لا يبوحون به قط ولا يدلون عليه نصا ولا ظاهرا حتى يجئ ابناء الفرس والأنباط وفروخ اليهود والنصارى والفلاسفة يبينون للأمة العقيدة الصحيحة الخ. بتفصيل وتوضيح.

الوجه الثاني: ان هولاء لم يعرفوا حقيقة التشبيه المنفي عن الله تعالى وصفاته فأتوا من سوء فهمهم كما أنهم لم يعرفوا حقيقة التنزيه وحقيقة التوحيد فادخلوا في مفهوم التشبيه ما ليس منه كما انهم ادخلوا في مفهوم التنزيه والتوحيد ما ليس منهما فيسمون نفي الصفات توحيدا وتنزيها كالجهمية والفلاسفة والقرامطة حيث ادخلوا في التشبيه اثبات الصفات وادخلوا في التنزيه نفي الصفات وظنوا ان هذا هو التوحيد بحجة ان اثبات الصفات لله تعالى يخالف التنزيه والتوحيد ويستلزم التشبيه مع ان الأمر ليس كذلك بل الحقيقة ان وصف الله تعالى بما وصف به نفسه او وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم بلا تكييف ولا تمثيل ليس من باب التشبيه والتجسيم في شئ بل هذا هو عين التنزيه والتوحيد والإيمان لأن في ذلك تنزيه الله تعالى عن العيوب والنواقص ونفي الصفات تشبيه الله تعالى بالمخلوق بل بالمعدوم والممتنع حتى باعتراف ابي منصور الماتريدي قال الماتريدي: وليس في اثبات الاسماء وتحقيق الصفات تشابه لنفي حقائق ما في الخلق عنه. كتاب التوحيد للماتريدي ٢٤ وانظر تفصيل هذه الشبهة وردها بما لامزيد عليه في الماتريدية للدكتور شمس الدين رحمه الله ص١/٤٧٨-٥١٠.

فعلم ان قول بعض الناس: العمل بظاهر الكتاب والسنة من اصول الكفر كما ذكر ذلك الصاوي وحمد الله الداجوي في البصائر ص٥٢ غلط بل هو قول متضمن لأمر عظيم.

٤- **البلية الرابعة**: وهي قولهم: ان السلف كانوا مفوضة.

السلف لم يكونو مفوضة

فنقول: التفويض قسمان، تفويض في اصطلاح السلف، وتفويض عند المتكلمين الماتريديين.

اما الأول: فهو التفويض في الكيف فقط دون المعنى فالسلف كانوا يعرفون معاني الصفات ويفوضون علم كيفيتها الى الله تعالى فيكون الكيف مجهولا عندهم لا المعنى فكانوا مثبتين للصفات لا مفوضين لها، وهذا هوالتفويض الحق الذي ندين الله تعالى به ونصوص السلف في ذلك متواترة، كما قال مالك رحمه الله تعالى: الإستواء معلوم والكيف مجهول.

أما التفويض عند الماتريدية، فهو تفويض صفات الله تعالى في معانيها وكيفيتها وجهلهما جميعا ونفي ما تدل عليه نصوصها،وتلاوتما دون فهم معانيها وجعلها من المتشابهات كالحروف المقطعة.

وهذا التفويض باطل من وجوه كثيرة جدا:

١- الوجه الأول: ان القول بهذا التفويض المطلق يستلزم الجهل بالله تعالى وصفاته العلى كما يستلزم الجهل بمذهب السلف والتقول عليهم ايضا فيه تجهيل السلف الصالح من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من ائمة هذا الدين - بالله تعالى وصفاته الكمالية كما يستلزم استبلادهم وانهم كانوا يتلون كتاب الله ويقرؤن أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يفهمون معاني ذلك ويستلزم تفضيل الخلف اهل الكلام والبدع على خيار هذه الأمة بحجة ان طريقة السلف اسلم وطريقة الخلف احكم، وغيرها من اللوازم الفاسدة وكل

هذه اللوازم في غاية الفساد والبطلان فالملزوم مثله. انظر الماتريدية بالتفصيل العجيب ٢/١٣٣ - ١٣٤.

٢ - الوجه الثاني: ان القرآن لا يمكن ان يوصف بكونه هدى وشفاء ونورا إلا اذاكان مفهوم المراد ويكون في غاية الوضوح والبيان ولذلك وصف الله تعالى كتابه بانه مبين وتبيان وان آياته بينات، وامر عباده بالتدبر في آياته فكيف يعقل بعد هذا ان ايات الصفات مع تلك الكثرة والأهمية لا يعلم المراد منها وأن السلف يتلونها بدون معرفة المراد؟

٣ - الوجه الثالث: لا ريب ان السلف تعرضوا لتفسير نصوص الصفات فتفسيرهم لها فرع معرفتهم لمعانيها لأن التفسير للشئ فرع للعلم به.

قال مجاهد: استوى علا على العرش، صحيح البخاري ٢/كتاب التوحيد) وقال أبو العالية ارتفع وهكذا قال الربيع بن أنس وهذا نموذج.

٤ - الوجه الرابع: ان السلف كانوا يميزون بين صفة وصفة وكانوا يصرحون بأن هذه الصفة غير تلك الصفة وليست عينها قال الإمام ابو حنفية رحمه الله تعالى: لا يقال ان يده قدرته او نعمته لأن فيه إبطال الصفة وهو قول اهل القدر والاعتزال ولكن يده صفته بلا كيف - شرح الفقه الأكبر ص٥٩ وامثلة ذلك كثيرة والتفصيل في الماتريدية.

الرد التفصيلي على طريقة الخلف

٥- **البلية الخامسة:** أن تأويل الخلف ليس هو التأويل الجائز بل هو تحريف محض وإنكار لصفات الله عزوجل, وذلك من وجوه:

الوجه الأول: إن أسابن التأويل لنصوص الصفات هو شبهات الماتريدية الأتية:

١- ان ظاهر النصوص موهم للتشبيه.

٢- ان نصوص الصفات إما ظنية الدلالة وإما ظنية الثبوت وعلى التقديرين لا تثبت بها العقيدة.

٣- وإنها في معارضة البراهين القطعية، وهذه الشبهات كلها باطلة.

الوجه الثاني: أن تأويل نصوص الصفات يستلزم عواقب وخيمة ومفاسد عظيمة.

١- منها ان الكتاب والسنة لا يصلحان لأن يكونا مصدرين لتلقي العقيدة فيما يخبران به عن الله تعالى وصفاته العلى.

٢- انهما ليس فيهما ما يصلح للإعتقاد الصحيح بل فيهما ما يفسد العقيدة ويضر ولا ينفع.

٣- ان القلوب تتخلى عن الجزم بشئ مما في الكتاب والسنة.

٤- ان الناس لا يردون ما تنازعوا فيه الى الكتاب والسنة بل الى عقولهم.

٥- ان نصوص الكتاب والسنة لا تفيد اليقين في أهم ابواب الإسلام واشرف المعارف واعظم العلوم وهو صفات الله تعالى.

الوجه الثالث: أن مقالة تعطيل الصفات وتأويل نصوصها بدعة واضحة فقد أحدثها المتكلمون بعد القرون الثلاثة وإن كان قد نبغ أصلها في أواخر عصر التابعين وقد اعترف الماتريدية انفسهم بأن طريقة الخلف مخالفة عن طريقة السلف.

الوجه الرابع: ان مقالة التأويل ليست بدعة فقط ولا مخالفة للسلف فحسب بل خروج صريح على اجماع الصحابة والتابعين وأئمة الدين رضي الله عنهم فإنهم جميعا اجمعوا على اثبات ما وصف الله به نفسه وما وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم من الاسماء الحسنى والصفات العلى واقرار نصوصها بدون تأويل وتحريف ولاتعطيل وتكييف، ونصوص السلف كثيرة. وتفصيل هذا القول في الماتريدية ٢/٢١١.

قوله سلوكا للسبيل الاحكم.

أقول: كلا وحاشا لايمكن ان تكون طريقة التأويل احكم بل هي أوهن من بيت العنكبوت لأنها متضمنة لمحاذير كثيرة قد ذكرنا بعضها، وتفصيلها في المصدر

المذكور أنفا، فكيف تكون أحكم. وهذا سوء أدب من الماتريدية وغيرهم من المتكلمين مع السلف يرحمهم الله أنهم كانوا على طريقة غير أحكم, فتدبر.

قوله في ص٣٥ فان اوصافه من العلم والقدرة وغير ذلك اجل واعلى مما في المخلوقات بحيث لا مناسبة بينهما.

إثبات بعض الصفات وتأويل بعضها تناقض

أقول: هذاكلام مفيد جدا يا ليتهم إطردوه في جميع الصفات فإنهم يؤلون في سائر الصفات غير السبع أو الثمان، ظنا منهم ان تلك الصفات موهمة للتجسيم أو للتشبيه فلا بد من التأويل فنقول لهم:

ان صفات الله كلها من الرحمة والغضب والرأفة والنزول والاستواء وغير ذلك ليست كصفات المخلوق فإن صفاته تعالى أجل واعلى من صفات المخلوق. فالقول في بعض الصفات كا لقول في جميعها.

فمن نفي شيئا منها لا بد ان ينفي الجميع ومن اثبت صفة واحدة لله تعالى لزمه الجميع، وإلا فيكون متناقضا في باب الصفات فاهم يثبتون بعضها ويؤلون بعضها مع أن بابها واحد ليس هناك قرينة تدل على تأويل بعضها وترك بعضها!!

(فمن نفى شيئا وأثبت مثله فمباهت متناقض ديصان) وأيضا (القول في الصفات كالقول في الذات) فكما أن له ذاتا لا تشبه الذوات فكذلك له صفات لاتشبه الصفات, فهل من مدكر؟

قوله في ص ٣٦ مع أن النصوص القطعية ناطقة بعموم العلم وشمول القدرة.

قال عبيد الله القندهاري الخرافي: هذا دليل نقلي بعد الدليل العقلي وقدمه لكونه أصلا كما مر.

أقول: قد مر أن هذا الكلام باطل لكون الدليل العقلي الكلامي ليس أصلا للنصوص بل النصوص بنفسها دليل ودعوى .....

وأيضا أنتم تجعلون النصوص ظنية لكونها ادلة لفظية عندكم فكيف صرحتم هنا بأنها قطعية؟

قوله في ص٣٦ وله صفات.

أقول: قد أجاد الشارح هنا في رد المعتزلة إلى ص٣٦ وكلامه صحيح.

قوله في ص٣٧ أزلية لا كما يزعم الكرامية من ان له صفات لكنها حادثة لإستحالة قيام الحوادث بذاته.

أقول: في هذه العبارة اختصار، والتفصيل في العقيدة الطحاوية وشرحها ص٧٥ فإنه قال: (مازال بصفاته قديما قبل خلقه لم يزدد بكونهم شيئا لم يكن قبلهم من صفته وكما كان بصفاته أزليا كذلك لا يزال عليها أبديا).

قال الشارح ابن أبي العز: أي ان الله لم يزل متصفا بصفات الكمال صفات الذات وصفات الفعل ولا يجوز ان يعتقد ان الله اتصف بصفة بعد ان لم يكن متصفا بها لأن صفاته سبحانه صفات كمال وفقدها صفة نقص فلا يجوز ان يكون قد حصل له الكمال بعد ان كان متصفا بضده. ثم قال شارح الطحاوية: ولا يرد على هذه (القاعدة) صفات الفعل والصفات الاختيارية ونحوها كالخلق والتصوير والإحياء والإماتة والغضب والنزول ونحو ذلك. مما وصفه به نفسه أو وصفه به رسوله وان كنا لا ندرك كنهه وحقيقته التي هي تأويله ولا ندخل في ذلك متأولين بآرائنا.ولا متوهين بأهوائنا ولكن أصل معناه معلوم لنا كما قال الإمام مالك: الاستواء معلوم والكيف مجهول والايمان به واجب والسؤال عنه بدعة، ثم قال: وان كانت هذه الأفعال تحدث في وقت دون وقت كما في حديث الشفاعة (ان ربي غضب اليوم غضبا لم يغضب قبله مثله ولا يغضب مثله بعده) لأن هذا الحدوث بهذا الاعتبار غير ممتنع ولا يطلق عليه انه حدث بعد ان لم يكن الا ترى ان من يتكلم اليوم وكان متكلما بالأمس لا يقال انه حدث له الكلام ولو كان غير متكلم كالصغر والخرس ثم تكلم يقال: حدث له الكلام فالساكت لغير آفة يسمى متكلما

بالقوة بمعنى انه يتكلم إذا شاء وفي حال تكلمه يسمى متكلما بالفعل اهـ شرح الطحاوية صـ ١٢٧ - ١٢٨.

وقوله لإستحالة قيام الحوادث بذاته، مجمل فنقول: لم يأت في الكتاب والسنة نفي قيام الحوادث ولا إثباته فهو من الألفاظ المجملة البدعية الكلامية، فنستفسر منهم فنقول: ما تعنون بالحوادث فان كنتم تعنون ان ذات الله عزوجل لا يحلها شئ من المخلوقات المحدثة، أو لا يحدث له وصف متجدد لم يكن له من قبل، فهذا النفي صحيح.

وإن كنتم تريدون بهذا النفي ان الله تعالى لا يفعل مايشاء ولا يتكلم بما يشاء اذا شاء ولا يفرح ولا يغضب ولا يرضى كما يليق به في ذلك كله أي لا يوصف بما وصف به نفسه او وصفه به رسوله من الصفات، كالاستواء والنزول والمجئ فهذا باطل بلا شك وليس في إثبات هذه الصفات وامثالها حلول الحوادث، لأن هذا اصطلاح جديد بدعي لا يبنى عليها نفي الصفات العلى لربنا سبحانه فتدبر.

فإذا سألك كلامي ما تريدي عن حلول الحوادث فاستفسره واستفصله فإذا استفصلته لا تهزم أبدا. إن شاء الله.

قول في ص ٣٧ وهي لا هو ولاغيره.

(لا هو ولا غيره)

أقول: وهذا أيضا من الاصطلاحات البدعية الكلامية التي أحدثت البلابل والزلازل في عقائد المتكلمين، ووقعوا في حيرة وشك وتخمين كما ترى في الشرح والحاشية.

قال صديق حسن خان رحمه الله تعالى في بغية الرائد ص٢٠: والحق ان الكلام في العينية والغيرية أو زيادة الصفة على الذات الذي هو في كتب المتكلمين, ليس له ريح ولا شم في كتاب الله وسنة رسوله. إلا أنه تعالى موصوف بصفات الكمال، والذين وقعوا في هذا الكلام قد خاضوا فيما لم يكلفهم الله عليه وادخال ذلك في العقائد ليس من العقائد الخ.

أقول فالحق ان نعرض عن هذه الاصطلاحات فإنها تسبب لإنكار الصفات او لوقوع الشك فيها أو يساء الأدب فيها مع الله سبحانه.

فإن البحث عن ذاته وصفاته سبحانه والتعمق في ذلك لا يخلو عن تكلف وسوء أدب فإنه كلام فيما لا علم لك به قال تعالى: (**ولا يحيطون به علما**) طه: (١١٠) فالواجب ان نقول: ان الله موصوف بصفات الكمال أزلا وأبدا. من غير تعمق.

قال ابن أبي العز رحمه الله في شرح الطحاوية ص٧٧, وكذلك مسألة الصفة هل هي زائدة على الذات أم لا؟

لفظها مجمل وكذلك لفظ الغير فيه إجمال فقد يراد به ما ليس هو إياه وقد يراد به ما جاز مفارقته إياه ولهذا كان أئمة السنة رحمهم الله لا يطلقون على صفات الله وكلامه انه غير ولا انه ليس غيره لان إطلاق الإثبات قد يشعر ان ذلك مباين له واطلاق النفي قد يشعر بأنه هو إذ كان لفظ الغير فيه إجمال فلا يطلق إلا مع البيان والتفصيل.

فإن أريد به أن هناك ذاتا مجردة قائمة بنفسها، منفصلة عن الصفات الزائدة عليها فهذا غير صحيح.

وان أريد أن الصفات زائدة على الذات التي يفهم من معناها غير ما يفهم من معنى الصفة فهذا حق، ولكن ليس في الخارج ذات مجردة عن الصفات بل الذات الموصفة بصفات الكمال الثابتة لها لا تنفصل عينها وانما يفرض الذهن ذاتا وصفة كلا وحده لكن ليس في الخارج ذات غير موصوفة فإن هذا محال ولو لم يكن الاصفة الوجود فإنها لا تنفك عن الموجود وان كان الذهن قد يفرض ذاتا ووجودا يتصور هذا وحده وهذا وحده لاينفك أحد هما عن الآخر في الخارج.

وقد يقول بعضهم: الصفة لا عين الموصوف ولا غيره هذا له معنى صحيح وهو ان الصفة ليست عين ذات الموصوف التي يفرضها الذهن مجردة بل هي غيرها وليست عين الموصوف بل الموصوف بصفاته شئ واحد غير متعدد. الخ.

فتدبر في كلام ابن أبي العز(ونحوه في الفتاوى لشيخ الإسلام) ينحل عنك كل شبهة ذكرها التفتازاني وأمثاله في باب الصفات فلو تدبرت هذه المقدمة لعرفت غير الصواب في الشرح بنفسك.

قوله في ص٣٧ والنصارى وان لم يصرحوا.

أقول: كفر النصارى معلوم من القرآن والسنة فلا حاجة إلى تكفيرهم بهذه الطريقة البدعية مع أن النصارى لم يقولوا بالاقانيم الثلاثة إلا طائفة منهم، فلا يلزم من قولك تكفير الجميع. (فهذا قصارى تحقيقهم).

قوله في ص ٣٨ فالاولى ان يقال المستحيل تعدد ذوات قديمة لا ذات وصفات.

المستحيل تعدد ذوات قديمة

أقول: قد أشار إلى ضعف التحقيق المتقدم (**كالتي نقضت غزلها من بعد قوة نكاثا**).

وايضا: خالفوا هذه القاعدة فيما سيأتي في الصفات الخبرية غير السبع.

فإنهم أنكروها وأولوها، خوف تعدد القدماء.

قوله في ص ٣٨ وأما في نفسها فهي ممكنة.

أقول: هذا يخالف ما اشتهر بينهم وقد سبق أيضا ان كل ممكن محدث مسبوق بالعدم، فكيف اضطر هنا إلى اختيار ما يخالف المشهور فتدبر في اضطرابهم.

قوله في ص٣٨ ولا استحالة في قدم الممكن اذا كان قائما بذات القديم واجبا له غير منفصل عنه.

أقول: هذا الكلام باطل لأنه يتضمن إنكار الصفات الاختيارية الواقعة بمشيئة الله سبحانه كالكلام والنزول والاستواء والرضى والغضب والفرح ونحو ذلك فإنها ليست واجبة به، فإن معنى الواجب به عندهم ان يصدر عنه بالإيجاب لا بالاختيار.

فجوا بك هذا صحيح في الصفات الذاتية المحضة لا في الصفات الفعلية المحضة, وغير المحضة.

ففررت من المطر ووقعت تحت الميزات وهذا من اشد العذاب لمن ترك السنة والكتاب، وأعرض عن سبيل أولى الألباب.

قوله في ص٣٩ ولصعوبة هذا المقام ذهبت المعتزلة والفلاسفة إلى نفي الصفات الخ.

مسألة الصفات ليست صعبة والرد على القواعد البدعية

أقول: ليس هذا المقام صعبا (والحمد الله) على من يسره الله عليه ممن اقتدى بالكتاب والسنة ولكن أصعبه الله تعالى على من أحب الخوض فيما لا يعنيه وخضع للقواعد البدعية بحيث لا يرد منها شيئا كقاعدة حلول الحوادث، فإنها باطلة وقد تقدم وقاعدة تعدد القدماء فإنها باطلة أيضا فإن تعدد الصفات لا يستلزم تعدد القدماء بل إثباتها كمال في هذا الرب الجليل الأول - القديم - (على اصطلاحهم) وقد تقدم ان إثبات الذات المجردة بدون الصفات وهم محض واتباع للخيال الفاسد الشيطاني.

وأيضا إذا تعددت القدماء فلا ضير بعد ما اخبرنا الله سبحانه تعالى عن ذاته وصفاته بأنه الخالق وحده والمعبود وحده وان كل مخلوق فهو مفتقر إليه بالفقر الذاتي, فأي نقص في هذا.

وكقاعدة لا يمكن ان يكون الواحد فاعلا للشئ وقابلا إياه فنقول: يمكن ذلك ولا استحالة فيه كمن يضرب نفسه فإنه فاعل وقابل.

والحاصل: إنه لا ينبغي للمؤمن ان يخضع للقواعد البدعية التي تأتي بالمشكلات، بل يردها.

فانتفت الصعوبة.

فنؤمن بالله عزوجل ايمانا صادقا مع جميع صفاته الحسنى واسماءه ونحبها محبة تامة ونذكر ربنا بها ونحمده عليها ، ونشكره على ما هدانا إليها فالحمد لله ثم الحمد لله، ولا نخوض فيما لا يعنينا بمشيئة الله تعالى.

قوله في ص ٣٩ فان قهل هذا في الظاهر.

أقول: من ص ٣٩ الى ص٤١ اعترض الشارح على قول الأشعرية (ان صفاته لا عينه ولا غيره) ان هذا متضمن لرفع النقيضين وجمعهما ثم أجاب عن ذلك بقول المشائخ ثم رد قولهم ثم أورد على نفسه ثم أجاب. فحصل من كلامه ان مذهب الأشعرية غلط في هذا الباب، وعلم ان علمهم هذا كله شك وحيرة ولكن قدمنا انه يجب استفصال من قال لا عينه ولا غيره راجع ص ٥٨ قريبا فيزال الإشكال، أو نسكت عما لا يعنينا.

قوله في ص٤١ وهي أي صفاته الأزلية العلم والقدرة الخ.

حصر صفات الله في ثمان بدعة

في هذا الكلام حق وباطل أما الحق فإثبات هذه الصفات الثمان، واستدلالهم لها بالنصوص فقد عرفوا بعض قيمة الوحي ولو في الجملة، هذا خير من ردها بالكلية.

وأما الباطل، فقد حصروا صفات الله تعالى في إحدى وعشرين صفة لاغير وصرح بعضهم بأنها سبع والصفة الثامنة التكوين وهي صفة فعلية، وصرح أنور شاه الكشميري بأن مرجع الكل إلى صفة التكوين، وقال بعضهم بل ترجع الصفات الذاتية إلى أربعة فقط/ فمن هذا تعلم ان حصر صفات الله الكثيرة في عدد خاص باطل - وكذا إرجاع الصفة إلى صفة أخرى كاليد إلى القدرة إنكار لتلك الصفة وإلحاد، ومن باطل الماتريدية انهم يثبتون هذه الصفات بطريقة فلسفية لا طريقة سلفية ومن باطلهم أنهم انكروا قيام صفات الأفعال بالله تعالى.

ومن باطلهم انهم يدخلون صفات الله تعالى في التشبيه انهم لما رأوا تشبيه الله بخلقه في اثبات تلك الصفات جحدوها وأولوها.

ونحو ذلك من الباطل. وانظر التفصيل في الماتريدية ٤٣٩/٢.

قوله في ص٤٣ والفعل والتخليق عبارتان عن صفة ازلية تسمى بالتكوين.

أقول: هذا الكلام باطل فإن فيه إرجاع لجميع صفات الأفعال الى صفة واحدة، وذلك يتضمن التعطيل والإلحاد. كما قال ابو حنيفة (رحمه الله): نقول: إن لله يداً لا كيدنا، ولا نقول قدرته، كما تقدم.

فهذا الكلام الذي ذكره الشارح وأمثاله باطل متضمن للإلحاد, وانكار الصفات.

قوله في ص٤٣ والكلام وهي صفة أزلية عبر عنها بالنظم المسمى بالقرآن.

مسألة الكلام اللفظي والنفسي والتفصيل في ذلك

أقول: في هذا المقام قد ضل الماتريدية والأشعرية، وذلك أنهم أنكروا صفة الكلام الحقيقي، وأنكروا ان يكون لله تعالى كلام في الأرض يتلى. وقالوا ان كلام الله بغير مشية وارادة كالعلم والحياة, فتدبر.

وسبب ذلك: أنهم لما ناظروا المعتزلة في الصفات ألزمتهم المعتزلة في صفة الكلام, فجاء عبدالله بن سعيد بن كلاب استاذ الأشعري فابتدع القول بالكلام النفسي، وقال: للمعتزلة: لا خلاف بيننا وبينكم، في صفة الكلام فإن القرآن مخلوق عندنا كما هو مخلوق عندكم، ولا نزاع في الكلام النفسي.

ثم استدلوا لإثبات الكلام النفسي، ببيت قاله الأخطل:

ان الكلام لفي الفواد وإنما جعل اللسان على الفوأد دليلاً

وبقول عمر رضي الله عنه إني زورت مقالة في نفسي، وبأن الكلام يكون في القلب أولاً.

وأنا اذكر أولاً جواب هذه الشبهات ثم الأدلة على ان القول بالكلام النفسي باطل.

أما الجواب عن الشبهة الأولى فنقول:

١- أنه بيت مكذوب مصنوع على العرب وليس هو في ديوان الأخطل ولا غيره.

٢- بل الصحيح في ديوانه:

ان البيان من الفــــواد وإنما جــعل اللسان على الفؤاد دليلا

فحرفه بعضهم فقال ان الكلام لفي الفؤاد الخ.

٣- انه لوصح نسبته اليه فهو بيت لكافر نصراني لا حجة فيه.

٤- ولو كان فيه حجة لكان بمنزلة خبر الواحد عندكم وانتم تنــابذون الأخبــار الصحيحة فكيف تحتجون بما لا سند له وهو خبر واحد؟

٥- ولأن الأخطل كان شاعرا مختل العقل والكلام ولذلك سمي بالاخطل وكــان من المولدين فلا حجة في قوله.

٦- وأيضا ان الأخطل كان شاعرا نصرانيا متعصبا وقد ضل النصارى في معـــنى الكلام فقالوا: عيسى كلمة الله يعني انه جزء منه.

فهل يجوز ترك الكتاب والسنة والعقل والفطرة في صفة الكلام إلى بيت كافر نصراني؟

أما الجواب: عن الشبهة الثانية:

فنقول: انتم نبذتم أخبار الأحاد فكيف صارت حجة هنا؟

وأيضا: انه حجة عليكم لا لكم فإن التزوير في لغة العرب هو تهيئي الكــلام ليقوله الإنسان فلا يسمى كلاما حتى يخرج على لسانه.

فهل كان هذا التزوير كلاما كلا بل كان تهيئة فلو قاله لصار كلاما وهــذا واضح. ومثاله كما يقدر الإنسان في نفسه انه يحج ويسافر.

والجواب. عن الشبهة الثالثة أيضا يسير: وهو ان نقول الشيء الذي أخطرتــه ببالك لا يسمى كلاما حتى يخرج . أوهو كلام باعتبار ما يؤل اليه.

وللماتريدية شبهات أخرى في هذا الباب وهي مهمة.

١- فمنها أنهم ظنوا ان الكلام يقتضي شفتين ولسانا وفما وحنجرة وكل ذلك من صفات الأجسام.

فنقول: الكلام لا يقتضي ذلك دائما. بل الحجر يتكلم والطعام يتكلم كما في الأحاديث. والشجر والخشب، انظر باب المعجزات من المشكاة.

قال الإمام أحمد: لا يلزم من صفة الكلام وجود تلك الجوارح. والله يتكلم كيف يشاء من غير احتياجه إلى تلك الأعضاء .

٢- ومنها: شبهة الحوادث والأعراض قالوا: لو أثبتنا صفة الكلام لزم حلول الحوادث والأعراض بالله.

الأشعرية والماتريدية مبتدعون في هذه المسألة

قلنا: قد تقدم ان نفى حلول الحوادث باطل بل هو تعبير بدعي ينبغي ان نستفصله ممن قال فإن كان مراده حقا قبل وإلا رد. كما تقدم.

وأيضا: ان عطلتم صفة الكلام فلم أثبتم صفة العلم والقدرة والإرادة لله.

فإنها أيضا سبب لحلول الحوادث.

وأيضا لا يجوز تشبيه الله تعالى بخلقه ، فإن كل معطل مشبه. فله كلام لا ككلامنا وككلام المخلوق. فتدبر.

أما الأدلة على بطلان القول بالكلام النفسي فكثيرة جدا نذكر بعضها للتبصرة:

١- الدليل الأول: ان الكلام النفسي الذي ذكروه لا يقره عقل ولا نقل ولا فطرة سليمة ولا إجماع بني آدم ولا عرف ولا لغة مع كونه قولا متنا قضا في نفسه مضطربا من اصله لم يتصوره من قال به ولم يعرفه أحد من بني آدم لا عربهم ولا عجمهم ولا مسلمهم ولا كافرهم ولاعلماؤهم ولا جهالهم ولا الأنبياء والمرسلون ولا الصحابة والتابعون حتى ولا الفلاسفة والجهمية. وإنما ابتدعه ابن كلاب ، وجاء بما لم يسبق إليه أحد بل ولا يعرفه هو أيضا.

وقال: كلام الله شئ واحد لا يتجزأ وليس بلغة والله متكلم من الأزل إلى الأبد بكلام واحد لا أول له ولا آخر. فتدبر في هذا الهذيان.

ولذلك قال رمضان البهشتي في حاشيته على الخيالي ص٦٧ ان ثبوت القرآن النفسي دونه خرط القتاد.

(٢) الدليل الثاني: نقول للماتريدية: ان الله لما كلم موسى تكليما فهل فهم موسى جميع كلام الله أم بعضه؟ وهل سمع جميع كلام الله أم بعضه؟ فإن قلتم، فهم وسمع كله فقد ارتكبتم كفرا بواحًا حيث أدعيتم أن موسى أحاط بجميع كلام الله وعلمه وان قلتم سمع بعضه وفهم بعضه فقد أقررتم بالتجزئة في كلام الله وأنتم غير قائلين به.

(٣) الدليل الثالث: يلزم من قولكم ان القرآن اذا ترجم إلى العبرية كان توراة وان ترجم إلى السريانية كان إنجيلا وكذا ان ترجمت التوراة إلى العربية كان قرآنًا.

فهل تقولون بهذه اللوازم الباطلة, التي يلزم مقالتكم إلا أن تتوبوا من قولكم؟

(٤) الدليل الرابع: انه يلزمكم ان يكون خبر الله تعالى عين الإنشاء وبالعكس وأمره عين النهي وبالعكس قال ابن أبي العز: هذا الكلام فاسد فان لازمه ان معنى (**ولا تقربوا الزنى**) الاسراء: (٢٣) هو معنى قوله (**واقيموا الصلاة**) البقرة: (٤٣) ومعنى آية الكرسي هو معنى آية الدين ونحو ذلك وكلما تأمل الإنسان هذا القول تبين له فساده.

(٥) الدليل الخامس: قالت الماتريدية: ان الكلام صفة تنافي الخرس والسكوت والأفة.

فنقول: نعم ولكن لا تنافي الكلام النفسي وإنما تنافي الكلام اللفظي وأنتم لاتقولون به، فيلزمكم ان تقولوا: بأن الله (ساكت اخرس) والعياذ بالله من هذه الجرأة.

ولكن التفتازاني يصرح في ص ٤٤ ان السكوت والخرس قد يكونان نفسيين. فتدبر في هذه الحماقة والسفسطة والعناد ، من قال بأن السكوت قديكون نفسيا وكذا الخرس وإنما هو الفرار من المطر إلى ميزاب النجاسات. لعنة الله على أمثال هذه التحقيقات.

(٦) الدليل السادس: ان القرآن معجز اعجز البشر عن ان ياتوا بمثله وأن الله تحدى به الكفار بل الإنس والجن جميعا **(قل لئن اجتمعت الانس والجن على ان يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله)** الأسراء: (٨٨) فنسألكم أيها الماتريدية والأشعرية: من أنشأ هذه الألفاظ المعجزة؟ فان قلتم: محمد صلى الله عليه وسلم، فنقول: قد كفرتم بقوله تعالى: **(ان هذا إلا قول البشر)** المدثر: (٢٥) وما الفرق بين قولكم وقول الوليد؟

(٧) الدليل السابع: ان المجاز يجوز نفيه فإذا قلنا لرجل شجاع إنه أسد يجوز لنا أن نقول إنه ليس بأسد فهل يجوز أن تقولوا: إن القرآن ليس كلام الله؟

(٨) الدليل الثامن: ان الكلام النفسي ليس إلا هو قدرة على الكلام أو هو العلم به لا عين الكلام.

فنسألكم هل الله متكلم بالقوة ام بالفعل؟ فان قلتم: هو متكلم بالفعل فقد ابطلتم الكلام النفسي: وان قلتم: انه متكلم بالقوة فقد ابطلتم صفة الكلام واثبتم العلم والقدرة وحرفتموه إليهما؟

(٩) الدليل التاسع: ان هولاء الماتريدية والأشعرية قد عطلوا صفة الكلام وحرفوا نصوصها فرارا عن التشبيه فوقعوا في أكبر التشبيه واقبحه حيث يشبهون الله تعالى بالعجماوات والجمادات الصامتة والساكتة وانزلوه عن منزلة عجل السامري الذي كان له خوار, هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى قد شبهوا الله بإنسان له فؤاد ونفس يزور الكلام في نفسه ويدبره ويقدره ويقلبه بين خواطر نفسه وهواجس قلبه ووساوس صدره.

ولهذا سموا كلام الله (كلام نفسيا) نسبة الى النفس مع إنكارهم لنفس الله تعالى.

ولكن هذا الإنسان قد يكون خيرا واكمل حيث يتكلم بما يزوره في نفسه ويقدره في فوأده فينطق به ويسمعه الناس أما الله تعالى فلا يتكلم ولا يسمع صوته أحد ولا سمعه احد ولا يسمعه نبي ولا ولي ولا ملك.

(١٠) الدليل العاشر: أن القرآن ملئ بنداء الله عزوجل ومناجاته **(وناداهما ربهما)** الأعراف: (٢٢) **(وإذ نادى ربك موسى)** الشعراء: (١٠) **(وناديناه من جانب الطور الأيمن وقربناه نجيا)** مريم: (٥٢) والنداء والنجاء باجماع اهل اللغة واجماع اهل كل لسان هو الصوت الرفيع والصوت الخفي؟.

وأيضا نقول: لكم هل يتكلم الله يوم القيامة مع أهل الجنة واهل النار أم لا فان قلتم: لا يتكلم كفرتم بقوله تعالى: **(اخسؤا فيها ولا تكلمون)** المؤمنون: (١٠٨) وبقوله **(ياعباد لا خوف عليكم اليوم)** الزخرف: (٦٨) وأمثال ذلك والآيات والأحاديث في هذا الباب أكثرمن أن تحصر.

وقد ألف شيخ الإسلام كتابا في إبطال كلام النفسي فراجعه في فتاواه. وابطله من تسعين وجها. وكذلك شيخ الإسلام ابن القيم في القصيدة وابن أبي العز في شرح الطحاوية بالتفصيل، والدكتور شمس الدين في الماتريدية باعلى توضيح ٨٣/٣ - ١١٧، ثم قال الدكتور:

(تنبيه) هل الماتريدية والأشعرية كفار به فاجاب: كلا وحاشا بل هم مسلمون ولكنهم مبتدعون لجواز انهم ارتكبوا هذا القول بنوع تأويل وشبهة. فلا يكفر احد, إلا بعد إزالة جميع شبهاته الخ. وفصل ابن القيم في كفرهم في القصيدة ص ٢٦١ ج ٢ بشرح الهراس.

قوله في ص٤٤ والدليل على ثبوت صفة الكلام إجماع الأمة وتواتر النقل عن الأنبياء عليهم السلام انه تعالى متكلم مع القطع باستحالة التكلم من غير ثبوت صفة الكلام.

أقول: في هذه العبارة تلبيس عجيب، وهو انه زعم ان الأمة والأنبياء قـائلون بالكلام النفسي. والأمر ليس كذلك بل الأنبياء وسلف هذه الأمة متفقون علـى ان كلام الله بحرف وصوت كما يليق بجلاله تعالى, وما عرفوا كلام النفسي ولا نطقوا به من أدعى فعليه البيان.

قوله في ص٤٤ ازلية ضرورة امتناع قيام الحوادث بذاته ليس مـــن جنـــس الحروف والأصوات.

ليس من جنس الحروف والأصوات غلط

أقول: هذا الكلام الذي ذكره الماتن والشارح مخالف عن شريعة الإســـلام وعن قول جميع الانبياء والمرسلين عليهم السلام: لأن الله تعـــالى يتكلـــم بحـــرف وصوت ولكن صوته وحرفه ليس كصوتنا وحرفنا، ولا نفهم كيفية ذلك مع ان لـه صوتا وحرفا، ولا استحالة في ذلك وانما جاءت الإستحالة في اذهان هؤلاء المشبهة، فإنهم شبهوا الله أولا بخلقه ثم نفوا عنه بزعمهم الصفات الحسنى.

ولا فرق بين اثبات صفة الإرادة وصفة الكلام اللفظي فـــإن الإرادة أيضـــا توجه القلب نحو الفعل،وهذه من سمات الحدوث ومن صفات الأجسام فمـــا هـــو جوابك عن ذلك فهو جوابنا عن هذا لأن صفات الله تعالى من حيـــث الإثبـــات والنفي لا فرق فيها إما أن تثبتها جميعا أو تنفيها جميعا.

وقد تواترت النصوص في اثبات الصـــوت لله - كـــالنداء في القـــرآن وفي الأحاديث فقد اخرج البخاري يقول الله يآدم فيقول لبيـــك وســـعديك فينـــادي بصوت أن الله يأمرك أن تخرج من ذريتك بعثا إلى النار.

وفي الحديث، وإذا تكلم الله بالوحي سمع أهل السموات شيئا فاذا فزع مـــن قلوبهم وسكن الصوت عرفوا انه الحق، رواه البخاري معلقا عن ابن مسعود، وهـــو موقوف بمنـــزلة المرفوع.

وفي الحديث يحشرالله العباد فيناديهم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب أنا الملك أنا الديان. رواه البخاري في الأدب المفرد وأحمد ٣/٤٩٥ وغيرهما.

والنصوص في هذا الباب اكثر من ان تحصر وهذه نماذج فقط

فالصحيح ان نوع الكلام قديم ازلي وان أحاده تحدث وقتا فوقتا إذا شاء الله تعالى وليكن هذا من باب قيام الصفات بالله تعالى وإن سميتموه (قيام الحوادث) فإنه اصطلاح بدعي لا يرد به الحق فتفكر.

قوله في ص٤٤ ضرورة انها اعراض.

نقول: هذا قياس من لم تره بمن رأيته وتصورته، وهذا غير جائز، وما ذكرته إنما هو في صفة كلام الإنس والجن لا في كلام الله تعالى ، فان كيفيته مستورة عنا وعنك أيها الشارح فلم تدخل فيما لا علم لك به.

قوله في ص٤٤ وفي هذا رد على الحنابلة والكرامية.

أقول: هذا الكلام فيه تلبيس عجيب وهو دأب جميع المقلدين فانهم اذا ذكروا قول المخالف لهم هضموه ، وهزلوه وإذا ذكروا قولهم عظموه وفخموه فنقول: هذا ليس قول الحنابلة فقط بل هو قول جميع العقلاء والمسلمين والانبياء والمرسلين نعم لا يجوز تسمية كلام الله بالعرض، وقد تقدم أن إنكار الكلام اللفظي، لم يصدر إلا من الجهمية والمعتزلة والماتريدية والأشعرية وهم مع ذلك مبتدعون ببدعة الكلام النفسي.

قوله في ص٤٤ منافية للسكوت والخرس.

تقسيم الخرس إلى قسمين باطل

أقول: قسم التفتازاني الخرس إلى قسمين.

وقد تقدم قريبا أن هذا باطل وسفسطة فلا نعيد الكلام فكلامه من ص٤٤ إلى قوله والقرآن كلام في ص٤٦ كله باطل لا شك فيه.

قوله في ص٤٥ والله متكلم بها آمرو ناه ومخبر.

أقول: اختلفوا هل الكلام النفسي معنى واحد؟ أم خمسة؟ أم قسمان فقط؟ فتدبر في اضطرابهم, وإن كان عندك علم عرفت ان جواب التفتازاني بانه يكفي في الأمر في الأزل علم الآمر بوجود المأمور.

باطل وفاسد ولا يليق بحكمة الله تعالى ان يأمر أحدا و لم يخلقه بل وسيخلقه بعد ألف ألف سنة مثلا.

قوله في ص ٤٦ كما ذهبت اليه الحنابلة جهلا وعنادا.

أقول: ليس هذا قول الحنابلة بل هو قول جميع المسلمين غيركم وغير الجهمية والمعتزلة, وانتم وافقتم الجهمية في خلق القرآن (وأثبت العرش ثم انقش) يعني اثبت أولا الكلام النفسي ثم اثبت حدوث الكلام اللفظي.

قوله في ص٤٦ حيث قال عم القرآن كلام الله غير مخلوق.

أقول: انظر إلى هذا البخل بالسلام فكتابه محشو بالكلام الباطل ولا يستطيله, ويستطيله بالصلاة على النبي عليه السلام إن كان هذا من الشارح.

وأيضا: هذا الحديث ليس بثابت ولا أصل له كما في الحاشية، فهذا علمهم بالحديث فمن كان بالقرآن والحديث جاهلا فكيف يعرف عقيدة الإسلام الصحيحة؟

قوله في ص٤٦ و تحقيق الخلاف بيننا وبينهم يرجع الى اثبات الكلام النفسي ونفيه.

المعتزلة والماتريدية متفقون على إنكار الكلام اللفظي

أقول: غرضه أنه لافرق بيننا وبين المعتزلة في إنكار هذا القرآن العظيم أن يكون كلام الله حقيقة ولكننا زدنا على المعتزلة ببدعة أخرى وهو إثبات الكلام النفسي فصار لنا وزرين وحملنا كفلين.

قوله في ص ٤٨ فذهب الأشعري إلى انه يجوز ان يسمع ومنعه أبو إسحاق الإسفرائيني وهو اختيار الشيخ أبي المنصور الماتريدي.

أقول: ان الأشعرية والماتريدية جعلوا هذا القرآن الذي نقرأه عبارة وحكاية عن الكلام النفسي الذي زعموه. وجعلوا هذا القرآن من قول البشر.

والله سيصليهم سقر لولا ان يتداركنا الله واياهم برحمته ثم ان الأشعري تـأثر من النصوص فقال بجواز سماع الكلام النفسي فتناقض قوله. لأن المعنى لا يسمع عقلا. وأما أبو منصور فجمد على بدعته ونأى عن النصوص في هذا الباب لشقوته. غفر الله لنا وله.

قوله في ص ٤٩ ليس من تأليفات المخلوقين.

التأليف صفة فعل

أقول: الإعتراض صحيح لا مخلص منه.

واما جوابك فغلط لأن التأليف صفة فعل فلو كان هذا التأليف عبارة عن كلام الله القديم فليكن خلق السموات والأرض أيضا عبارة من الكلام القديم، فتدبر في هذا تعرف صحة ما قلنا وخطاء ما قاله الشارح وأيضا جعلت الكلام مشتركا بين اللفظي والنفسي، وهو لا يصح أيضا فإن إثبات الكلام النفسي غير صحيح بل هو تأويل بعيد دعواكم من غير دليل، فجعله مشتركا مصادرة على المطلوب، وأيضا يجوز نفي أحد المعنيين عن المشترك كما في الحاشية فالسؤال وارد لا مخلص منه.

قوله في ص ٤٩ لا كما زعمت الحنابلة من قدم النظم المؤلف الأجزاء فإنه بديهي الإستحالة للقطع بأنه لا يمكن التلفظ بالسين من بسم الله إلا بعد التلفظ بالباء.

أقول: ليس هو قول الحنابلة بل هو قول جميع السلف رحمهم الله وقد تقدم ان نوع الكلام قديم وإن أحاده تحدث وقتا فوقتا كما في شرح الطحاوية ص١٥٥.

وقوله فإنه بديهي الإستحالة غلط لأنه قياس الرب على المخلوق. وأيضا لا إستحالة وليكن التلفظ مرتب في كلام الله وإنه كما يليق بشانه فإنه والله لا

استحالة في هذا إلا على من ختم الله على قلبه، فالحاصل ان مذهبهم يخالف المعقول والمنقول، ويفسد الأذهان والأديان.

قوله في ص٥٠ والتكوين وهو المعنى الذي يعبر عنه بالفعل والخلق والتخليق والإيجاد الخ.

التكوين ومسألة الصفات الإختيارية

إعلم ان الصفات الاختيارية الفعلية لله تعالى، كسماعه تعالى ونظره وخلقه وإيجاده للإشياء ثابتة لله تعالى عند سلف هذه الأمة وأئمتها وقد دل عليها القر والسنة الصحيحة.

ولكن الماتريدية والأشعرية عطلوا ذلك فذهبت الماتريدية الى ان التكوين مبدأ الإخراج من العدم إلى الوجود وصفات الأفعال راجعة إليه، وهو صفة أزلية عندهم وأن الصفات الفعلية كلها من متعلقات التكوين وليست صفات حقيقية لله تعالى وإلا لزم قيام الحوادث بالله تعالى او لزم تكثر القدماء جدا كما في كتاب التوحيد للماتريدي ص٤٧ وشرح العقائد ص٥٣ وشرح الفقه الأكبر لعلي القاري ٢٥-٣٦ وفيض الباري ٥٢١/٤ ومعارف السنن ١٤٤/٤٠.

وذهبت الأشعرية الى عدم الإعتراف بصفة التكوين (واختاره الشارح) فصفات الأفعال كلها حادثة وهي ليست من صفات الله تعالي بل هي اعتبارات وإضافات، وليست صفة التكوين غير القدرة والإرادة.

ولكن قال ابن الهمام ان الخلاف بين الاشعرية والماتريدية لفظي، المسايرة ص٩٢ وشرح الفقه الأكبر ص٢٥.

قلت: الفريقان على باطل محض سواء جعل الخلاف لفظيا او معنويا لان الدافع لهم جميعا على ما قالوه الفرار عن القول بقيام الصفات الإختيارية به تعالى وهو ما يسمونه بقيام الحوادث او بحلول الحوادث.

مع ان القول بحلول الحوادث به تعالى لازم لهم شعروا أم لا حتى باعتراف الرازي - انظر كتاب الأربعين ١٨-١٩.

والقول بحلول الحوادث به تعالى كما هو لازم لجميع الطوائف حتى الفلاسفة كذلك هو قول اساطين الفلاسفة وهو قول المرجئة والكرامية.

وأما جمهور أهل السنة والحديث فإنهم يقولون بها أو بمعناها.

أقول: بهذه الشبهة الواهية (حلول الحوادث) قد عطلت الماتريدية والاشعرية كثيرا من صفات الله تعالى وناقضوا الكتاب والسنة وسلف هذه الأمة وارتكبوا مخالفة العقل الصريح وأتوا بظلمات ومفاسد.

والحق ما حققه شيخ الإسلام ابن تمية رحمه الله من ان أفعاله تعالى صفات قائمة به تعالى تتعلق بها مشيئته تعالى وقدرته وتتجدد أحادها غير ان نوعها قديم.

فإن قلت: يلزم من حدوث الآحاد حدوث النوع لأن النوع لا يتحقق إلا في ضمن الأفراد.

قلنا: لا يلزم من حدوث الأفراد حدوث النوع آلا ترى ان نعيم الجنة وأكلها وظلها دائم باق لا ينفد مع أن احادها لا يتحقق فيها هذا الحكم.

وهذا اجزاء البيت والإنسان والشجر لا يطلق عليها حكم البيت والإنسان والشجر.

فالنوع له احكام وصفات والأفراد لها احكام وصفات.

إلا اذا ثبت ان هذا الفرد الى هذا الفرد يتغير ذلك الحكم الذي للفرد لم يكن حكم المجموع حكم الأفراد، كما تبين لك في الأمثلة السابقة. من ان حكم الإنسان والبيت ليس حكم اجزاءهما وحكم نعيم الجنة ليس حكم أفراده .

وان لم يتغير ذلك الحكم الذي لذلك الفرد كان حكم المجموع حكم أفراده ككون الأفراد معدومة أو موجودة أو ممكنة مثلا يستلزم كون المجموع كذلك انظر درء تعارض العقل والنقل ١٥٨/٨ - ١٥٩, ومنهاج السنة ٤٢٦/١، وهذا الذي ذكره شيخ الاسلام ينجيك عن كثير من الاشكالات الكلامية، وهو موافق للعقل والنقل.

وقد دل على ان النوع في صفات الله تعالى الفعلية قديمة وتجـــدد أحادهـــا نصوص كثيرة:

أذكر واحدا منها - وهو قوله تعالى (**قد سمع الله قول الـــتي تجـــادلك في زوجها وتشتكي الى الله والله يسمع تحاوركما ان الله سميع بصير**) المجادلـــة: (١) فقوله سميع بصير دليل على ثبوت السمع والبصر المطلقين القديمين له تعالى وكـــل واحد منهما نوع لأفراده.

وقوله (**لقد سمع**) وقوله (**يسمع تحاوركما**) دليل على تجدد افراد ذلك النوع وان هذا السمع الخاص فرد من ذلك السمع المطلق وإلا فهل يعقل ان الله سمع قـــول تلك المرأة وسمع محاورتها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأزل قبل ان يخلقها وقبل ان يخلق كلامهما وأصواتهما، فتدبر في هذه المقدمة تعرف تعطيل الماتريديـــة والأشعرية وضعف تحقيق الشارح المدعى للتحقيق.

وقد أخذت ملخص هذا المبحث عن الماتريدية للدكتور شمس الدين رحمه الله ٤١٨/١ - ٤٢٣. فلا يهولنك دعوى قيام الحوادث فإنه كلمة حق أريد بها الباطل - أوكلمة بدعية يرد بها الحق. وقد كررها الشارح والمتكلمـــون كمـــا في ص٥١ أيضا، فلا تخف منها.

قوله في ص٥٠ الثاني انه وصف ذاته في كلامه الأزلي.

أقول: قد سبق من الشارح ان الأزل لا يتصف بشئ من الازمنة اذ لا ماضي ولا حال ولا مستقبل بالنسبة إليه تعالى، فكأنه نسي، او (**كالتي نقضت غزلها مـــن بعد قوة أنكاثا**) نحل: (٩٢) انظر ماتقدم في ص ٢٥.

قوله في ص٥١ الثالث انه لو كان حادثا فإما بتكوين آخر فيلزم التسلسل.

أقول: قد تقدم ان نوعه قديم وان أحاده تتجدد فلا يلزم التسلسل فتدبر.

أما جواب الخيالي في الحاشية: "يمكن ان يقال نفس التكوين المتصف به تعالى ازلا تعلق لوجود نفسه ولا استحالة في سبق ذات الشئ على وجوده فاحفظه فانــه

مسألة الرؤية وتناقض المتكلمين في ذلك

. أعلم أن الجهمية والمعتزلة انكروا رؤية الله مطلقا وقالوا بعدم وقوعها في الآخرة بل بعدم إمكانها واستدلوا ببعض الشبهات الواهية او المتشابهات الخفية التي جوابها سهل جدا.

وذهب الأشاعرة وزملاؤهم الماتريدية، إلى ان الرؤية واقعة يوم القيامة ولكنهم خالفوا النصوص والعقول والفطرة، في مسألة أخرى آلا وهي قولهم ان الله يرى لا في جهة ولا في مكان ولا مقابلة واتصال شعاع اوثبوت مسافة بين الرائي وبين الله تعالى كما سيأتي في الكتاب ص ٥٨ وقال بعضهم بل يرى في كل جهة فتدبر في هذا الهذيان.

ولما رأى محققوا الأشاعرة كالرازي وغيره ان هذا القول يناقض المعقول والمنقول. فسرالرؤية بزيادة انكشاف القلب يعني إن الله يرى بالقلب لا بالأبصار.

وهكذا قاله الغزالي في الإحياء ١/١٢٩. وهذه محاولة منهما لرفع الخذلان بينهم وبين المعتزلة, فإنهم يخافون من اعتراضاتهم ولكنهم ما يخافون النصوص فيبدلونها ويغيرونها.

وسبب إنكارهم الرؤية في جهة: هو اعتقادهم الفاسد بأن الله تعالى ليس على العرش أنكروا فوقيته وعلوه على كل المخلوق،فجرهم هذا الاعتقاد إلى بدع وسفسطة ومخالفة المنقول والمعقول. وتفكر في خذلان الله لهم فإنهم يدعوُن المعقول ويقدمونه على النقل ويسمون السلف والذين قالوا بالكتاب والسنة مجسمة حشوية ويطعنون عليهم بأنهم يخالفون المعقول؟

فنحن نسألكم أيها المدعون للعقل، هل يمكن عقلا ونقلا وفطرة، وقوع الرؤية البصرية لا في جهة وهل هذا إلا إنكار عن البديهيات؟

وقد دلت النصوص على ان الله تعالى يرى من فوق، كما جاء في الصحيحين (إنكم سترون ربكم كما ترون الشمس ليس دونها سحاب، وكما ترون القمر ليلة البدر ليس في سحاب) فوقع التشبيه هنا في شيئين (١) الرؤية من

غير كلفة. (٢) الرؤية من علو.وفي الصحيحين من حديث ابي موسى الأشعري رضي الله تعالى عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم : جنتان من فضة وأنيتهما وما فيهما وجنتان من ذهب وانيتهما وما فيهما وما بين القوم وبين ان ينظروا إلى ربهم تبارك وتعالى إلا رداء الكبرياء على وجهه في جنة عدن) ففي هذا الحديث المبارك دليل على النظر إلى وجه الله الكريم.

فمن أنكر الوجه أو تأوله فإلى أي شئ ينظر هذا الفقير يوم القيمة؟ فيكون محروما من هذه النعمة العظيمة اللذيذة التي لا تماثلها نعمة أبدا.

قد ذكرنا بعض الادلة على علو الله تعالى من قبل، والتفصيل في شرح الطحاوية والماتريدية وشرح القصيدة للهراس وفي كتابنا الآيات البينات. ص١٧٧ ص١٩٠.

فبعد هذه المقدمة نشير إلى ما في الكتاب من البدع:

قوله في ص٥٧ بل وجود كل شئ عينه.

قلت: قد تقدم في ص ٢٥ من الشرح والحاشية، ان الوجود زائد على الذات عند جمهور المتكلمين. فتدبر.

قوله في ص ٥٨ أجيب بأن كلا من ذلك خلاف الظاهر.

أقول: الجواب صحيح ولكن لم تتركون ظاهر الكتاب والسنة وتتأولون فلم لا تراعون هذه الظواهر؟

قوله في ص ٥٨ وهو حديث مشهور.

قلت: بل متواتر معنوي ويمكن ان يكون لفظيا فتسميته مشهورا خلاف الحق.

قوله في ص ٥٨ أقوى شبههم من العقليات ان الرؤية مشروطة بكون المرئ في مكان وجهة ومقابلة من الرائي وثبوت مسافة بينهما الخ.

أقول: ليست هذه شبهة بل هو دليل موافق للعقل والنقل كما تقدم.

أقول: هذا صحيح ولكن يلزمكم ان تقولوا هذا في باب الكلام ونحوه فإن الله تعالى متكلم حقيقة والمتكلم هو الذي قام به الكلام الحقيقي فلم خالفتم هذه القاعدة في تلك الأبواب وجعلتم الكلام مخلوقا في غيره ووصفتموه تعالى بالكلام وهذه مناقضة جاهرة. قوله في ص ٦٣ وتقديره.

أقول: من احسن الكتب المؤلفة في هذا الباب هو كتاب شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، للإمام شمس الدين ابن القيم رحمه الله تعالى رحمة واسعة وجعلنا وإياه في فردوس الجنة آمين.

قوله في ص ٦٤ وباب التأويل مفتوح على الفريقين.

باب التأويل مفتوح لمن؟

أقول هذا مشهور بين المتأخرين ولكن ما هو التأويل الجائز: وما هو الحرام؟ فينبغي التنبه لذلك وإلا فكل أحد من الكفار والمجرمين متأول فإبليس تأول وعبد الرحمن بن ملجم تأول في قتل علي رضي الله عنه والمعتزلة تأولوا.

قوله في ص٦٥ بأن الله خالق والعبد كاسب.

كسب الأشعري

أقول: الأشاعرة قالوا: ان المؤثر في المقدور قدرة الرب دون قدرة العبد فمآل قولهم إلى الجبر ولذلك قال بعض الشعراء: مما يقال ولا حقيقة عنده معقولة تدنو إلى الأفهام الكسب عند الأشعري والحال عند الهاشمي وطفرة النظام انظر شرح القصيدة للهراس٢/٢٩ .

قوله في ص ٦٧ والإستطاعة مع الفعل الخ.

الاستطاعة مع الفعل أم لا؟

أقول: الصحيح في هذا الباب ما قاله الإمام الطحاوي وشارحه ابن أبي العز رحمهما الله تعالى في ص ٤٩٩ قال: والاستطاعة التي يجب بها الفعل من نحو التوفيق الذي لا يجوز ان يوصف به المخلوق تكون مع الفعل وأما الاستطاعة من جهة

الصحة والوسع والتمكين وسلامة الآلات فهي قبل الفعل أو بها يتعلق الخطاب وهو كما قال تعالى: (**لا يكلف الله نفسا إلا وسعها**) البقرة: (٢٨٦) قال الشارح: الإستطاعة والطاقة والقدرة والوسع ألفاظ متقاربة وتقسيم الإستطاعة إلى قسمين كما ذكره الشيخ (الطحاوي) رحمه الله هو قول عامة أهل السنة وهو الوسط.

وقالت القدرية والمعتزلة لا تكون القدرة إلا قبل الفعل وقابلهم طائفة من أهل إلسنة فقالوا لا تكون إلا مع الفعل والذي قاله عامة أهل السنة - هو الراجع- ملخصا.

أقول: ونحوه في الفتاوى لشيخ الإسلام فبعد معرفة هذا التفصيل لا حاجة إلى هذا الطول الذي ذكره الشارح وأتعب نفسه. ولذلك ذهب إلى هذا التفصيل في أخر البحث في ص٦٩.

قوله في ص٧١ ولا يكلف العبد بما ليس في وسعه.

أقول: الماتريدية والاشعرية ذهبوا إلى جواز التكليف بما لا يطاق عقلا وان لم يقع في الشرع واستدلوا بقوله تعالى (**لا يكلف الله نفسا إلا وسعها**) وقالوا لو لم يجز تكليف العباد بما لا يستطيعونه لما كان لسؤال دفعه عنهم معنى وقد سألوا ذلك من الله (**ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به**) وقالوا: انه لا يقبح من الله شئ فنفوا الحسن والقبح العقليين. ومنعته المعتزلة.

والصحيح ان إطلاق القول بجواز تكليف ما لا يطاق من البدع الحادثة وأنه ليس في السلف والأئمة من أطلق القول بتكليف ما لا يطاق و لم يقع هذا التكليف في الشرع باتفاق الطوائف، إلا ان الغزالى والرازي ادعوا وقوعه في الشرع. والتفصيل في شرح الطحاوية ص ٥١٥ ولا فائدة عندي في هذا البحث وانما هو لغو من الكلام.

قوله في ص٧١ وجوزه الأشعري لأنه لا يقبح من الله شئ.

أقول: وكذلك المتكلمون هم يقيسون الله عزوجل على المخلوق ثم ينفـــون عنه الصفات الجميلة كما تقدم.

وقوله في ص٧٦ وعذاب القبر للكافرين وبعض عصاة المؤمنين.

أقول بل جاء في الحديث لو نجى أحد من عذاب القبر لنجا هـــذا، ذكـــره الشيخ في الصحيحة.

قال القندهاري في الحاشية (وصية) اوصيكم ايها الطلاب المتعلمون بقـــراءة هذا الكتاب من اوله إلى آخره بالتسديد والتحقيق ولا تعجلوا فيه فإنه دينكم وفيـــه عقائد اهل السنة والجماعة.

الرد على القندهاري

أقول: في هذه العبارة أخطاء نحوية ولكن نعرض عنها صفحا ونعرض عليـك فساد قوله (فإنه دينكم).

أقول هذا الكتاب ليس فيه عقائد المسلمين كلها بل واكثرها التي ذكرهـــا فاسدة كما تقدم التنبيه عليها وسيأتي أيضا.

ولأنها عقائد بدعية غير مأخوذة من الكتاب والسنة الصحيحـــة وان ديـــن المسلمين انما هو في الكتاب والسنة لا في كتب الكلام واكثر المسلمين غافلون عـــن هذه الكتب الكلامية فهل دينهم صحيح أم لا؟

ولكن هؤلاء الخرافيون ما عرفوا حق الكتاب والسنة ولا طـــالعوا كتـــب العلماء الربانيين في باب العقائد. ولو رجعوا الى شرح عقيدة الطحاوية وكتب شيخ الإسلام ابن القيم وابن تيمية رحمهم الله تعالى وغيرهم لوجدوا فيها بيانـــا شـــافيا ولكن الشيطان حال بينهم وبينها بوسوسة التجسيم وقال لهم: لا تقربـــوا كتـــب هولاء فإنهم مجسمة.

مع انهم يسمون انفسهم بأهل التحقيق فان كانت دعواكم صحيحة فارجعوا إليها فما كان خلاف التحقيق فيها رددتموه على قائله ولكـــن الشـــيطان تســـلط عليهم. والله المستعان.

ثم قال الخرافي - واياكم وخرافات الوهابية.

أقول: الذين ترموهم بهذه الألقاب هم التابعون للصحابة وللسلف رضوان الله عليهم أجمعين ودعوهم معلومة وانتم تدعون إتباع السلف وفي الحقيقة انتم منابذون لمذهبهم ولأقوالهم ولما كانوا عليه من الدين الصحيح فعملكم يكذب دعواكم وانتم خصصتم مذاهب السلف في الأربعة ثم ما لكم بالثلاثة وأخذتم بواحد ثم تركتم أقواله الصحيحة التي ترد بدعتكم فان أبا حنيفة رحمه الله عقيدته غير عقيدتكم وهو يحرم الأجرة على التعليم والتاذين، ويكره الدعاء بحق المخلوق ويكره التوسل بالذوات ويكره الجهر بالذكر. ويقر بالاستواء والعلو وسائر الصفات الربانية انظر الفقه الأكبر فتدبروا ان كان عندكم علم كما هو معروف في كتب الفقه وانتم نبذتم تلك المسائل.

وأنا أوصيكم أيها المسلمون ان لا تأخذوا بجميع ما في هذا الكتاب بل وما في كتب الكلام والفقه، وعليكم ان تحققوا ثم خذوا ما يرجحه الدليل الشرعي لا الآراء والتقاليد, وإلا فلا فرق بينكم وبين اليهود.

قوله في ص ٧٨ بأن يجمع أجزائهم الأصلية.

أقول: هذا هوالحق كما تقدم والله لم يخبر في القرآن ولا في السنة بأن الإنسان والمخلوقات كلها تفني وتعدم, بل قال بالتغيير كما تقدم.

قوله في ص ٧٩ قد ورد في الحديث ان كتب الأعمال هي التي توزن فلا أشكال.

الكتب والأعمال والأشخاص توزن

أقول: تأثر الشارح باعتراض المعتزلة فلذلك تأول والصحيح ان الاعراض ايضا توزن كما في الألات الجديدة فإنهم يوزنون الحمى والحرارة والبرودة. والله قادر على ذلك وأيضا قد جاء في الاحاديث ان الرجل يوزن وان كتب الأعمال توزن وإن الأعمال نفسها توزن فالأشكال باق، ولكن لا إشكال عندنا بحمد لله.

قوله في ص٨٩ وعلى تقدير تسليم كون افعال الله معللة بالأغراض.

إنكارهم عن حكمة الله تعالى

أقول: ذهب الماتريدية والأشاعرة الى ان أفعال الله غير معللة بالأغراض وقصدهم بذلك انكار الحكمة لأنه لا فرق بين الغرض والحكمة التي لأجلها يقع الفعل.

وقالوا: انه لا يجوز ان يقوم بالله تلك الحكمة قيام الصفة بالموصوف ولا يرجع إليه حكمها ولا يشتق له من اسمها بل يرجع ذلك الى المخلوق، ويترتب على فعل الله حكم ولكنها غير مقصودة بل هي مترتبة على الفعل وحاصلة عقيبه.

وقالت المعتزلة: نحن نثبت لله تعالى الحكمة في الخلق والأمر ولكن لا نجعلها صفة قائمة به تعالى بل نجعلها مخلوقة منفصلة عنه. قالوا: ولو أنكرنا الحكمة - كالجبرية - كانت أفعاله تعالى عبثا ومن يفعل الفعل لا لحكمة يكون عابثا.

واستدل الأشاعرة: بأن الفاعل لغرض مستكمل بذلك الغرض - والله منزه عن الإستكمال فإنه يقتضي النقص اولا.

والجواب: ان الذي يفعل الفعل لحكمة وغاية يحبها ليس بمستكمل بتلك الحكمة والغاية بل لكماله يفرق بين المحبوب والمكروه ويفعل الفعل الصالح الذي يمدح به ويترك القبيح الذي يذم به، فقولهم (مستكمل) باطل ببداهة العقل.

وأيضا الذي لا يفعل شيئا لحكمة، فهو عابث وربنا تبارك وتعالى منزه عن العبث وأيضا قولكم: (ويترتب على فعل الله الحكمة) غلط فإن الحكمة اذا ترتبت وحصلت عقيب الفعل لا تسمى حكمة اذ هي غير مقصودة بالفعل. كالمحموم اذا اسقط في الماء من غير إختياره فصح. لا يكون هذا حكمة. وجواب المعتزلة سهل فإنهم منكرون عن الصفات الإلهية.

والصحيح الذي يعتقده أهل السنة المحضة وسلف هذه الأمة الذي جاء به الكتاب والسنة - هو ان الله حكيم ولا يخلو فعل من افعاله عن حكمة حميدة وافعاله معللة بالحكمة والمصالح والأغراض والغايات والحكمة هي المقصودة بالفعل

لأن الله يحبها ويرضاها وليست الحكمة مترتبة على الفعل وحاصلة عقيبه كما زعموا - والأدلة كثيرة على ان الله حكيم.

١- فمنها اجماع المسلمين على ان الله حكيم ولا يجوز ان يخلو فعله عن الحكمة ولا تكون الحكمة إلا من فاعل مختار يكون قاصدا بفعله تلك الحكمة رفعل لها.

٢- ومنها مايشهدبه العقل والحس من إتقان صنع الله وعجائبه.

٣- ومنها ما ثبت في القرآن من الآيات التي تدل على الحكمة والتعليل.

ولا شك ان معطى الحكمة غيره لابد ان يكون حكيما والحكمة صفة كمال في العبد فكيف يمكن الكمال في المخلوق بلا وجوده في الخالق؟

والله حكيم في شرعه وخلقه وقدره وتفصيل هذا الموضوع في شفاء العليل لإبن القيم ص٣٠ ومفتاح دار السعادة ص٤٣٢/٨ والحجة في بيان المحجة ١٥٧/١ وشرح المواقف ٢٠٢/٢ وشرح القصيدة للهراس. ١٣/١ وكتابنا الآيات البينات ص١٩١ .

فاذا سمعت من استاذ أو كتاب: إن افعاله غير معللة بالأغراض فأعلم انه اما جاهل او منكر عن حكمة الله سبحانه وتعالى، فقول الشارح وعلى تقدير تسليم، مثبت لهذا المعنى.

قوله في ص٧٩ لعل في الوزن حكمة لم نطلع عليها.

أقول: الحكمة فيه ظاهرة وهي اظهار عدل الله عزوجل وانه لا يظلم احدا وإزالة اعذار العباد فتدبر .

قوله في ص٨٠ لقوله عم ان الله يدنى المؤمن فيضع عليه كنفه ويستره فيقول.

أقول: أنتم يا معاشر المتكلمين منكرون عن كلام الله عزوجل فمن يتكلم مع هذا المؤمن؟ هل هو ملك او يتكلم معه حجر أو شجر. فتدبروا يا اولى الألباب.

قوله في ص٨٠ والجواب ان الله قادر على ان يمكن العبور عليه ويسهله على المؤمنين.

الصراط

أقول: ينبغي ان يلاحظ جميع الأحاديث في هذا الباب, الصراط مع دقته وحدته كما في رواية مسلم عظيم أيضا لانه ثبت ان الناس كلهم يكونون على الصراط يوم تبدل الأرض كما أخرجه الشيخان.

قوله في ص٨١ اذ لا ضرورة في العدول عن الظاهر فان عورض بمثل قوله تعالى. الخ.

لا تعارض بين النصوص أبدا

أقول: وهكذا ينبغي ان لا تعدلوا عن الظاهر ولكن كثيرا من المقلدين يجعلون اتباع ظاهر الكتاب والسنة كفرا كالصاوي والداجوي وأمثالهما.

وقوله فان عورض غلط فإن المعارضة لا تتحقق في الكتاب والسنة البتة إلا عند جاهل غبي أو عند أمي لا يدري, ولا معارضة هنا لأن قوله تعالى: (**نجعلها**) ليس معناه نخلقها بل معناه نعطيها ونجعلهم مستحقين لها, وكثير منهم يثبتون التعارض بين النصوص بعقولهم القاصرة فإلى الله المشتكى.

قوله في ص٨٣ من ان حقيقة الإيمان هو التصديق القلبي.

أقول: ياتي رده قريبا.

قوله في ص٨٥ والجواب انها متروكة الظاهر.

أقول: ليس كل الآيات والأحاديث المذكورة بل بعضها فإن الحكم بغير ما انزل الله كفر بواح كما في فتاوي الدين الخالص ١٦١/٢ وكذلك ترك الصلاة عمدا كفر في القول الراجح كما في الترغيب للمنذري وفتاوى الدين الخالص ٤٦٧/٣ وكتاب الصلاة لابن القيم رحمه الله وانظر المشكاة ٥٩/١.

قوله في ص٨٥ جزاء الأبد.

قال القندهاري: ذهب الإمام ابن تيمية الحنبلي إمام الوهابيـــة إلى ان مـــأل الكفار كلهم إلى النجاة واستدل بوجوه واهية والجمهور ينكرونه اشـــد الأنكـــار ويحكمون بالكفر عليه لمخالفته النصوص القطعية.

الرد على القندهاري حيث رد على ابن تيمية بجهله

أقول: انظروا أولا إلى عباراته الزائغة.

ثم تفكروا في جهالته وتقليده وافترائه فإن الإمام ابن تيمية رحمه الله رحمـــة واسعة لم يقل ان مأل الكفار الى النجاة في واحد من كتبه ولا رسائله ولا نقل عنـه ذلك البتة وإنما ذكر قولين للعلماء في فناء النار، فاين هذا من هذا وهذا الجاهل قـد قلد جاهلا مثله لأنه لم يطالع كتابا واحدا من كتبه وإلا لماتجاسر على مثـــل هـــذا العدوان وأيضا من الجمهور الذين يحكمون عليه بالكفر؟ لم يحكم عليه بالكفر احـد من العلماء الربانيين بل قال علي القاري في المرقاة ٨/٢٥٠ وجمع الوســائل ص٦٠ انهما - ابن تيمية وابن القيم - من أولياء هذه الأمة ومن أهل السنة والجماعة. الخ

فلم يحكم علية بالكفر إلا جاهل ومعاند للحق أو كافر مثل الإنجليز فـــإنهم يعيبونه لردوده عليهم في كتابه "الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح"، والشـــيعة أيضا يعيبونه لأنه صنف كتابا جامعا في ردهم بإسم "منهاج السنة" فعلم من هذا أن القندهاري جاهل خرافي يفتري على اولياء هذه الأمة.

فعليك أيها القاري الكريم ان تراجع الى الكتب الصحيحة ولا تقلـــد هـــذه الشروح والحواشي والتعليقات الفاسدة العرية عن التحقيق وعن الإيمان والعرفـــان وعليك بالاجتناب من العدوان، كما وقع فيه أهل البدع والظلم والبهتان وكثـــير منهم يكتب شيئا ويقلد فيه غيره ولا يحقق أصحيح هو أم لا؟ والقندهاري ما أحال على كتاب في هذا بل رد رد الحاسد. والله المستعان.

قوله في ص٨٧ وأجيب بان الكبيرة المطلقة هو الكفر.

أقول: تفسير الكبائر في هذه الأية بالكفر او بأنواع الكفر خلاف الظاهر بل اسم الكبيرة يشمل الكفر والذنوب العظام. فتدبر.

قوله في ص ٨٩ والا فمعارض بالنصوص الدالة على عدم الخلود.

أقول: دعوى المعارضة في النصوص قبيحة جدا فان النصوص خرجت ممن يعلم السر في السموات والأرض فكيف تتعارض. من تدبرها حقا لم يجد فيها أي تعارض, وإنما يأتي التعارض من القواعد البدعية.

قوله في ص٩٠ فاعلم ان الإيمان في الشرع هو التصديق بجميع ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم بالضرورة.الخ

ثم ذكر الماتن والشارح ان الإقرار أيضا ركن إلا ان الشارح رجح مذهب الماتريدي في ان الإقرار شرط لا ركن كما في ص٩٠.

هل الإيمان مركب أم بسيط؟

أقول: مذهب جمهور المحدثين والفقهاء ان الإيمان اسم للتصديق بالجنان والعمل بالأركان والإقرار باللسان، وهو المذهب الحق الذي تدل عليه الأدلة وقد ذكر الإمام البخاري رحمه الله في كتابه الجامع على هذا أدلة كثيرة فراجعها ان لم تكن من زمرة المقلدين العميان وإلا فلا تنفعك الأدلة. واستدل الأشعرية والحنفية على عدم دخول الأعمال في الإيمان. بعطف العمل على الإيمان في قوله تعالى: **(ان الذين امنوا وعملوا الصالحات)** البقرة: (١٧٧) والعطف يقتضي المغايرة.

والجواب: ان العطف في لغة العرب وفي عرف القرآن والسنة اربعة أنواع:

١- عطف احد المرادفين على الآخر وهو كثير في غير القرآن والسنة.

٢- عطف احد افراد النوع على النوع.

٣- عطف احد الأركان على النوع وانما ينفرد بالذكر للإهتمام فعطف العمل من هذا القبيل.

٤- عطف احد المتغايرين على الآخر، فليس كل عطف مقتض للمغايرة.

واستدلوا أيضا بان مرتكب الكبيرة لا يخرج عن الإيمان، ولو كان العمل ركنا لخرج.

والجواب، كما انه لا يخرج عن الإيمان كذلك لا يطلق عليه اسم كامل الإيمان وانتم تطلقون عليه أنه كامل الإيمان فان التصديق لا يزيد ولا ينقص عندكم. واستدلوا أيضا بأن الإيمان شرط للعمل والشرط غير المشروط. والجواب: ان الإيمان في تلك الأيات بمعنى التصديق بقرينة الحال. واذا ذكر مطلقا فالأعمال داخلة فيه، والإيمان له اطلاقات متعددة قد يكون هو والإسلام واحد وقد يفترقان وقد يعبر عنه باسم التصديق، وقد يعبر عنه بالعمل (**وماكان الله ليضيع إيمانكم**) البقرة: (١٤٣) ولكن اذا اطلق فحينئذ لا يكون إلا مجموعا من الأركان الثلاثة.

أما الأدلة على دخول الأعمال في الإيمان فكثيرة منها, (**انما المؤمنون الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم** ...) الأنفال: (٢-٤) فوصفهم بالإيمان الحقيقي لوجود الأفعال الصالحة. قوله (**وما كان الله ليضيع إيمانكم**) البقرة: (١٤٣) يعني صلاتكم فاطلق عليه اسم الإيمان وهي من الأفعال.

الثالث: ما رواه البخاري ومسلم عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الإيمان بضع وسبعون شعبة الحديث،، فجعل الإيمان مركبا مثل الشجرة.

الرابع: انه يصح دخول المكره في الإيمان فلو كان الإيمان عبارة عن التصديق فقط لم يصح دخوله فيه. وهناك ادلة أخرى تركناها للإختصار، فراجع الحجة في بيان المحجة ١/٤٠٤ والفتاوى لشيخ الإسلام ٧/..... وشرح الطحاوية ٣٧٣ وكتابنا الآيات البينات ص٢٠٦.

قوله في ص٩٢ <u>والإيمان لا يزيد ولا ينقص</u>. قال الشارح وههنا مقامان الأول ان الأعمال غير داخلة في الإيمان ثم ذكر الأدلة.

وهو يزيد وينقص خلافا هم

أقول: قد سبق انفا الجواب عنها والحمد لله. ثم قال في هذه الصفحة والمقام الثاني. ان حقيقة الإيمان لا تزيد ولا تنقص.

أقول: هذه مخالفة صريحة عن الكتاب والسنة والسلف، والائمة, والوجدان, فإن الكتاب قد صرح ونص على زيادةالإيمان قال تعالى (**فزادهم إيمانا**) آل عمران:

(١٧٣) وقال: (**زادهم ايمانا**) الأنفال: (٢) وقال (**ليزدادوا ايمانا مع ايمانهم**) محمد: (٤) والآيات كثيرة.

أليس هذا تقدم بين يدي الله ورسوله فإنه يقول الإيمان يزيد وانتم تقولون لا يزيد !!!

وفي كتاب الحجة للأصبهاني ٤٠٦/١ عن ابن عباس وابي هريرة وابي الدرداء رضي الله عنهم ان الإيمان يزيد وينقص، واذا كان الإيمان عبارة عن جميع الطاعات فإذا أخل ببعض الطاعات وارتكب المنهيات فقد أخل ببعض أفعاله فجاز ان يوصف بالنقصان وقد ثبت عن الصحابة لفظ الزيادة والنقصان في الإيمان و لم يعرف لهم مخالف فعن عمر بن حبيب رضي الله عنه وهو من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: الإيمان يزيد وينقص قيل له ما زيادته وما نقصانه، قال: اذا ذكرنا الله وحمدناه وسبحناه فتلك زيادته واذا غفلنا ونسينا فتلك نقصانه وقد روى احمد عن ابي الدرداء رضي الله قال: ان من فقه الرجل ان يتعاهد ايمانه وما نقص منه ومن فقه العبد ان يعلم ايزداد الأيمان ام ينقص وان من فقه الرجل ان يعلم نزغات الشيطن أنى تأتيه،،

المقلدون يدعون الفقه ولا فقه عندهم

أقول: هولاء المقلدون يدعون الفقه ولكنهم لا يعرفون حقيقة الفقه. وكان عمر بن الخطاب يقول لأصحابه: هلموا نزداد ايمانا فيذكرون الله عزوجل.

وقال على رضي الله عنه: ان الإيمان يبدو لمظة في القلب كلما ازداد الإيمان ازدادت اللمظة. وكان ابن مسعود يقول: اللهم زدنا ايمانا ويقينا وفقها، وفي الحديث اخرجه البخاري ومسلم حتى يقال للرجل ما اجلده واظرفه ما اعقله وما في قلبه مثقال حبة خردل من ايمان، وبالجملة فالاحاديث كثيرة جدا فراجع الأيات البينات ص٢١ والفتاوي لشيخ الإسلام ٢٢٣/٧ إلى ٢٣١ .

واما الوجدان فهو دال على ان الإيمان يزيد وينقص, فإن الإنسان يجد في نفسه بشاشة الإيمان عند قراءة القرآن او عند سماع الحديث والوعظ. بخلاف ما

يكون في السوق وعند المعاصي, فتدبر. بل نفس التصديق يزيد قال تعالى: **(واذ قال ابراهيم رب اربي كيف تحي الموتى قال أولم تؤمن قال بلى ولكن ليطمئن قلبي)** البقرة: (٢٦٠) فالاطمئنان هو الزيادة, فتدبر, وبالله التوفيق.

قوله في ص٦٢ وهذا لا يتصور فيه زيادة ولا نقصان.

أقول هذاكذب صريح مخالف عن القرآن.

قوله في ص ٩٢ حتى ان من حصل له حقيقة التصديق فسواء اتى بالطاعات وارتكب المعاصي فتصديقه باق على حاله لا تغير فيه أصلا.

التصديق يزيد وينقص

أقول: هذا باطل فإن التصديق الجازم لابد أن يميل الإنسان إلى طاعته ويبعده عن المعصية, هذا لازم ولايمكن أن يكون عند إنسان تصديق جازم بضرر شئ ثم لا يجتنبه.

قوله في ص٩٣ والأيات الدالة علىزيادة الإيمان ونقصانه محمولة على ما ذكره ابوحنيفة.

أقول: هذا مردود كما رده الشارح نفسه.

قوله في ص٩٤ والإيمان والإسلام واحد.

أقول: الصحيح ان الإيمان والإسلام اذا اجتمعا افترقا واذا افترقا إجتمعا وبهذا تجتمع الأدلة ولا تتعارض.

قوله في ص ٩٦ ولا ينبغي ان يقول أنا مؤمن إن شاء الله.

أقول الصحيح ان قول الرجل أنا مؤمن ان شاء الله فيه تفصيل فإن أراد الشك فلا يجوز وان اراد الخاتمة أو كمال الإيمان فإنه يجوز وقد ثبت عن الصحابة رضي الله عنهم ذلك. فتدبر.

قوله في ص٩٧ حكمة أي مصلحة وعاقبة حميدة.

أقول: فيه اشارة الى ان الحكمة عندهم ليست من صفات الله تعالى بل هي عاقبة حميدة مترتبة على الفعل، كما تقدم, وذلك باطل كما تقدم قريبا.

قوله في ص ٩٨ وقد ارسل رسلا من البشر الى البشر.

أقول: وليس الأمر كذلك فقط بل ارسل محمد صلى الله عليه وسلم الى الإنس والجن، وأما سائر الأنبياء فاختلف العلماء في ذلك هل ارسلوا الى الجن أم لا؟ فذهب الضحاك الى ان فيهم رسلا كما في قوله تعالى: (**يا معشر الجن والإنس الم يأتكم رسل**) منكم الآية.

قوله في ص ٩٨ ولم يجعل للعقول والحواس الاستقلال بمعرفتها.

أقول: هذا كلام مفيد لو راعيتموه في ابواب العقائد والاحكام جميعا.

قوله في ص ١٠١ ثم الأصح انه يصلي بالناس يؤمهم ويقتدي به المهدي لانه افضل.

الشارح أخطأ في صلاة المهدي

أقول: هذا مخالف عن الأحاديث الصحيحة الثابتة من انه يقتدي بالمهدي كما ذكرها القندهاري أيضا وقد أصاب في هذه المسئلة، واما الشارح فاختار العقل على النقل كعادته المذمومة.

قوله في ص١٠١ يعني ان خبر الواحد على تقرير اشتماله على جميع الشرائط المذكورة في أصول الفقه لا يفيد إلا الظن.

رده لأخبار الآحاد

أقول: الصحيح الذي لا يصح سواه ان خبر الواحد يفيد القطع واليقين اذا احتف بالقرائن وانه يفيد العلم اليقيني الاستدلالى، كما ذكره ابن حجر في شرح النخبة وابن حزم في كتابه الاحكام واحمد شاكر في تعليقه على الباعث الحثيث وقد تقدم مفصلا واذا جعلتم أخبار الآحاد ظنية والكتاب أيضا ظني الدلالة عندكم، فأي شئ يبقى بعد هذا من الحق, فماذا بعد الحق إلا الضلال.

فالجواب الصحيح هنا ان تقول: ان هذا الحديث متكلم فيه أو ان مفهوم العدد لا يعتبر كما هو قاعدة في علم الحديث.

قوله في ص١٠٢ فمانقل عن الأنبياء عليهم السلام مما يشعر بكذب أو معصية فماكان منقولا بطريق الأحاد فمردود.

أقول: انظر الى عدم اعتداد المتكلمين بأخبار الآحاد الصحيحة، فصار الدين كله عندهم ظنيا لأن احكام الشرع اكثرها في أخبار الآحاد والقرآن ظني الدلالة عندهم.

والصحيح ان آخبار الأحاد الصحيحة التي وردت في ان الأنبياء صدرت عنهم المعاصي غير مردودة ولكنها محمولة على معان صحيحة تليق بشان الأنبياء عليهم السلام مع عدم التحريف في النصوص، وانظر القرطبي (سورة طه) ومجموع الفتاوى لابن تيمية رحمه الله ٣٢١/٤ .

قوله في ص ١٠٣ وأما هروت وماروت فالأصح انهما ملكان لم يصدر عنهما كفر ولا كبيرة وتعذيبهما انما هو على وجه المعاتبة كما يعاتب الأنبياء. على الزلة والسهو.

أقول: لم يثبت في نص صحيح انهما معذبان في الدنيا او في الأخرة فلا حاجة الى هذا الجواب ولكن الشارح ليس من المحدثين و لم يضطلع بهذا الشان.

قوله في ص ١٠٣ ولا كفر في تعليم السحر بل في اعتقاده والعمل به.

أقول: هذا غلط بل تعليم السحر من دون اذن الله كفر فإنه يتلفظ بكلمات الكفر بإختياره، واما هاروت وماروت فكانا يعلمان الناس باذن الله (فافترقا).

قوله في ص ١٠٤ وكلها كلام الله تعالى وهو واحد وإنما التعدد والتفاوت في النظم المقروء.

أقول:هذا باطل كما تقدم وهو مبني على إثبات الكلام النفسي وهو باطل ودونه خرط القتاد.

قوله في ص ١٠٤ والمعنى ما فقد جسده عن الروح.

تأويل فاسد لقول عائشة رضي الله تعالى عنها

أقول: هذا تاويل غريب جدا لقول عائشة رضي الله عنها (ما فقد جسد محمد ليلة المعراج) وأمثال هذه التأويلات أفسدت الأديان (أمثال ذا التأويل أفسد هذه الأديان حين سرى الى الأديان).

قوله في ص١٠٥ ثم الصحيح انه عليه السلام رأى ربه بفواده لا بعينه.

أقول فعلى كل حال فهو دليل على علو الله عزوجل فوق العالم. بذاته خلافا لكم معاشر المتكلمين.

قوله في ص ١٠٦ فكما روي انه كان بين يدي سلمان و أبي الدرداء قصعة فسبحت وسمعا تسبيحها.

أقول: وهل كان لها لسان وشفتان وحنجرة وفم كما تزعمون ذلك في نفي الكلام اللفظي عن الله عزوجل. يعني انه ليس من شرط الكلام وجود هذه الآت بل كلام كل احد بما يليق به.فهذا إلزام قوي جدا على المتكلمين.

قوله في ص١١١ فالأمر مشكل.

مبايعة الخليفة وعدم وجوده وتحير الشارح

أقول: مقصود الشارح ان من مات و لم يعرف الخليفة ولا بايعه فهو يموت ميتة جاهلية، وما بعد الخلفاء العباسية لم يوجد خليفة فالأمر مشكل. ولكن ههنا أمور:

١ - الأول ان الحديث الذي ورد بلفظ (من مات و لم يعرف امام زمانه فقد مات ميتة جاهلية) ليس مراده ان البيعة لازمة سواء وجد الإمام أم لا بل مقصوده اذا كان هناك خليفة مسلم و لم يبايعه المرء فهو عاص ويموت ميتة جاهلية.

واذا لم يكن هناك إمام فلا لما ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في جوابه لحذيفة: ((فان لم يكن لهم جماعة ولا إمام ، قال فاعتزل تلك

الفرق كلها ولو ان تعض على اصل شجرة)) الحديث, فأمر بالعبادة وحده من دون وجود خليفة.

٢ - الأمر الثاني: انه لا يشترط في الخليفة العصمة بل اذا كان مسلما ولو كان فاسقا او مبتدعا وجب اتباعه كما سياتي في ص ١١٤ من الكتاب.

٣ - الأمر الثالث: ان الضلالة تلزم لو تركوه عن قدرة اما اذا تركوه عن عجز واضطرار فلا!

فالشارح ذهب ذهنه الى مقام آخر, وأخطا كما أخطا جماعة التكفير في كراتشي.

قوله في ص ١١٣ واما في الشورى فالكل بمنزلة امام واحد.

أقول: لا حاجة الى هذا السوال والجواب لانه لم يثبت عن عمر رضي الله عنه انه جعل الخلافة شورى بين الستة دائما وانما أمرهم ان يختاروا واحدا منهم للخلافة. فالشارح أين ذهب عقله؟

قوله في ص ١١٥ لقوله عليه السلام صلوا خلف كل بر وفاجر.

الصلاة خلف أهل البدع

أقول الحديث ضعيف بجميع طرقه ولكن الصحيح ان الصلاة خلف أهل البدع جائزة بشروط:

(١) أن يكون ذا شوكة.

(٢) او تفوت الجمعة والجماعة في ترك الصلاة خلفه دائما.

(٣) ان لا يكون كافرا ببدعته.

(٤) ان لا يوجد إمام سني غيره. راجع فتاوي الدين الخالص ١٠٨/٢ بالتفصيل.

قوله في صـ ١١٥ لقوله عم لا تدعوا الصلاة على من مات من أهل القبلة.

أقول: هذا الحديث لا وجود له في كتب الحديث فقول القندهاري انه حديث ضعيف غير صحيح.

قوله في ص ١١٥ لما فرغ من مقاصد علم الكلام من مباحث الذات والصفات والافعال والنبوة والمعاد والأمامة على قانون أهل الإسلام وطريق أهل السنة.

أقول: قد عرفت ان هذا الكتاب ليس في عقائد أهل السنة وانما فيه بعضها، وكثير منها مبتدعة مخترعة مخالفة للكتاب والسنة والسلف الصالح, فكيف يكون على قانون أهل الإسلام؟

قوله في ص١١٧ وبعضهم أطلق اللعن عليه لما انه كفر حين امر بقتل الحسين.

أقول: لا يكفر بذلك إلا ان يستحله و لم يقم على هذا دليل صحيح انه امر بذلك بل التاريخ الصحيح انه حزن بذلك لما أخبر بقتله وقال لم آمر زيادا بهذا كما في مفصل الإعتقاد من مجموع الفتاوي ٤/٤٨٣.

قوله في ص ١١٧ ونحن لا نتوقف في شانه بل في ايمانه لعنة الله عليه وعلى انصاره وأعوانه.

الشارح شيعي حيث يلعن يزيد

أقول: الشارح التفتازاني يميل الى الشيعة والروافض في عدة مسائل والصحيح ان يزيد مسلم عاص لا يجوز لعنه لما ثبت في الحديث الصحيح ان الذين يفتحون القسطنطنية مغفور لهم ومعلوم ان يزيد هو الذي فتح القسطنطنية، فأعدل الأقوال فيه انه ليس من خيار المسلمين ولا من الفساق الذين يجوز لعنهم بل هو من ملوك المسلمين لهم حسنات وسيأت.

وسئل عن أبي عبد الله ابن تيمية عن يزيد فقال: لا تنقص ولا تزيد.
فالشارح أساء الأدب مع التابعين وهذا مما لا ينبغي. والله تعالى أعلم.

قوله في ص ١١٧ وكذا نشهد بالجنة لفاطمة والحسن والحسين.

أقول: تخصيص هؤلاء الثلاثة يدل على تشيع الشارح وإلا فأصحاب بدر وأصحاب الحديبية كلهم من أهل الجنة بنص الحديث، بل جميع الأنصار والمهاجرين

من أهل الجنة كما قال تعالى: (**والسابقون الأولون من المـــهاجرين والأنصـــار**) التوبة: (١٠٠).

قوله في ص ١١٩ لقوله عم اذا احب الله عبدا لم يضره ذنب.

أقول لا اعتداد بأحاديث شرح العقائد إذا لم يكن في كتـــاب معـــروف, والحديث ذكره السيوطي في الدر ١/٢٦١ وهو في الإتحاف ٢/٣٨٤ وهو حديـــث ضعيف.

قوله في ص ١١٩ والنصوص من الكتاب والسنة تحمل على ظواهرها مـا لم يصرف عنها دليل قطعي كما في الأيات التي تشعر بظواهرها بالجهة والجسمية ونحو ذلك.

النصوص تجري على ظاهرها ومعنى الظاهر

اقول: الواجب حمل النصوص على الظاهر ومن ادعى خلاف الظاهر فعليـــه الدليل ومن قال ان اتباع ظاهر النصوص كفر فهو اما جاهل او كافر فإن كلام الله وكلام رسوله كله هداية ليس فيه ضلالة ألبتة.

واعلم ان الظاهر قد يقابل النص وقد يقابل الباطن الذي لا دليل عليه وقـــد يقابل التأويل وقد يطلق أهل الظاهر على منكري القياس والتعليل، فالمراد بالظـــاهر هو عدم التأويل البعيد من غير حاجة.

أما قوله كما في الآيات التي تشعر بظواهرها بالجهة والجسمية.

فباطل لأن ظاهر الكتاب والسنة ليس فيه تشبيه الله بالمخلوق فكيف تشـــعر بالجهة والجسمية.

وقد ذكرنا ان القول بأن ظاهر النصوص تشبيه في غاية الفساد والضلال وانه متضمن امورا كفرية كما تقدم وانظر الماتريدية ١/٤٧٨ مفصلا.

أقول: وقد جعل كثير من اهل البدع سبة اهل الحديث والسنة بأنهم من أهل الظاهر ويرون انهم من اهل الحقيقة، والأمر ليس كذلك بل هم من اهل التـــأويلات

الباطلة المخالفة لظاهر النصوص، ونحن والحمد لله من اهل الحقيقة لان الحقيقة هي اخذ المعنى المراد المتبادر من اللفظ والتاويل هو صرف اللفظ عن ظاهره لشبهة عرضت للمتأول، فانتم من اهل التأويل الباطل والشبهات ونحن من أهل الحقيقة والتحقيقات. وهذا فضل من الله لا كمال فينال انما الله عزوجل هو الذي فعل ذلك وحده لا شريك له. فالحمد لله ثم الحمد لله.

قوله في ص١٢٢والجمع بين قولهم لا يكفر أحد من أهل القبلة وقولهم يكفر من قال بخلق القرآن واستحالة الرؤية وسب الشيخين او لعنهما وامثال ذلك مشكل.

الجمع بين من أنكر ضروريات الدين وقولهم لا يكفر أحد من أهل القبلة

أقول: لا اشكال ألبتة فان المراد باهل القبلة من لم ينكر ضروريات الدين كما هو معلوم من الدين. انظر شرح الفقه الأكبر ص١٨٩ وإلا فالشيعة والبريلوية والقاديانية يدخلون في المسلمين مع انهم ليسوا منهم, وقد قلتم بخلق القرآن اللفظي واستحالة الرؤية في جهة فما حكمكم؟

قوله في ص١٢٢ وفي دعاء الاحياء للأموات وصدقتهم أي صدقة الأحياء عنهم أي عن الأموات نفع لهم أي للأموات.

وصول الأعمال إلى الأموات

أقول: اتفق المسلمون على ان الأموات المسلمين ينتفعون بدعاء الأحياء لهم والأدلة على ذلك اكثر من ان تحصر، وقد ذكر بعضها الشارح.

١- واما الصدقة فاكثر العلماء على أنهم ينتفعون بها أيضا، ولكن ليس عليه اجماع كما زعم بعضهم، انما الإجماع على تصدق الأولاد عن الوالدين فقط، فتدبر ولا تقلد.

٢- واما غير ذلك من الأعمال البدنية فالأصح عدم وصولها إليهم. وهذه مسئلة طويلة الذيل وأنا ذكرتها بتمامها في فتاوي الدين الخالص، ١٤٤/٢ وانظر

احكام الجنائز للألباني ص١٧٣ ، وقد اتى القندهاري هنا بخرافاته بل شركياته، من غير مناسبة تقتضي ذلك وإنما أتى بها لمعاداته مع الحق ودعاته.

قال: فائدة سنية وعقيدة سنية كما ان في دعاء الأحياء نفع للأموات عند اهل السنة كذلك زيارتهم سواء كانت من مسافة السفر ام لا جائزة بل مندوبة ثابت بالأحاديث الصحيحة واقوال الائمة الأربعة, اقول: كلا وحاشا: لا يجوز السفر لزيارة القبور لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن شد الرحال إلا الى ثلاثة مساجد كما في الصحيحين، وفي الترمذي حديث أبي بصرة موجود: فانظره وتدبر في عبارة هذا الجاهل يقول (مندوبة ثابت) وأين هذه الأحاديث الصحيحة بل كلها موضوعات كما في مجموعةالفتاوى وكتب الموضوعات.وايضا هل يثبت بأقوال الأئمة الندب والإستحباب؟ فتدبر في علمه. ثم قال: سماع الموتى حق ثابت بالأدلة القوية من الأحاديث النبوية وانكار عائشة له محمل صحيح بل ثبت رجوعها.

الرد على بدعات القندهاري

أقول: مذهب الحنفية والمحققين ان الأموات لا يسمعون إلا في مواضع خاصة كما في الأيات البينات في عدم سماع الأموات عند الحنفية السادات لنعمان ألوسي وهو كتاب مطبوع ولم يثبت رجوع عائشة فهذا كذب عليها. واين هذا.ثم قال: التوسل الى الله عزوجل بالانبياء عليهم السلام والأولياء والعلماء حق عند اهل السنة والجماعة سواء كانوا احياء او امواتا وردت ذلك في أحاديث صحيحة وأقوال السلف بل ادعى السبكى الإجماع عليه.

ثم قال: الإستمدادمن الأموات جائز نبيا كان أو وليا لأن النبي والولي لا ينعزل بموته عن درجته وقربه من الله تعالى.

أقول: هذا شرك صريح لان الدعاء عبادة وعبادة غير الله شرك, قال تعالى: (**ولا تدع من دون الله ما لا ينفعك ولا يضرك**) وقال رجل: ماشاء الله وشئت فقال عليه السلام أجعلتني لله ندا، والأدلة من الكتاب والسنةعلى ذلك كثيرة وأنا

أنبه على خرافات هذا الرجل فقط, ثم قال: المحبة مع غير الله اذا كان من احبائه جائزة بل مندوبة.

أقول: هذا تلبيس منه بل المحبة مع غير الله شرك, لان المشركين يقولون في النار ((اذ نسويكم برب العالمين)) قال المفسرون: والتسوية لم تكن في الربوبية إنما كانت في المحبة والتعظيم. وأما المحبة مع المؤمن فهي واجبة فالمحبة نوعان محبة عبادة ومحبة أخوة. فالاولى شرك والثانية واجبة. ولكن غرض هذا المبتدع هي الأولى.

ثم قال: والدعاء والتضرع إلى الله تعالى مشروع مندوب في كل الأوقات إنفرادا واجتماعا وقبل الصلاة وبعدها وكتب الفقه الحنفي مملوءة منه.

أقول: الدعاء من صفات المؤمنين ولكن الدعاء عبادة ومبنى العبادات على التوقيف و لم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم ألبتة الدعاء بعد المكتوبة اجتماعا ولا انفرادا برفع الأيدي في حديث صحيح، فضلا عن الدعاء بعد السنة، فإنه بدعة مستقبحة وليس في كتب الفقه الحنفي ذلك بل هذا إدعاء منه ولو ثبت ذلك فيها فلا حجة في كتبهم ولا غيرهم، ان الحجة في الآثار.

قوله: الدوام على الأمر الحسن مستحسن ولا يكون من البدعة في شئ.

أقول: الأمر الحسن هو الأمر المشروع لا المبتدع.

قوله: حيلة الإسقاط والدور المتعارف لها سند صحيح في المذهب ومخرج يصح في الحديث أقول: حيلة الإسقاط بدعة مستقبحة لا سند لها ألبتة و لم يثبت الإسقاط عن الصلاة ولا عن غيرها إلا عن الصوم فقط. راجع فتاوى الدين الخالص ١/٣٠٠. وانظر رقم (٤٧٥).

قوله: وتلاوة القرآن عند القبر ينفع الميت.

أقول: تلاوة القرآن عند القبر بدعة عند ابي حنيفة ومالك واحمد رحمه الله و لم يرو عن الشافعي في ذلك شيئا راجع شرح العقيدة الطحاوية ص٥٣٤ ومقدمة رياض الصالحين للألباني وفتاوى الدين الخالص (المخطوط).

ثم قال: انما ذكرت هذه العقائد لحفظ عقائد أهل السنة من خرافات الفرقة البنجبيرية والوهابية فإن داؤهم قد وصل الى بلادنا. عصمنا الله منه.

أقول: عباراتك زائغة وقلبك زائغ فكيف تصلح، وسيبلغك واتباعك إن شاء الله قذائف أهل التوحيد وصواريخهم فيذرك شزر مذر.

اعلم ايها القأري الكريم ان الناس يعيبوننا بالتشدد فهل سمعت تشددا وعنلدا اكثرمن هذا.

أقول: واذا لم يكن في المؤمن التشدد فهو ناقص الإيمان أو فاقده قال الله تعالى في وصف اصحاب رسول الله صلى الله عيله وسلم (**محمد رسول الله والذين معه اشداء على الكفار رحماء بينهم**) الفتح: (٢٩) وقال: (**أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين**) المائدة: (٥٤).

وبسبب التساهل والمداهنة ضاع الدين وانتشرت الخرافات والبدع. فتدبر ان كان عندك آلة التدبر.

قوله في ص١٢٤ والمجتهد في العقليات والشرعيات والأصلية والفرعية، قد يخطي وقد يصيب، الخ.

مسالة الاجتهاد والتقليد والقياس

أقول: قد طول الشارح رحمه الله هنا وأنا اذكر لك جملا مفيدة في هذا الباب بإذن الله.

١- الإجتهاد حق ثابت، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((اذا حكم الحاكم فاصاب فله اجران واذا أخطاء فله اجر واحد)) اخرجه الشيخان، وحديث معاذ معروف.

٢- والإجتهاد انما يصار إليه عند الضرورة كمن لا يعرف القبلة يتحرى.

٣- والمجتهد يخطئ ويصيب فدل على انه لا يجوز تقليده لأنك لو قلدته تكون في شك من دينك، وإذا اتبعت الدليل تكون على يقين من دينك. فتفكر.

٤- وإن كل مسئلة لابد أن يكون فيها حكم الله تعالى والنصوص كافلة بذلك فالذين قالوا: ان النصوص لا تفي بعشر الدين فقد ضلوا ضلالا بعيدا راجع ارشاد الفحول واعلم أن الدين كامل قال تعالى: (**اليوم اكملت لكم دينكم**). فكل مسئلة و-حادثة ونازلة فلله فيها حكم موجود في القرأن او السنة إما بخصوصه او يدخل تحت قاعدة عامة مثال ذلك.

ان الحشيشة (جرس) محرمة ولا وجود لها في النصوص الشرعية ولكنها تدخل تحت قوله عليه السلام:((كل مسكر خمر وكل مسكر حرام)) ((ما أسكر كثيره فقليله حرام)) وأمثال ذلك كثير.

٥- وأن القياس دليل شرعي ولكنه مخصوص بمن إحتاج إليه وإنه مظهر لا مثبت فالذين يولدون المسائل الغير الواقعية - الفرضية بالأقيسة فليس عملهم هذا صالح بل هو اتعاب الأذهان وتصعيب الأديان. ولا فائدة فيها إلا الحرمان.

ومن ذلك قال بعضهم ان النصوص لا تفي بعشر الدين قلنا: الدين الذي يحتاج ليه العباد فالنصوص كاملة وافية به والدين المبتدع الذي لا يحتاج إليه فالنصوص معرضة عنه. فلا حرج في ذلك.

والأقيسة الكثيرة في كتب الفقهاء المتأخرين مثل الهداية وقاضي خان والشامية كثرها لا تفيد ولا تغني من جوع بل صارت سبب لحرمان الناس عن النصوص.

والله المستعان .انظر هذه المباحث في اعلام الموقعين بالتفصيل.

قوله في ص ١٢٥ ورسل البشر افضل من رسل الملائكة ورسل الملائكة فضل من عامة البشر وعامة البشر افضل من عامة الملائكة.

أفضلية البشر على الملائكة

أقول: قوله وعامة البشر ليس بصحيح بل ينبغي ان يقال وعامة المؤ منين لأن لكفار أخس شئ عند الله تعالى وعند المؤمنين من الكلب وسائر البهائم فكيف الملائكة، فهذه عبارة موهمة، ينبغي الإجتناب عنها. ثم ان هذه المسئلة التي ذكرها لماتن والشارح لا يتعلق بها كبير فائدة.

إلا ان الصحابة تكلموا فيها فالراجح ان صالحي البشر أفضل من الملائكة لثلاثة عشر دليلا. ذكرها شيخ الإسلام في فتاواه ٤/٣٥٠ - ٣٩٢:

١ - فمنها انه روي عن زيد بن اسلم انه قال: قالت الملائكة يا ربنا جعلت لبني آدم يأكلون فيها ويشربون فاجعل لنا الأخرة فقال: وعزتي لا اجعل صالح ذرية من خلقت بيدي كمن قلت له كن فكان.

٢ منها: ان عبد الله بن سلام قال إنما جبرئيل ومكائيل خلق مسخر مثل الشمس والقمر وما خلق الله تعالى خلقا اكرم عليه من محمد صلى الله عليه وسلم.

٣ - منها ان الملائكة لم يعلموا بالاسماء وعلم بها آدم.

٤ - منها ماورد في بعض الروايات والمؤمن اكرم على الله من الملائكة الذين عنده.

٥ - منها ان الملائكة خدام المؤمنين في الدنيا والأخرة. ونحو ذلك والتفصيل في المصدر المذكور. والله أعلم.

الخاتمة

الحمد لله على إتمام هذه الحاشية بدأتها يوم السبت في ذي القعدة ١٤١٨/١١/١٠ هـ ظهرا. وفرغت من كتابتها يوم الثلثاء السابع عشر من ذي الحجة ١٤١٨/١٧ هـ الساعة العاشرة.

أخي العزيز: أما الكتاب الذي علقت عليه فهو العقائد وشرحه للتفتازاني رحمه الله وقد كان هذا التعليق نظرا سريعا على هذا الكتاب وإلا فلو اردنا تفصيل المسائل وجميع ما في هذا الكتاب من الأخطاء لجاء سفرا عظيمة بإذن الله.

الغرض من تأليف هذه الرسالة

ولكن غرضي من هذه الحاشية:

١ - التنبيه للعلماء وطلبة العلم الشرعي ان لا يقلدوا كل كتاب بل يرجعوا في جميع المسائل المتعلقة بالعقيدة او العمل الى الكتاب والسنة ويطالعوا كتب اهل العلم واهل البدع بنظر التنقيد ليردوا ما زيفه الشرع ويأخذوا ما وافق الشرع.

٢- وتنبيه للمدرسين الذين يدرسون هذا الكتاب أن يعرفوا طلاب العلم بأخطاءه وكذلك كل كتاب سواء كان كتابا فقهيا او أصوليا أو كلاميا فإن من فقه الأستاذ أن يعرف صحيح ما في الكتاب وضعيفه وسقيمه. وإلا فدراسة كتاب أمر سهل، ولكن معرفة الصحيح من السقيم هو الأمر الهام.

٣- وأن يعرف المسلمون أن الدين كامل وأنه لا حاجة مع وجود الكتاب والسنة إلى شئ سواهما في باب العقيدة والعمل قال تعالى: (**أولم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم**) وقال عليه السلام: مامن شئ يقربكم من الجنة ويباعدكم من النار إلا وقد أنبأتكم به وما من شئ يقربكم من النار ويباعدكم من الجنة إلا وقد نهيتكم عنه، أخرجه البغوي في شرح السنة والبيهقي في شعب الإيمان ٦/٣٣ كما في المشكاة ٢/٤٩٢ ونحوه في مسلم ١/١٢٦ انظر الدين الخالص ٢/٩٨ فتدبر الأية وهذا الحديث تجد تحتهما معنى جامعا.

فلا يحتاج المسلمون والحمد لله الى عقائد الماتريدية ولا الاشعرية ولا الكلابية ولا غيرهم ولا يفتقرون مع الكتاب والسنة الى اصطلاحات كلامية، وعقائد وهمية فإن اكثر هذه العقائد التي تعرض لها المتكلمون عقائد بذعية ولا يدري بها إلا المتخصصون، فإن كانت هذه العقائد تنجي من النار فما حال عوام الناس المؤمنين عندكم؟ وان كانت لا تنجي من النار ويكون العلم بها والجهل بها سواء فلم تدخلون فيما لا يعنيكم بل قد علم من احوال المتكلمين انهم ندموا عندوفاتهم على ما فعلوا وتحيروا في كثير من المسائل واضطربوا.

كما قال الرازي رحمه الله تعالى:

نهاية إقدام العقول عقال   وغاية سعي العلمين ضلال
وارواحنا في وحشة من جسومنا   وحاصل دنيانا اذى ووبال
ولم نستفد في بحثنا طول عمرنا   سوى ان جمعنا فيه قيل وقال

تدبر في هذه الأبيات. انظر شرح فقه الأكبر ص٦ وقد رد على علم الكلام بالتفصيل.

فأخيَ القارئ الكريم: يجب علينا جميعا ان لا نتعصب إلا للحق وان لا نتحيز الى فئة سوى الله ورسوله صلى الله عليه وسلم وان لا نقدم شيئا (عقلا ولا ذوقا ولا سياسة ولا حالا) على ما جاء به رسول ربنا تبارك وتعالى صلي الله عليه وسلم وبذلك نكون من المؤمنين وإلا فلا إيمان ولا إسلام.

وإني أظنك أيها القارئ الكريم: انك ستعزيني الى التشدد وسوء الأدب مع الأكابر. ولكن الله يعلم أني احترم العلماء جميعا إلا من خالف حكم الله ورسوله واتى ببدعة ودعى اليها فإني ابغض عمله هذا ومع ذلك لا نسقطه بالكلية بل نستفيد منه ونحترمه فيما جاء به من الحق وهذا هو الإنصاف.

وبالله عزوجل التوفيق.

توحيد الألوهية لا تبينه الماتريدية

واعلم ان عقائد الماتريدية والأشعرية عرية عن ذكر توحيد الألوهية وإنما غاية سعيهم لإثبات توحيد الربوبية الذي يقربه جميع المشركين واليهود والنصارى وغيرهم. وانما المقصود الاعظم هو توحيد الألوهية الذي جاء به الأنبياء والمرسلون عليهم الصلاة والسلام.

فالمتكلمون لم يسعوا للمقصود الأعظم وإنما أثبتوا ما يقربه أهل الأديان, وهكذا دعوة التبليغيين.

فتدبر في هذه النكتة، إلا انهم احسنوا في رد الفلاسفة والدهرية ولهم حسنات أخرى غفرالله لنا ولهم جميعا وأدخلنا دار كرامته بفضل منه ورحمة إنه ولي ذلك والقادر عليه وهو أرحم الراحمين وما كان الله ليعجزه من شئ وله الحمد في الأولى والآخرة, وله الحكم وإليه مأبنا وهو يحاسبنا نسأل سبحانه أن يحاسبنا حسابا يسيرا بل أسأله أن يدخلنا الجنة بلا حساب, فإن حسابه شديد, وبالله التوفيق وكتب أبو محمد أمين الله في جامعة تعليم القرآن كنج بيشاور باكستان, وسبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك.

الرقم	الموضوع	الصفحة
١	الخطبة وبراعة الاستهلال	١
٢	سبب التأليف	٢
٣	أبحاث الكتاب	٢
٤	ترجمة النسفي والتفتازاني	٢
٥	بيان الكتاب	٣
٦	العقائد الزائغة في هذا الكتاب اجمالاً	٤
٧	الرد التفصيلي على الكتاب	٥
٨	تسمية الكلام بالتوحيد بدعة	٦
٩	علم الكلام ليس مداراً للشرع ومعنى أهل الكلام	٧
١٠	الاستدلال بالجوهر والعرض بدعة	٨
١١	بطلان هذا الاستدلال	٨
١٢	تقسيم الأحكام إلى أصلية وفرعية بدعة	١٠
١٣	القياس للضرورة والرد على المسائل الفرضية	١٢
١٤	الرد على بعض كتب الفقه	١٣
١٥	لا يستحب علم الكلام	١٤
١٦	المذ هب غير منحصرة في الأربعة	١٥
١٧	القرآن والسنة ظنيات عندهم	١٦
١٨	أصولهم الثلاثة الفاسدة في باب الصفات	١٨
١٩	الماتريدية والأشعرية ليسوا أهل السنة المحضة	١٨
٢٠	أعظم أسباب ضلال المتكلمين	١٩
٢١	النهى عن علم الكلام وتأويل الشارح الباطل	٢١
٢٢	الصدق ليس خاصاً بالقول	٢١
٢٣	الشئ هو الموجود أو المعلوم	٢٢
٢٤	السوفسطائية لا وجود لهم	٢٣
٢٥	أسباب العلم غير منحصرة في ثلاث	٢٣

الرقم	الموضوع	الصفحة
٢٦	أخبار الأحاد تفيد اليقين خلافاً لهم وهو بحث مفيد جداً	٢٣
٢٧	حديث البينة على المدعى خبر واحد	٢٧
٢٨	التحقيق في الإجماع	٢٨
٢٩	معرفة الله بالاعيان والأعراض بدعة من وجوه	٢٩
٣٠	هل نوع المخلوق قديم أم لا؟ وأقسام التسلسل	٣٠
٣١	اختلاف النظار في الجسم هل هو مركب أم لا؟	٣١
٣٢	الرد على الجوهر الفرد والصورة والهيولي	٣٢
٣٣	ابطال الهيولي والصورة لا فائدة فيه	٣٥
٣٤	مسئلة دوام فعلية الله المتعلقة بالجوهر الفرد وأحوال النظار فيها	٣٧
٣٥	أقسام التسلسل	٤٠
٣٦	الروح ليس بجسم ولا عرض	٤٢
٣٧	أدلة إثبات الجزأ الذي لا يتجزأ ضعيفة	٤٣
٣٨	معنى الحشر الصحيح وهو التغيير دون الفناء	٤٤
٣٩	هل الصفة زائدة على الموصوف واستعمال الألفاظ المجملة لا عينه ولا غيره غلط	٤٧
٤٠	الرد على العرض والجوهر	٤٨
٤١	ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث اصطلاح بدعي	٤٩
٤٢	هل كلام الله بمشيئته أم لا؟	٥٠
٤٣	قولهم العرض لا يبقى غلط	٥٣
٤٤	الأعيان موقوفة على الأعراض وبالعكس وهذا دور	٥٤
٤٥	الجزئيات قسمان متناهية وغير متناهية	٥٥
٤٦	هل وجود الله زائد على ذاته وحيرة المتكلمين في ذلك	٥٦
٤٧	برهان التطبيق وتحقيقه وعلم الله	٥٨
٤٨	برهان التمانع وعدم اجرائه في قوله تعالى: **(لو كان فيهما**	٥٩